المركز القومى للترجمة



المشروع القومى للترجمة

هنري لورنس

الإمبراطورية وأعداؤها



المسألة الإمبراطورية في التاريخ

ترجمة

بشير السباعي

1605

الإمبراطورية وأعداؤها

المسألة الإمبراطورية في التاريخ

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1605
- الإمبراطورية وأعداؤها: المسألة الإمبراطورية في التاريخ
- هنري لورنس
- بشير السباعي
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:
L'empire et ses ennemis:
La question impériale dans l'histoire
Par: Henry Laurens

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

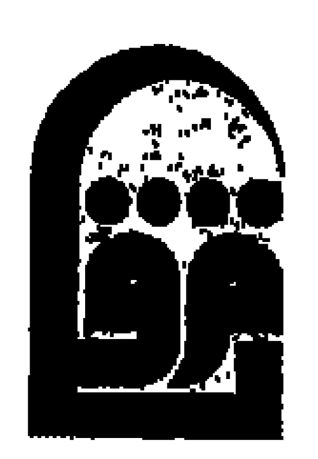
هنري لورنس

الإمبراطورية وأعداؤها

المسألة الإمبراطورية في التاريخ

ترجمة

بشير السباعي



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنرى

الإمبراطورية وأعداؤها: المسألة الإمبراطورية فى التـــاريخ/

تأليف: هنرى لورنس ؛ ترجمة: بشير السباعى.

ط ١ – القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠

١٩٦ ص ، ٢٤ سم

١ – الإمبريالية

(أ) السباعى ، بشير (مترجم)

(ب) العنوان ٣٢٥,٣

رقم الإيداع ١٣٤٢٠ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N 978 - 977- 704 - 134- 8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكريـــة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز القومي للترجمة.

إلى السيد هرڤيه جايمار،

راعيَ الدراسات العربية في فرنسا،

آية تقدير ومودة

المحتويات

تمهيد

في البدء كان الفتح. وبوصفه تعبيرًا عن شريعة الأقوى، فهو يفرض نفسه على الأضعف، دون أن تعيقه عن ذلك مبررات قَبْلية يجب تقديمها. وهو يَصدرُ أولاً وأساسًا عن واقع القوة. وقد قَدَّمَ له ثوكوديدس الصياغة التي من الأرجح أنها أكثر الصياغات دقة ومُبَاشَرَة في صفحات من كتاب حرب البيلوبونيز لم ينقطع المفكرون السياسيون عن إمعان النظر فيها منذ ذلك الحين:

الأثينيون: أمّا نحن فإننا نمتنع عن قول الكلام المعسول. [...] لا تحاولوا الحصول إلاّ على ما هو ممكن، مع أخذ النوايا الحقيقية لكل طرف في الحسبان. وأنتم تعلمون مثلنا تمامًا أن حجج الحق ليس لها من وزن، في عالم البشر، إلاّ بقدر تمتع الخصوم الماثلين بإمكاناتِ قسرٍ مساوية وأنه عندما لا تكون الحال كذلك فإن الأقوى هو الذي يفوز بأكبر كسب ممكن جَرّاء قوته، بينما لا يملك الأضعف سوى الإذعان لذلك[1].

وفي صفحات ليس أقل شهرة، وصف تاسيتوس بالمثل وحشية علاقات القوة هذه والتي تُعَرِّفُ الفتح. والحال أن حكمة الأثينيين الباردة وحساباتهم المقتضبة إنما تخلي المكان هنا لظمأ الرومان الذي لا يرتوي إلى السلب والسيطرة والذي صَوَّرَه خصومهم. إن الأهواء والسعي بلا هوادة إلى التفوق إنما تغزو المشهد منذ تلك اللحظة:

٦. العالم كله فريستهم. فهؤلاء الرومان، الذين يريدون كل شيء، ما عادوا يجدون أرضًا لإنزال الخراب بها. وعندئذ، فإن البحر هو ما يفتشونه ! وإذا كان عدوهم غنيًا، فإنه يطلق عنان طمعهم، أمّا إن كان ضعيفًا، فإنه يكابد طغيانهم. والشرق، ليس بأكثر من الغرب، لم يرو ظمأهم. إنهم الوحيدون في العالم الذين يشتهون بقدرٍ واحدٍ من الشهوةِ الاستيلاءَ على

---

(1) Thucydide, *La Guerre du Péloponnése*, livre V, 89.

أراضي الوفرة وأراضي الفقر. ٧. السلب والقتل والتخريب، هذا هو ما يسمونه خطأ بتوطيد سلطتهم. ألاّ يحولون أرضًا إلى يباب ؟ سوف يقولون إنهم إنما يفرضون السلم فيها[٢].

وقد واصلت هذه الأبعاد المختلفة لفكرة الفتح تمييز المشاريع الإمبراطورية إلى بما بعد العصر القديم بكثير. وهكذا فإن الرغبة في الثراء عن طريق السلب والنهب قد ميزت جميع العصور وغالبًا جدًّا ما كان الفوز من نصيب حساب علاقات القوة، في تاريخ البشر، على حساب الحق ومختلف ألوان المبرِّرات.

على أن تأملات ثوكوديدس وتاسيتوس لا تكفي لتفسير الأشكال الحديثة للفتح والسيطرة الإمبراطوريين. فخلافًا لإمبراطوريات العصر القديم، اختارت هذه [الأشكال الحديثة] تغليف نفسها برسالة معنوية وتمدينية. والحال أن «عبء الرجل الأبيض» الذي تحدث عنه كيبلنج قد قدم لها منذ زمن بعيد الصورة الأكثر كثافة:

أيها الأبيض، عُد إلى حمل عبئك الثقيل ؛
ثوابك هزيل يدعو إلى السخرية:
اللوم ممن يريد عطاياك
الكره ممن ترعاه.
حشد الولولات المأتمية
الذي تأخذ بيده إلى النور:
«لماذا تُبَدّدُ دياجيرنا،
لماذا تمنحنا الحرية ؟»[٣].

وفي العصر نفسه، حاول المدافعون عن الفكرة الإمبراطورية وخصومُها إضافة منطق اقتصادي أكثر براعة بما لا حدَّ له من مجرد شهوة الكسب التي تحدث عنها تاسيتوس: العثور على منافذ تصريف جديدة للمنتجات الصناعية للمتروبولات، تنمية تجارتها. وهكذا فإن المسود إنما يجمع تدريجيًّا بين الاستهلاك والإنتاج، ما ينطوي عليه خطرُ أن يصبح إخضاعه بالعنف ذا نتائج عكسية، بل

(2) Tacite, *La Vie d'Agricola*, XXX.

(٣) كيبلنج، عبء الرجل الأبيض (١٨٩٩).

عبثيًا. فلن يكون هدف الإمبراطوريات الحديثة بعدُ هو مجرد السيطرة، وإنما أيضًا إيجاد شكل من أشكال الاعتماد العالمي المتبادل عبر التبادل. ويتكرر ظهور هذا التناقض في جميع حروب القرن العشرين. وقد رصده پول ڤاليري في عام ١٩٣٨:

في حرب حديثة، نجد أن الإنسان الذي يقتل إنسانًا، إنما يقتل مُنتِجًا لما يستهلكه، أو مستهلكًا لما ينتجه(٤).

والحال أن علاقات القوة والسعي الذي لا ينتهي إلى السيطرة والرسالة التمدينية والمنطق الاقتصادي إنما يبدو أنها معاملات الارتباط الرئيسية للتجربة الإمبراطورية الحديثة ولتفسيرها التأريخي. ومختلف الكُتاب الذين نستحضرهم في الصفحات التالية (لينين، هوبسون، شومبيتر، آرون ...) سوف يشدّدون إلى هذا الحدّ أو ذاك على هذا العامل أو ذاك، وسوف يمحصون بواعثه، لكنهم، في عمومهم، لن يخرجوا عن هذا الإطار الأوليّ.

وموضوع نقاشاتهم نفسه قد يبدو اليوم أنه قد «انقضى عهده». إذ ما جدوى الاهتمام من جديد بالإمبراطوريات والإمبريالية في حين أن حروب تصفية الاستعمار تنتمي أساسًا إلى الماضي وفي حين أن الكتلة السوڤييتية قد انهارت وفي حين أن القانون الدولي يحمي إلى هذا الحدّ أو ذاك حرية الشعوب... وهكذا فإن كثيرين، في الغرب، يخامرهم الشعور بأن المسائل التي تطرحها الإمبراطورية والإمبريالية قلما تعود لها غير أهمية تسجيلية.

إلاّ أنه لئن كانت الإمبراطوريات الاستعمارية لم تعد موجودة ولئن كانت الإمبريالية لم تعد تثير الاحتدامات الإيديولوچية التي كانت تثيرها في الماضي، فإن المسألة الإمبراطورية لا تزال حيَّة ومتجددة الظهور: فهل السيطرة الچيوسياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة مكوِّنة لـ«إمبراطورية أميركية»، كما يزعم ذلك

(4) Paul Valéry, *L'Amérique, projection de l'esprit européen* (1938), in *Regards sur le monde actuel, Œuvres*, Paris, Gallimard, «Bibliothèque de la Pléiade», 1960, t. II, p.989.

عدد من خصومها، أم أنها مكوّنة بالأحرى لـ«سياسةٍ إمبراطورية»؟ وهل يحيا فلسطينيو الأراضي المحتلة تحت نير قوةٍ من نمطٍ استعماري جديد؟ وهل يجب على بلدان كفرنسا أو بريطانيا العظمى أن تواصل تحمل ذنب ماضيها الإمبراطوري مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر الانغلاق على نفسها في ثقافة «ندم» أو أن تقوم على العكس من ذلك بردِّ الاعتبار إلى «جوانب» الاستعمار «الإيجابية» المزعومة؟ وهل يجب فهم مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية بين الشمال والجنوب بلغة المعاداة الماضية للإمبريالية؟

الواقع أن المسألة الإمبراطورية لا تتوقف عن مشاغلة الوعي السياسي المعاصر واقتحامه وإرباك أوسع تمثيلاتها انتشارًا. فمن حيث الجوهر، ربما كانت الإمبراطورية ومذهبها – الإمبريالية– المفهومين الأقل فوزًا بالفهم السليم لهما بين كل مفاهيم الكتابة التأريخية الحديثة، وهذا الانعدام للفهم يرجع إلى تعقيد تاريخهما كما يرجع أيضًا إلى الانتقادات التي وجهها إليهما من يكنون لهما الاحتقار. والواقع أن الصياغات النظرية الأكثر تبلورًا للواقع الإمبراطوري في كل أبعاده قد صدرت عن خصومه لا عن أنصاره. والحال أن هذا النقد غالبًا ما أخطأ هدفه. ويبين تأريخٌ موازٍ غريب للممارسات الإمبراطورية ولشجبها عدم التناسب بين الحقائق الواقعية والأفكار، ما يمثل مناوبة عديمة الجدوى لا تزال إلى يومنا هذا تجعل التحليل والفهم عسيرين.

ومشروع هذا الكتاب هو عرض الخطوط العريضة لهذا التاريخ المزدوج – تاريخ الإمبراطورية وتاريخ أعدائها– سعيًا إلى توضيح المجادلات الراهنة ومحاولة تفادي بعض العثرات السياسية والإيديولوجية في آن واحد.

والواقع أنه منذ هوبسون ولينين غالبًا ما بدت التقاليد المعادية للإمبريالية عاجزة عن الإمساك بتعقد أشكال وخصائص السيطرة الإمبراطورية. ثم إن هذه السيطرة الإمبراطورية تحشد معجمًا تعدديًا وتعريفات لا تتميز باستقرار وطيد. وإذا كان عدد معين من المصطلحات قد دخل في الاستعمال الجاري للعلوم الاجتماعية والخطابات السياسية، فإن لهذه المصطلحات تاريخها الخاص وهو

تاريخ غني بالدروس. ولابد بادئ ذي بدء من تعريف ثلاثة من بينها: الإمبريالية والإمبراطورية والمستعمَرة.

فإذا ما صدّقنا ما أورده عن كلمة «الإمبريالية» **كنز اللغة الفرنسية والمعجم التأريخي للغة الفرنسية** (روبير) فإنها كانت تشير في البداية إلى إيديولوچية المؤيدين لنظام حكم إمبراطوري (١٥٢٥ بالنسبة لإمبراطور ألمانيا)، وخاصة نظام حكم ناپوليوني (١٨٢٥). على أن معنًى ثانيًا يفرض نفسه بالفعل بجلاء، معنى «الاتجاه إلى تكوين إمبراطورية، إلى وضع دول أخرى تحت التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية لها». وهكذا يتحدث ميشليه في عام ١٨٤٤ عن «الإمبريالية الرومانية». ولابد أن هذا المعنى قد ساد سيادة نهائية انطلاقًا من الإنجليزية في عام ١٨٧٨ بالإحالة إلى السياسة التوسعية للإمبراطورية البريطانية، لكي ينطبق بعد ذلك على الإمبراطورية الفرنسية اعتبارًا من عام ١٨٩٣. ولا يحظى هذا الاستخدام بالتعميم حقًا إلاّ في مستهل القرن العشرين في سياق الحرب الإسبانية – الأميركية وحرب البوير.

وتاريخ كلمة «الإمبراطورية» يحيل، هو أيضًا، إلى تجارب متعددة. ومن المعروف أن معناها في البداية كان التفوق والسيطرة، قبل أن يحيل إلى نظام حكم سياسي يزعم أنه وريث الإمبراطورية الرومانية (وهكذا يجري الحديث عن إمبراطوريات جرمانية وروسية لها «قيصر»ها– الـ Kaiser الجرماني، الـ Tsar الروسي– بل يجري الحديث عن الإمبراطورية العثمانية). وعلى سبيل التشبيه، جرى الاعتراف بهذه الخاصية أيضًا للصين. وكانت قد طُبِّقت بشكل نهائي على المجال الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر. وهي تشير آنذاك إلى تنظيم سياسي قد يستغني حتى عن شخص الإمبراطور: وهكذا فقد حازت فرنسا الجمهورية إمبراطورية استعمارية بينما حملت الملكة ڤيكتوريا وخلفاؤها في بريطانيا العظمى لقب إمبراطور الهند بهدف وضع أنفسهم في خلافة كبار مغول دلهي وتحسين الوضع البروتوكولي للعائلة الملكية البريطانية وسط الملكيات الأوروبية.

وبشكل مستقل عن الموروث الروماني، يحيلُ المفهومُ إلى سيطرةٍ تمتد على تعدد شعوب وديانات وأراض لها وضعيات متباينة. وهو يفترض أيضًا اتساعًا مكانيًّا مترامي الأطراف. ويمكن أن نضع في تضاد معه مفهوم المملكة القديم، الذي يعبر عن فكرة معينة عن وحدة سكانية تفضي إلى تكوين أمة: فخلافًا للإمبراطورية، تشير الأمة إلى هوية مشتركة قائمة على الانتماء إلى ثقافة بعينها أو إلى تاريخ بعينه. والواقع القومي، سواء أكان قائمًا بمعنى إعادة تجميعٍ لوحدات سياسية متعددة (مبدأ القوميات في القرن التاسع عشر، مع الوحدتين الألمانية والإيطالية) أو، على العكس من ذلك، بمعنى تفكك قوام جماعي أعظم (حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها في القرن العشرين، مع حروبه الاستقلالية وبلقناته)، أقول إن هذا الواقع القومي إنما ينبني ضمن إحالةٍ مستديمة إلى الوحدة ويعبر عن نفسه على شكل مساواة في الوضعية. أمَّا الواقع الإمبراطوري فهو، بطبيعته، قائم على عدم تجانس الأجزاء المكوِّنة له وعلى تفاوت الوضعيات المختلفة للجماعات السكانية المندرجة فيه. وهو يتألف من متروبول وبلدان تابعة خارجية.

والفلسفة الكلاسيكية تعتبر، من جهتها، الإمبراطورية نظام سيطرة للقوي على الضعيف، أي تعتبرها مملكة (أو جمهورية) تمد ولايتها على شعوب أجنبية. ومثل هذا التوسع قد ينطوي على آثار خبيثة، لأن السيطرة الخارجية تنطوي تدريجيًّا على خفض للحرية الداخلية. وهكذا فقد أجاد مونتسكيو رؤية خطر الانخراط في سياسة فتح كهذه، خاصة بالنسبة للديموقراطية:

> إذا استولت ديموقراطيةٌ على شعبٍ لكي تحكمه كتابع خاضع، فإنها سوف تهدد حريتها هي، لأنها سوف تعهد للولاة الذين سترسلهم إلى الدولة المفتوحة بسلطة بالغة الضخامة. [...].
>
> وهناك خطر آخر في الفتوحات التي تقوم بها الديموقراطيات. فحكمها بغيض دومًا بالنسبة للدول التي يتم إخضاعها. إنه حكم ملكي قولاً ؛ لكنه أسوأ فعلاً من الحكم الملكي، كما بينت ذلك تجربة جميع العصور وجميع البلدان.

إن الشعوب المغلوبة هناك هي في حالة محزنة ؛ فهي لا تتمتع لا بمزايا الجمهورية ولا بمزايا الملكية(٥).

وإذا ما انحلت الإمبراطورية بقيامها تدريجيًا بإضفاء المساواة على وضع سكانها ورعاياها، فإن هذا الإضفاء للمساواة إنما يتحقق عبر خفض مرتبة الأمة ذات السيادة كما عبر إعلاء وضع الشعوب التي كانت خاضعة في السابق. وسوف نرى أن حدس مونتسكيو يجد أصداءً واضحة في تاريخ الإمبراطوريات الأحدث.

أمَّا «الاستعمار»، أخيرًا، فهو أكثر تأخرًا في الفرنسية (١٩٠٢) وهو يحيل إلى نظام توسع استعماري يميز بشكل خاص القرن التاسع عشر. لكن مصطلح «المستعمِر» قد سبقه، فهو مرصود منذ عام ١٧٧٦ حتى منتصف القرن التاسع عشر. وكانت هذه الكلمة شائعة الاستخدام زمن الثورة الفرنسية، خاصة وقت الحملة على مصر، وأمَّا كلمة «المستعمَرة» فهي تتميز هي نفسها بغموض شديد لأنها تعبر، منذ القرن السادس عشر، في آن واحد، عن «أرض مسودة ومدارة من جانب سلطة أجنبية» و«جماعة من الأشخاص تذهب إلى استيطان مثل هذه الأرض واستغلالها»- بل وتعبر عن تجمع بسيط لأشخاص، كما في تعبير «مستعمَرة عطلات».

وهذا الاستدعاء الموجز لتاريخ الكلمات لا يهدف إلى تعريف المفاهيم بأصولها الاشتقاقية بل يهدف إلى تحديد معالم استخداماتها التاريخية. وبعبارة أخرى، فإن تاريخ الكلمات لا يفعل سوى إبراز النقاط الحسَّاسة لتاريخ أعم للمشكلات التي طرحتها الإمبريالية وخصومها. وهكذا، فعندما تفرض فكرة الإمبراطورية الاستعمارية نفسها بحكم واقعها الملموس نفسه في ثمانينيات القرن التاسع عشر، فإن الجدل يحتدم لدى المنظِّرين والفاعلين. فالمدرسة الاقتصادية الليبرالية القديمة، التي تُعلي من شأن السوق، ترى أن تكاليف الفتح العسكري تتجاوز بكثير جدًّا فوائده وأن الفتح، بحكم التجارة الحرة نفسه، يعود بربح أكبر على من لا يدفعون تكاليفه. وكان الظن هو أنه كلما كان الاقتصاد العالمي منفتحًا

(5) Montesquieu, *L'Esprit des lois*, X, chap, VI, VII.

صار التوسع الاستعماري أقل ربحية. وبالمقابل، نجد أن أنصار التوسع الاستعماري قد جعلوا منه «ابن السياسة الصناعية»، بحسب تعبير چول فيري، لأن من المتوقع منه أن يُؤمِّن منافذ تصريف مستديمة لمنتجات الصناعة الفرنسية. والحال أن القراءة الأكثر تأنيًا لكتابات چول فيري والقريبين إليه إنما تبين أنهم كانوا ينظرون إلى التوسع الاستعماري على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يمكن اختزالها في البعد الاقتصادي وحده. فقد كانوا يعتقدون أنه «مدرسة للطاقة»، قادرة على خلق منفذ تنفيس عن الصدامات الاجتماعية وقادرة بالأخص على إبقاء فرنسا التي هُزمت في ١٨٧٠-١٨٧١ في مركز قوة. وفي عام ١٩٩٠ أيضًا، سوف يبرز فرانسوا ميتيران عزمه على الحفاظ على «مرتبة» فرنسا بجعلها تشارك في حرب الخليج الثانية.

ثم إنه حتى مع أن المشروع العام لـ«الرسالة التمدينية» والعمل التبشيري للكنائس المسيحية يصاحبان الفتح الاستعماري والواقع الإمبراطوري ويشاركان فيهما، فإنهما يمثلان أيضًا إسقاطات للمتروبولات تتكيف قدر الإمكان مع الحقائق الواقعية لـ«الساحة» الجديدة.

والحال أن تاريخ هذه المشكلات وكذلك مآزقه هي ما يشكل موضوع هذا الكتاب. فنحن بإزاء «ماضٍ لم ينقضِ بالكامل»، أسهم جزئيًا في صوغ عالمنا وذاكرته ومصاعبه الراهنة. وإذا لم تكن هناك اليوم «إمبراطورية أميركية»، فإن هناك بالفعل، إذا تحدثنا بالشكل الذي تحدث به ريمون آرون، «سياسة إمبراطورية» أميركية. وبالشكل نفسه، فإذا كانت بعض الشعوب لم تعد اليوم واقعة من الناحية الرسمية تحت نير دولة استعمارية، فإنها تظل في علاقات تبعية من شأنها أن تُفاقم فيها تأكيدات ثقافية أو دينية يمكن أن نتنبأ فيها بتحولات المشاعر القومية المعادية للإمبريالية والتي رافقت النضالات في سبيل الاستقلال. وهذا المشروع يستدعي من ثم انتباهًا متجددًا إلى تاريخ علاقات القوة التي تحدد التوازنات الجيوسياسية الكبرى اليوم كما بالأمس، كما يستدعي انتباهًا ليس أقل تواصلاً إلى حركة الثقافات والأفكار.

الفصل الأول

الإمبريالية: التنظير لها وإطلالة تاريخية عليها

لئن كان مؤيدو التوسع الاستعماري قد اعتادوا، في العقدين الأولين للقرن العشرين، استخدام مصطلح «الإمبريالية»، وهي واقع إيجابي في نظرهم، فإنهم كانوا أكثر اهتمامًا بالممارسات الاستعمارية، مسائل التسيير والإدارة، مما بنظرية عن «الإمبريالية». والحال أن «العلوم الكولونيالية» كانت ذات هدف عملي بالدرجة الأولى.

والمثالُ الشهيرُ الوحيدُ هو رجل الدولة البريطاني العظيم، جوزيف تشامبرلين، لكنه يعمل من أجل توطيد المكسب، ألاَ وهو الإمبراطورية البريطانية، بأكثر من العمل من أجل توسعها. فقد كان يريد أن يجعل منها كُلاً موحّدًا قائمًا على نظام تبادلات تفضيلية وفرض الضرائب على المنتجات المستوردة. وهكذا يمكن الحفاظ على القوة الاقتصادية لبريطانيا العظمى، ما يسمح بانتهاج سياسة نشيطة في مجال الإصلاحات الاجتماعية تمضي في اتجاه دولة الرعاية الاجتماعية (توسيع التعليم، خلق نظام للمعاشات الاجتماعية، منح سلفيات للعمال تسمح لهم بالحصول على مساكن، خفض ساعات العمل، التعويض عن إصابات العمل). وهكذا لا تصبح الإمبريالية مجرد تحويل عن صراع الطبقات، بل تصبح أيضًا أداة لتخفيف حدته، بل للعمل على اختفائه.

ويبقى مع ذلك أن شخصًا كجول فيري في فرنسا أو كجوزيف تشامبرلين في بريطانيا العظمى كان منظورهما براجماتيًّا بأكثر من كونه نظريًّا، وأن الجامعيين والكتّاب الاجتماعيين الذين ينتمون إلى التيارات نفسها لا يتجاوزون رصد التوسع الترابي وتعريف السياسات التي يجب اتباعها. وجميعهم يتقاسمون الشعور بمسيرة جبارة للتاريخ تكرس السيطرة الأوروبية على بقية العالم. ومن ثم فللعثور على

تفسير نظري يجب التوجه إلى خصوم الإمبريالية. فهم، بشكل معين، من حاولوا تكوين فكرة عنها.

ماركس

بانقضاء عام ١٨٣٠ [عام فتح الجزائر]، يحتفل السياسيون الأوروبيون بالانتصارات ويبشرون بالفتح الحتمي للعالم القديم، الذي لا مفر من أن يرضخ أمام تفوق أوروبا الكاسح. وفي منتصف القرن التاسع عشر، فإن فكرة عولمةٍ فاتحةٍ إنما تظهر بوضوح، لكن كلمة «الإمبريالية» لا تُستخدم.

ولذا فهي غائبة عن عمل كارل ماركس، على الرغم من أن هذا الأخير يتناول بشكل جد متفرق مسألة توسع أوروبا الاستعماري. وهو يرى بالأخص أن المجتمعات غير الأوروبية قد ظلت عند مرحلة الاستبداد الشرقي، التي سُمِّيت فيما بعد بـ«نمط الإنتاج الآسيوي»، الذي لا يعرف الملكية الخاصة، خلافًا لنمط الإنتاج العبودي في العصر القديم الكلاسيكي. وشأن الجزء الأعظم من معاصريه، يرى ماركس أن المجتمعات الشرقية عاجزة عن تحديث نفسها بنفسها. ومن الضروري أن تتأورب كيما تدخل في حركة التاريخ.

وهو يقوم عمليًّا بتبرير التدمير الخلاق الذي تقوم به الرأسمالية التي تقضي على الركود الشرقي بإرغام هذه المجتمعات على تجديد نفسها عبر دخولها في السوق العالمية للتبادلات والتي تُعَدُّ أوروبا بسبيلها إلى تكوينها. وهو يتناول المسألة في مقالاته في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز وأغسطس/ آب ١٨٥٣ عن الهند:

> إن الآثار التدميرية المترتبة على الصناعة الإنجليزية، إذا ما نظرنا إليها فيما يخص الهند، وهي بلد بحجم أوروبا ويضم ١٥٠ مليون آكر، آثار ملموسة ومذهلة. إلاَّ أننا لا يجب أن ننسى أنها ليست غير النتائج العضوية لمجمل نظام الإنتاج بتكوينه الحالي... لقد كان على الحقبة البورچوازية في التاريخ أن تخلق الأساس المادي للعالم الجديد – [أن تخلق]، من جهة، التبادل الشامل القائم على الاعتماد المتبادل فيما بين البشر، ووسائل هذا التبادل ؛ و، من الجهة الأخرى، إنماء القوى الإنتاجية للإنسان وتحويل الإنتاج المادي إلى سيطرة علمية على القوى الطبيعية... وعندما تكون ثورة اجتماعية عظمى قد سيطرت على نتائج العصر

البورچوازي، سوق العالم وقوى الإنتاج الحديثة، وأخضعتها للسيطرة المشتركة من جانب الشعوب الأكثر تقدمًا، فعندئذ فقط سوف يكف التقدم الإنساني عن مشابهة ذلك المعبود الوثني الشنيع الذي لن يشرب الأكسير إلاَّ من جماجم القتلى[١].

والحال أن المُنظِّر، بوصفه ثوريًّا، إنما يدرك مع ذلك إمكانية تمكن الانتفاضات المعادية للاستعمار من إعطاء إشارة الثورة في أوروبا، بإحداثها أزمة صناعية.

التحليل الاقتصادي للإمبريالية وفقًا لهوبسون

بحلول مستهل القرن العشرين وليس قبل ذلك، حاول بعض الاقتصاديين العثور على صلة بين الإمبريالية وتطور الرأسمالية. وأشهرهم هو چون أ. هوبسون، في كتابه **دراسة عن الإمبريالية**[٢]، المنشور في عام ١٩٠٢. والحال أن هذا العمل الذي يتناول الموقف آنذاك والمرتبط بالسياق المباشر للحرب المسماة بحرب البوير في جنوب أفريقيا، إنما ينتمي في آن واحد إلى مجال التحليل الاقتصادي ومجال البحث في السيكولوچية الاجتماعية. والتساؤل الذي ينطلق منه ينصب على تحول الظاهرة الأبرز تمييزًا للقرن التاسع عشر، تحول النزعة القومية إلى الإمبريالية التي هي نقيضها من الناحية الظاهرية. ومن الواضح بالنسبة له أن الظاهرة حديثة وأنها تحيل من حيث الجوهر إلى السنوات العشرين الأخيرة المنصرمة، خاصة إلى اقتسام أفريقيا. وهو يُجري تمييزًا متأنيًا بين الإمبريالية والاستعمار الذي يُعَدُّ بالنسبة له إعادة إنتاج فيما وراء البحار للمجتمع المتجانس للمتروپول عبر الهجرة (كندا، أستراليا، نيوزيلنده...).

ومنذ البداية، يصطدم هوبسون بالاعتراض الرئيسي الذي يواجهه التحليل الاقتصادي للإمبريالية. فالتجارة بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها الإمبراطورية

---

(١) الترجمة العربية عن الأصل الإنجليزي للمقال، نقلاً عن:
K.Marx and F.Engels, *On Colonialism*, Moscow, pp. 89-90
(2) *Imperialism: A Study.*

مستقرة نسبيًا من حيث نسبتها المئوية قياسًا إلى تجارتها الإجمالية، وذلك بحكم أن القسط الأعظم من التجارة البريطانية والعالمية يتم بين بلدان صناعية متنافسة. وعندما نأخذ العامل المناخي في الحسبان، فإن الفرق يصبح أوضح. فالمجتمعات الصناعية الأوروبية وفيما وراء البحار (الولايات المتحدة، المخروط الجنوبي لأميركا الجنوبية، الدومينيونات البريطانية، أي الـ«أوربات الجديدة»)، تنتمي إلى مجال البلدان ذات المناخ المسمى بالمعتدل، في حين أن الواقع الإمبراطوري يتعلق بالمناطق المسماة بالاستوائية.

وهكذا فإن الإمبريالية تبدو من الناحية الظاهرية كـ«مشروع استثماري رديء» (*bad business*). فتكاليفها جد غالية من حيث نفقاتها العسكرية اللازمة للحصول على منافذ تجارية هي منافذ هزيلة هزالاً خاصًا. ولابد من الاعتراف بأنها تعبير، ليس عن التطور العام للاقتصاد، وإنما عن مصالح قطاعية هي المستفيدة من هذا التوسع (صناعات السلاح، المشروعات التي تقوم بالتجارة مع هذه الممتلكات الجديدة). وبالنسبة لهذه المصالح القطاعية، يمكن الحديث عن «مشروع استثماري جيد» (*good business*). وإذا كان نصيبها في الاقتصاد العام ضعيفًا، فإن قدرتها على التأثير على القرار السياسي قوية.

ويشجب هوبسون تواطؤا بين طبقات المجتمع العليا، المسماة بالطبقات المتعلمة، التي تُوجد لأبنائها منفذًا في الوظائف العسكرية والإدارية الإمبراطورية، من جهة، وصناعات السلاح وشركات النقل البحري والمشروعات المعنية مباشرةً باستغلال الممتلكات فيما وراء البحار، من الجهة الأخرى. لكن العامل الأهم بالنسبة لهوبسون هو تصدير رأس المال. فالاتجاه الرئيسي للاقتصاد الأحدث هو الكوزموبوليتية المتزايدة لرأس المال الذي يفضل الاستثمار بشكل متزايد باطراد في خارج المتروبولات. وتتماشى الإمبريالية مع النمو السريع للمداخيل المتأتية من الاستثمارات الخارجية. وبالنسبة لبريطانيا العظمى، زادت هذه المداخيل بنسبة الضعف خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٩٠٠ بالنسبة للمعطيات القابلة للحساب. لكنها أضخم بكثير بالنسبة للمداخيل «غير المرئية» (التأمينات، العمولات البنكية، إلخ).

وفي عام ١٨٨٣، كانت نسبة ١٥% من الثروة البريطانية موجودة في خارج بريطانيا العظمى. وغلة هذه الموجودات أكثرُ من الناحية النسبية من غلة الاستثمارات العادية في تجارة المتروپول. وبريطانيا العظمى بسبيلها آنذاك إلى أن تصبح أمة تحيا من الخراج الذي تقوم بجبايته من الخارج، والطبقات التي تستفيد من هذه الخراج تضع الدولة في خدمتها لكي توسع مجال استثماراتها الخاصة ولكي تكفل أمن هذه الاستثمارات.

والخلاصة أن الإمبريالية إنما يمولها دافع الضريبة، ولا تأخذ سوى القليل من الصناعيين ومن التجار وتفيد المستثمرين أساسًا. وقد تشكلت في البلدان الصناعية الكبرى فئة بلوتوقراطية تحيا من هذه العائدات بشكل متزايد باطراد. وهذا هو انتصار رأس المال المصرفي على الاقتصاد الإنتاجي. وهو يستخدم القوى الوطنية والجنود المبشرين وفاعلي الخير الإنساني الذين يشكلون الوجه الظاهري للإمبريالية. ورأس المال المصرفي وحده هو الذي يملك القدرة على صوغ هيكل التوسع الإمبراطوري في الأمد الطويل.

ثم إن الإمبريالية بتكوينها لمناطق اقتصادية مغلقة إنما تُقَوِّضُ التبادل الحر وتوسع مجال الحمائية. وهي تُفقر المتروپول بخفضها الاستثمارات في الإنتاج، كما يشهد على ذلك الانخفاض المستمر لحصة الإنتاج البريطاني في الإنتاج العالمي، وفائض الإنتاج في الممتلكات وفي رأس المال يدفع البلدان الصناعية إلى الاستثمار في الخارج. والحال أنه سيكون بالإمكان وضع حدٍّ لفائض الإنتاج هذا بزيادة طلب الطبقات الشعبية، ومن ثم مداخيلها. وهكذا تصبح الاشتراكية عدو الإمبريالية لأنها تريد إعادة توجيه فائض ثروات الاستثمار الخارجي صوب الاستهلاك الداخلي.

وهكذا فإن ما يجري توجيه النقد إليه هنا، ضمنيًّا، هو خطاب چوزيف تشامبرلين.

وتنصب بقية توضيح هوبسون على «سيكولوچية» الإمبريالية وتشكل دراسة جد لافتة حول الظاهرة الإمبراطورية وتبريراتها. فهو، إذ يأخذ حرب البوير كمثال، يبين أن الفكر الإمبريالي قائم على كبتِ مَلَكَةِ المقارنة. فَنَهجُ العملِ تلهمه حاجة ملحة مباشرة. ثم يجري بعد ذلك إعطاء «أسباب منطقية» له دون مراعاة

الصلة بين الأسباب التي يجري التذرع بها والنتائج الناشئة، بين الخطاب التبريري والنتائج. وعدم القدرة على التقدير يساعد عليه التعايشُ الموجود في مختلف مكونات العقل بين الأفكار والمشاعر المتناقضة. وهو ما يسمى اليوم بـ«عدم التناغم الإدراكي». وهكذا يمكن القول بأننا ننشر الحرية في العالم بينما نُخضع مئات الملايين من البشر لنظام حكم استبدادي تمامًا. ويمكننا الزعم وتصور أننا ننقل التمدن بينما نتصرف بوحشية وبربرية. والإمبريالي هو من يخدع نفسه بنفسه فيما يتعلق بمعنى أفعاله وطبيعة تصرفاته، كذبة لا تريد الاعتراف بأنها كذبة. والحال كذلك أيضًا فيما يتعلق بتعريف الأجناس المسماة بـ«المنحطة» التي لابد لها إمّا أن تختفي كواقع طبيعي، أي أن تُباد في الواقع، أو أن يتم إخضاعها للسُخرة التي حلت محل العبودية. إننا نتكلم عن الحضارة بينما نمارس الاستغلال.

والنقد الذي يوجهه هوبسون نقد اقتصادي وأخلاقي. فالإمبريالية فساد للاقتصاد الناشئ عن الثورة الصناعية وإفساد أخلاقي. وضحاياها هم المتروبولات والبلدان المستعمَرة سواء بسواء. على أن بالإمكان التوصل إلى تغيير للسياسة بالتصدي للأسباب الرئيسية للظاهرة، أي فائض إنتاج الممتلكات ورؤوس الأموال وهيمنة رأس المال المصرفي على الاقتصاد.

ومع هوبسون، نجد مرة أخرى النقدَ المألوف الذي وجهه اليسار إلى «رأس المال المصرفي». ففي حين أن رسالة رأس المال المصرفي تتمثل، في النظرية الاقتصادية الليبرالية، في تحقيق توزيع مناسب لرأس المال، يرى اليساريون في رأس المال المصرفي عمومًا خيانةً للاقتصاد المادي «الفعلي» لحساب مجموعات «طفيلية»، «كوزموبوليتية» و«جشعة». والحال أن معاداة السامية في القرن التاسع عشر والتي ماهت «رأس المال المصرفي» بـ«اليهود» إنما تتقاسم هذا الوحي. وكتابات هوبسون الأولى، السابقة على دراسته عن الإمبريالية، لا تفلت من هذا الأفق.

ثم إن هوبسون لا يمسك بخصوصيات الاقتصاد البريطاني. فالبلد الذي كان أول بلد يعرف الثورة الصناعية إنما يحتفظ بهياكل إنتاج أقل كثافة في رؤوس الأموال وأقل توجهًا إلى البحث والاستحداث من منافسيه الجدد، كألمانيا أو

الولايات المتحدة. فهاتان الأخيرتان، وقد جاءتا إلى التصنيع في وقت أحدث، إنما تتمتعان بشركات أكبر وأفضل تنظيمًا وقائمة على التفاعل بين البحث والإنتاج. وعندئذ فإن صعود رأس المال المصرفي يشكل ظاهرة ملازمة لنمو مؤسسات صناعية عملاقة. ومن جهة أخرى، فإن هذان البلدان يصدران سلعًا لا رؤوس أموال. وفي المقابل، نجد أن بريطانيا هي أول من طور على المستوى العالمي اقتصاد خدمات، خاصة في المجال المالي، يسمح لها بتنظيم السوق العالمية. ومن المؤكد أن المستعمرات تشكل أسواقًا متميزة للصناعة البريطانية، لكنها، بحكم ذلك نفسه، تُسهم في الحفاظ على الطابع العتيق للإنتاج، بما يشكل عقابًا.

أعلى مراحل الرأسمالية

سوف يدور كل التفكير اللاحق بالإحالة إلى هوبسون، خاصة عند الماركسيين. ومصدر انزعاجهم الأول هو خطر رؤية العمال الأوروبيين وقد تحولوا بدورهم إلى مستفيدين من الاستغلال الاستعماري، ما يجعلهم يُشبهون البروليتاريين الرومان في العصر القديم والذين عاشوا على حساب المجتمع بدلاً من أن يرعوه بعملهم. ويجري أخذ خطاب جوزيف تشامبرلين مأخذ الجد. وكما قال لينين في عام ١٩٠٧، فإنه إذا ما وجد جزء من البروليتاريا الأوروبية نفسه في وضعٍ لا يحيا فيه المجتمع من عمله بل من عمل شعوب المستعمرات، فإن الطبقة العاملة سوف تُصاب عندئذ بعدوى الشوفينية الاستعمارية. ويوجد بشكل ضمني، في التصور الماركسي للإمبريالية، خطرُ قيامِ مجتمعٍ من الحاصلين على الإعانات الذين يحيون من الريوع الخارجية ويفتقرون إلى أي حافز ثوري.

والحال أن روزا لوكسمبورج بكتابها **تراكم رأس المال**، المنشور في عام ١٩١٣، إنما تجد في الإمبريالية الحل لمعضلة فكر ماركس، وهو حل من شأنه إفساح المجال لتوسعٍ متواصلٍ للرأسمالية بدلاً من انهيارها بفعل تناقضاتها الداخلية. فهي ترى أن الرأسمالية تؤخر تدميرها لنفسها بالتغلغل في قطاعات الإنتاج قبل الرأسمالية وبتدميرها، وبجعلها مناسبةً لأن تشكل بالنسبة لها منافذ تصريف للسلع ومصادر للحصول على اليد العاملة والمواد الأولية. والمرحلة الإمبريالية للإنتاج

هي مرحلة التنافس العالمي لرأس المال على الأراضي الأخيرة التي لم يقم الاقتصاد الرأسمالي بغزوها بعد. وكلما اقتربنا من الحدود الميكانيكية للرأسمالية، تَعَاظَمَ خطرُ الحرب للاستحواذ على الموارد الأخيرة. وهذا اللجوء إلى الحرب ضروري للرأسمالية لتفادي الثورة الاجتماعية التي لا مفر من وقوعها إن لم تقع الحرب.

والحال أن هذه الأطروحة قد نوقشت كثيرًا، بما في ذلك في الأوساط الماركسية. وكانت المسألة هي معرفة ما إذا كانت الإمبريالية انحرافًا عن الرأسمالية (ومن ثم يمكن تقويمها) أم أنها التعبير النهائي عنها.

وقبل الحرب العالمية الأولى، كان توجه الأرثوذكسية الماركسية يميل بالأحرى إلى فكرة أن الإمبريالية تتماشى مع البحث عن «فائض ربح» تحصل عليه مجموعة صغيرة من الصناعات والبنوك، ما يؤدي إلى اقتصاد احتكارات وحمايات جمركية، أي ما يؤدي، باختصار، إلى انتصار «رأس المال المالي». ويجري التهرب من تناول مسألة ما الذي تصبح عليه البروليتاريا الأوروبية إن لم تعد المنتج الوحيد للربح...

والفكر الذي لا يُعَدُّ بالضرورة الأكثر أصالة لكنه الأهم هو فكر لينين نفسه في كتابه **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** العائد لعام ١٩١٦ والذي أدخل عليه تعديلات في عام ١٩٢٠.

وسوف نسترجع هنا التعريف الذي قدمه للظاهرة:

إذا كان من الضروري تقديم أوجز تعريف ممكن للإمبريالية فسوف يكون علينا القول بأن الإمبريالية هي مرحلةُ الرأسماليةِ الاحتكاريةُ. ومن شأن تعريف كهذا أن يشمل الشيء الأهم لأن رأس المال المالي هو رأس المال المصرفي الذي تتمتع به حفنة من البنوك الاحتكارية الكبيرة جدًا، ممتزجًا برأس مال اتحادات شركات الصناعيين الكبيرة، هذا من جهة ؛ ومن الجهة الأخرى، لأن تقسيم العالم هو الانتقال من سياسة استعمارية، امتدت دون عائق إلى أراض لم تستول عليها أي دولة رأسمالية، إلى سياسة استعمارية قوامها الاستحواذ الاحتكاري على أرض العالم، الذي تم تقسيمه بالكامل.

على أن التعريفات جد الموجزة، على الرغم من أنها مجدية، لأنهـا تلخـص النقـاط الرئيسية، إنما تُعَدُّ مع ذلك غير كافية، إذ أن علينا أن نستخلص منها بعض السـمات المهمـة أهمية خاصة في الظاهرة التي يجب تعريفها. وهكذا، فدون نسيان القيمة الشرطية والنسـبية لجميع التعريفات بوجه عام، والتي لا يمكنها البتة استيعاب جميع العناصر وثيقـة الارتبـاط بظاهرةٍ من الظواهر في تطورها الكامل، يجب أن نقدم تعريفًا للإمبريالية يتضـمن السـمات الخمس التالية بين سماتها الأساسية:

١) إن تركيز الإنتاج ورأس المال قد تطور إلى مرحلة جد عالية بحيث إنه قـد خلـق احتكارات تلعب دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية ؛ ٢) مزج رأس المال المصرفي بـرأس المال الصناعي وخلق أوليجاركية مالية، على أساس «رأس المـال المـالي» هـذا ؛ ٣) إن تصدير رأس المال، تمييزًا له عن تصدير السلع، يكتسب أهمية استثنائية ؛ ٤) تكوين اتحادات شركات رأسمالية احتكارية دولية تتقاسم العالم فيما بينها و٥) يكتمل التقسيم الترابي للعالم كله بين الدول الرأسمالية الأكبر. إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة التطور التي تتأكد فيها سيطرة الاحتكارات ورأس المال المالي ؛ التي يكتسب فيها تصدير رأس المال أهمية سافرة ؛ التي يبدأ فيها تقسيم العالم بين التروستات الدولية، والتي يتم فيها تقسيم جميع أراضي الكـرة الأرضية بين الدول الرأسمالية الأكبر.

[...] إن نطاق مفاقمة رأس المال الاحتكاري لجميع تناقضـات الرأسـمالية معـروف للجميع. ويكفي أن نذكر ارتفاع تكاليف المعيشة وطغيان الكارتيلات. وهذا التفاقم للتناقضـات يشكل أقوى قوة دافعة لحقبة التاريخ الانتقالية التي بدأت منذ الانتصار النهائي لـرأس المـال المالي العالمي.

الاحتكارات، الأوليجاركية، السعي إلى السيطرة لا إلى الحرية، استغلال عدد متزايد من الأمم الصغيرة أو الضعيفة من جانب حفنة من الأمم الأغنى أو الأقوى - كل ذلك أدى إلـى تلك الخصائص المميزة للإمبريالية والتي ترغمنا على تعريفها بأنها رأسمالية طفيلية أو آخذة بالانحطاط. وينبثق هنا بشكل متزايد الوضوح باطراد، كأحد اتجاهـات الإمبرياليـة، نشـوء «الدولة الريعية»، الدولة الربوية، التي تحيا فيها البورجوازية بشكل متزايد باطراد من عوائد صادرات رأس المال ومن «قص الكوبونات». وسوف يكون من الخطأ اعتقاد أن هذا الاتجاه إلى الانحطاط يستبعد النمو السريع للرأسمالية. إنه لا يستبعده. ففي عصر الإمبريالية، نجد أن

بعض فروع الصناعة، وبعض فئات البورجوازية وبعض البلدان، يبين عنها، إلى هذه الدرجة أو تلك، أحد هذه الاتجاهات أو ذاك في هذا الوقت أو ذاك. وبشكل إجمالي، فإن الرأسمالية تنمو بشكل أسرع بكثير مما في السابق ؛ لكن هذا النمو لا يصبح فقط متفاوتًا بشكل متزايد باطراد عمومًا، بل إن تفاوته يعبر عن نفسه أيضًا، بوجه خاص، في انحطاط البلدان الأغنى من حيث رأس المال (بريطانيا).

والحال أن الكتابة اللينينية والتي سرعان ما اكتسبت طابعًا مُقَدَّسًا قد قادت عدة أجيال من الكُتَّاب إلى القيام بتطبيق آلي إلى هذا الحد أو ذاك لهذا التفسير على التطورات الجديدة للسياسة العالمية. فهم لم يحاولوا إبراز تناقض كلام لينين الذي يجعل من الحرب العالمية، في اللحظة عينها التي تدور فيها، حربًا إمبريالية، «أي حرب فتح ونهب ولصوصية، حربًا من أجل تقسيم العالم، من أجل توزيع وإعادة توزيع المستعمرات، «مناطق نفوذ» رأس المال المالي، إلخ»، دون التساؤل حقًّا عن طبيعة الدول العظمى «الإمبريالية». وهكذا تصبح البورجوازية الريعية حربوية. وتكوين اتحادات الشركات الاحتكارية الدولية بين الرأسماليين لاقتسام العالم يمضي في اتجاه إيضاح لينين بأكثر مما يمضي فيه الصراع حتى الموت من أجل الاستيلاء على ثروات العالم. فالحرب العالمية هي دليل ضعف «التروستات» الدولية التي كانت قد ظهرت في الحقبة المنصرمة.

ولا يبدو أن لينين قد أدرك أن مزج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي لصالح مجموعات عملاقة قد قامت به بلدان حديثة التصنيع كألمانيا والولايات المتحدة اللتين لا تتمتعان إلاَّ بإمبراطوريتين استعماريتين صغيرتين واللتين تُعَدَّان مُصَدِّرَتين للسلع بأكثر بكثير مما تعدان مستثمرتين في الخارج، في حين أن بلدان الثورة الصناعية الأولى (بريطانيا العظمى، فرنسا، هولنده) هي التي تتمتع تحديدًا بإمبراطوريات أوسع بكثير، وأن هذه الإمبراطوريات هي، في جانب مهم منها، سابقة على الثورة الصناعية، وأن البرتغال لم تعرف ثورة صناعية ... فالواقع أن البلدان الأكثر إمبريالية كانت بوجه عام متأخرة في طريق التركزات الصناعية والمصرفية.

وأخيرًا، فإن التعريف اللينيني، الذي يتركز على مفهوم الريع الطفيلي، لا يأخذ في الحسبان مسألة المواد الأولية، أي حاجات الاقتصاد الصناعي المتزايدة إلى المنتجات الزراعية أو المنجمية والتي لا مفر من البحث عنها خارج البلدان الصناعية.

الإمبريالية والفتح

التنظيرات المتعلقة بالإمبريالية في الخط الممتد من هوبسون إلى لينين وَسَمَتْ بدرجة عميقة تاريخ الأفكار والمواجهات الإيديولوچية في القرن العشرين. على أنها لم تكن التنظيرات الوحيدة، فهي قد حفزت ردودًا مختلفة صدرت عن مدارس الفكر الليبرالية أو المنظِّرين «الواقعيين» للعلاقات الدولية.

وهكذا نجد أيضًا مفكرين كريمون آرون الذي يجعل من القوة، من أثينا إلى اليوم، أحد ثوابت التاريخ. فالإمبريالية تنشأ بشكل شبه طبيعي من وضع يتميز بعدم توازن القوى، حيث يحوز الأقوى إمكانات الاستيلاء على أراضي الآخرين. بل إنه قد يجد في ذلك مصلحة اقتصادية عن طريق النهب، حيث الفتح يغذي الفتح، بما أن الجيوش يتم الإنفاق عليها من المغارم المفروضة على المغلوبين. ومن جهة أخرى فتلك كانت آلية عمل الإمبراطورية النابوليونية. وهذا التفسير يؤول في نهاية المطاف إلى أن يجعل من الإمبريالية مجرد مرادفٍ لسياسة الفتح بوجه عام. والحق إن هذه المسألة، التي كانت في مركز التفكير السياسي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، كانت قد تعرضت بعد ذلك لإهمال خاص.

والحال أن إدراج الإمبريالية في طبيعة العلاقات بين البشر بصرف النظر عن أنماط الإنتاج إنما يلغي فكرة اتجاهٍ للتاريخ، العزيزة على الفكر الماركسي (المرحلة الأعلى)، لكن هذا الإدراج قلَّما يوضح خصوصية كل سياق من السياقات التاريخية موضع النظر. والحاصل أن هذه السياقات بعيدة عن أن تكون أحادية ثم إنها لا يمكن اختزالها بمثل هذه السهولة في مجرد علاقات القوة. ولكي نبرهن على ذلك، فإن التساؤل يجب أن يتوقف هنا، مؤقتًا على الأقل، عن النظر في التفسيرات النظرية لكي يتجه إلى نوع من التشريح المُقارَن للحقائق الواقعية

الإمبراطورية الكبرى السابقة على الثورة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وفي الصفحات التالية، فإن التأمل النظري لن يجري بعدُ تقديمه بصفته هذه، وإنما سيجري تقديمه من زاوية تحليلات لأوضاع تاريخية ملموسة. إننا نغادر، إن جاز القول، منهجية العلوم السياسية لكي نتّبع منهجية المؤرخين، أولئك المنظّرين المتواضعين.

روما

روما، التي جاء منها اسم «الإمبراطورية»، هي الحدث الأول. والحال أن هذه الإحالة قد تسلطت دومًا على التفكير الغربي في الإمبراطورية. فقد رأينا أنه انطلاقًا من التاريخ الروماني كان مفهوم الإمبريالية نفسه بمعناه الحديث قد صيغ، لكي يجري تطبيقه من ثم على الظاهرة الاستعمارية الأوروبية. فما هو الوضع اليوم فيما يتعلق بالإمبريالية الرومانية ؟

بحسب المؤرخ العظيم بول ڤين، يجب التمييز بين مرحلتين في تكوين الإمبراطورية الرومانية. فقد تمثلت المرحلة الأولى، في القرن الثالث قبل الميلاد، في تكوين حزامٍ حامٍ حول روما. وقد أدى المنطق الأمني إلى اعتبار روما مجردَ وجودِ دولةٍ مستقلة على حدودها بمثابة تهديد. وبعد العام ٢٠٠ قبل الميلاد، يجري الانتقال إلى إمبريالية توسعية تريد لعب دور عظيم على المسرح العالمي. ودون نفي وجود دوافع منطقية تالية حددتها المصالح المادية والأمن القومي والترابط الذي لا مفر منه للتداعيات، فإن پول ڤين يُبرز الدوافع المسماة بالدوافع «السيكولوچية»:

إنها رغبات القوة والتوسع والطموح إلى لعب دور عظيم، وشهوة الفتح أو الهيمنة (وعند آخرين، على العكس من ذلك، النقمة، الرغبة في الانتقام). وشأن الإمبريالية الأثينية عند ثوكوديدس، فقد كانت لإمبريالية روما عدة دوافع: السعي إلى «أمنٍ» غير عاديّ، الفوائد الثانوية المتمثلة في المكاسب المادية من الفتح و، بالدرجة الأولى، الدافع الذي لا يمكن إلاّ له وحده أن يكون محركا للدافعَين السابقين، ألاَ وهو مجرد الطموح إلى السيطرة، «خطاب»

السياسة الخارجية كتعبير عن روح الفتح ؛ وهو ما كان يُسمى، في ظل نابوليون أيضًا، بنشدان المجد[٣].

وقد ترافق الفتح الروماني بتهلينٍ للرومان لأن اليونان كانت الحضارة ولأن الرومان، بوصفهم مسيطرين، لم يكونوا، في سيرورة التثاقف، في مؤخرة التمدن. وطوال مجمل وجود الإمبراطورية، سوف يكون لدى الرومان عقدة تفوق سياسي ودونية ثقافية [قياسًا إلى الإغريق]، بينما ستكون لدى الإغريق العقدة العكسية. وسوف تكون هوية هؤلاء الأخيرين هوية شعب على مستوى عال من التمدن كان مسيطرًا ولم يعد كذلك.

ومن ثم فإن روح الفتح إنما تتغذى من تأكيدين متناقضين جزئيًّا، أو من تبريرين: ضرورة الفوز بالأمن عبر إزالة التهديدات الواردة على الحدود والإحساس برسالة تاريخيةٍ، الأمر الذي يعطي مكانة فريدة للشعب الفاتح قياسًا إلى الشعوب الأخرى ثم يعطيه مكانة فريدة في التاريخ (عندما يتواجد إدراكٌ لمعنىً للتاريخ). إن الميل الإمبراطوري إنما يتغذى من الشعور بالفرادة الاستثنائية.

على أن القاعدة العامة في تاريخ العالم القديم هي بالأحرى التثاقف عبر القوة. فالشعوب المحيطية التي تستولي على أراضي الحضارات المهيبة يتم استيعابها في هذه الحضارات وإن كانت تحتفظ في نهاية المطاف بهوياتها الأصلية. تلك كانت الحال، من الصين إلى البحر المتوسط، بالنسبة لشعوب الشمال. وكانت المسألة أكثر تعقيدًا بالنسبة للعرب، لكن ابن خلدون يبني كل نظريته عن التاريخ على هذه العلاقة بين الرُحّلِ والمستقرين، بن المتحضرين والبرابرة.

الفتح القروسطي

العصور الوسطى تقع إلى حد بعيد خارج ما نقول. فالمفهوم الوراثي للسلطة المرتبط بالإقطاع إنما يحدد غالبية الحروب على أنها نزاعات وراثة، ما سيترك

(3) Paul Veyne, *L'Empire gréco-romain*, Paris, Seuil, 2005, pp. 175-176.

آثارًا مقيمة على العصر المسمى بالحديث (يكفي النظر إلى عدد الحروب الأوروبية المسماة بحروب «الخلافة / الوراثة»). ويتكرر التكييف الحقوقي في محاولات تعريف الحرب العادلة. والأهم، فيما يتعلق بالإمبريالية، هو الصياغة التناظرية لأفكار الحرب المقدَّسة، الحملات الصليبية والجهاد. وهذه الأفكار تعبير عن حقائق واقعية ملموسة (فهناك حملات صليبية وجهادات) كما أنها تعبر عن خطابات تدعو إلى إنهاء الصدامات الداخلية (يجب على المسيحيين الكف عن التحارب فيما بينهم كي يواجهوا المسلمين، والمقابل في المعسكر الآخر). والمجال الرئيسي للحملات الصليبية والجهادات هو البحر المتوسط، وفي مرحلة تالية شبه الجزيرة البلقانية. والدوافع الاقتصادية ليست غائبة عن هذه الحروب (سلب الغنائم، السيطرة على الطرق التجارية). والحال أن الدول المسيحية والمسلمة، مع خوضها الحرب فيما بينها، إنما تعقد أيضًا علاقات تجارية وطيدة، تشهد عليها المدن التجارية الإيطالية (البندقية، جنوه، بيزا، إلخ).

وقد تفضي حروب السلب والنهب القروسطية إلى بعض أشكال توجيه الاقتصاد، خاصة في الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى، حيث ينتشر ترحيل جماعات سكانية لإنشاء مراكز إنتاج حرفيٍّ كبرى. وقد أمكن القول بأن الإمبراطوريات غير الأوروبية كانت ترمز إلى انتصار السياسة على الاقتصاد. ودون أن تخامرنا الرغبة في تناول المسألة الرهيبة المتعلقة بوجود أو عدم وجود نمط إنتاج آسيوي، يجب أن نشير إلى أن الدولة [في هذه الإمبراطوريات] أقوى من المجتمع، وإلى أنه، في المجال الاقتصادي، كان التنظيم الصادر من فوق منافسًا للتنظيم الذي استحدثته طوائف الحرف لتحديد القواعد.

فتح العالم الجديد

يشكل فتح العالم الجديد على أيدي الإيبيريين لحظة الانتقال إلى أشكال الإمبريالية المسماة بالحديثة. وكان النهب والحملة الصليبية المحركين الأولين للتوسع الإسباني. إذ كان الفاتحون الإسبان نهمين إلى الحصول على الذهب كما كانوا حريصين على نشر الدين الحق. وهم يعايشون الاتصال بالمجتمعات

الأميركية الهندية بوصفه استمرارًا للصراع ضد الإسلام في إسبانيا وفي البحر المتوسط. وبالنظر إلى بُعد المسافة التي لابد من أن تجتازها الرحلات إلى ما وراء البحر، فإن البعد الأمني لا وجود له، إلاّ عندما يظهر منافس أوروبي آخر. إن «الإمبراطورية الإسبانية» ليست دولة ممركزة، فهي حاصل تيجان متباينة لها مَلِكٌ مشترك.

وبمجرد مراكمة الأسلاب، فإنه يتعين إيجاد أشكالٍ أكثر استقرارًا للاستغلال الاقتصادي. فيتحول النهب إلى إنتاج للمعادن الثمينة، الذهب والفضة، لإرسالها إلى أوروبا، ثم قيام سوق عالمية بالفعل للمنتجات النقدية. وهذا هو انبثاق ما سماه فرنان برودل بـ«اقتصاد – عالم» وسماه سيرج جروزينسكي بـ«العولمة الإيبرية». والوظيفة الأولى للاستغلال الاقتصادي للعالم الجديد هي تمويل المجهود الحربي شبه المستديم للبيت النمساوي، والذي يؤدي إلى توزيعٍ على مجمل أوروبا للمعادن الثمينة المجموعة من فضاءات ما وراء البحار.

والاقتصاد – العالم هو تداخل مناطق مرتبطة معًا وإن كان بمستويات مختلفة، فهناك مركز ضيق ومناطق ثانية جد متطورة وهوامش خارجية شاسعة. إنه سلسلة تبعيات بحسب المخطط الذي وصفه برودل.

وأميركا الكولونيالية هي الهامش/ المحيط الأول لأوروبا. وهي الفضاء الذي تتحول فيه التبعية إلى استعباد. ويتلقى السكان الأميركيون الهنود صدمة الفتح وأثر الأمراض الوبائية الجديدة وفَرْضَ شبهِ حلسيّةٍ، سواء أكان ذلك في المناجم أم في الاستثمارات الزراعية مترامية الأطراف. ويتكرر النظام الأوروبي القديم على شكل هيراركياتِ فئاتٍ ذات حقوق والتزامات محدَّدة. ويحدث في الوقت نفسه تهجين واسع للبشر والحيوانات وأنواع النباتات. وهذا أعظم تحول إيكولوجي [بيئي] عرفه التاريخ البشري في وقت قصير كهذا. وتهجين مختلف المكونات البشرية يسمح بالإفلات من قيام نظام فئات مغلقة على نفسها يتميز بالصرامة، ويفتح إمكانيات صعود اجتماعي ويتفادى تكوّن حقل مواجهة بين «أجناس» متجانسة، وهو إحدى خصائص الاستعمار الاستيطاني. كما أن التنصير وفتح أبواب القضاء أمام السكان الهنود قد سمحا للنظام بالبقاء، على الرغم من عنفه

الأول، وذلك عبر خلق مؤسسات لتنظيم العلاقات الاجتماعية. ومن المفارقات أن الاستعمار الإسباني، لأنه كان استعمار نظام قديم، قد تمكن من إعطاء مكانة قانونية لمن كانوا في وضع تبعية لأن مسألة المساواة لم تكن قد طُرحت.

وعلى الواجهة المطلة على المحيط الأطلسي، أدى انهيار الأميركيين الهنود العددي إلى الاستخدام الواسع للعبيد السود وخلق تجارة عبيد أطلسية واسعة، وذلك لعدم التمكن من الحصول على أعداد كافية من المهاجرين الأوروبيين. وعندئذ يجري الانتقال من الاقتصاد المنجمي إلى اقتصاد المزارع الواسعة. وكانت المزارع الأولى هي مزارع قصب السكر، المستورد من عالم البحر المتوسط. وقد أضيف إليه في القرن السابع عشر التبغ، ثم البن في القرن الثامن عشر. وكل هذا شكَّلَ ما سُميَ بـ«المحاصيل الكولونيالية»، أي المحاصيل التي لم يكن بوسع أوروبا إنتاجها، لأسباب مناخية بالطبع.

وهذا الاقتصاد الكولونيالي يتماشى مع انتصار المركانتيلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعندئذ تحاول المتروبولات فرض احتكارها للإنتاج المانيفاكتوري ونقل السلع والبشر. والحال أن التحايل والتهريب كانا الجانبين المقابلين الواسعين لهذه الحمائية المطلقة.

واقتصاد المزارع الواسعة هو الأقرب، في الاقتصاد القديم، إلى رأسمالية الإنتاج: فالنقود والائتمانات والتجارة تربط المزارع الكبيرة بالموانئ الأوروبية الكبرى. وكان كل شيء يُستورد في البداية: رأس المال، المنتجات، اليد العاملة. وبأكثر من أصحاب المزارع الواسعة، كان المستفيدون الحقيقيون هم منظمو التجارة البحرية، عبر مثلث التجارة الشهير.

وإذا ما استعدنا تعريفات الإمبريالية في القرن العشرين، فإنه يبدو أنها تتطابق تمامًا مع النظام المركانتيلي (الحمائية، الاحتكارات)، ومع اقتصاد المزارع الواسعة. وهكذا فإن الإمبريالية، بعيدًا عن أن تكون مرحلة عليا للرأسمالية، إنما يبدو أنها مرحلة سابقة لها.

والواقع أن رهان الحروب البحرية الأوروبية الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان هو السيطرة على اقتصاد المزارع الواسعة هذا، و، بشكل أعم،

السيطرة على التجارة بين أوروبا والقارتين الأميركيتين. والحال أن الإزالة السريعة للسكان الأصليين كفاعلين سياسيين، حتى وإن كان قد أمكن الحديث في أميركا الشمالية عن «الحروب الهندية»، قد أدت إلى أن تكون هذه الحروب من حيث الجوهر مواجهات بين أوروبيين، ذات هدف اقتصادي قوي. وقد أصبحت الظاهرة أكثر تعقيدًا بسبب تداخل هذه الحروب مع الحروب الأوروبية - الأوروبية الكبرى المرتبطة بالمحاولات المختلفة لفرض صدارة دولة على الدول الأخرى والتي سوف تُفضي إلى إقامة النظام المسمى بنظام التوازن الأوروبي.

والحاصل أن الفتح الأوروبي للعالم الجديد إنما يجد ترجمة سافرة له في إقامة «أوروبات جديدة» (فرنسا الجديدة، إنجلترا الجديدة، هولنده الجديدة، إسبانيا الجديدة...). ويتحقق الاستعمار الاستيطاني ضمن إطار عمل الدولة. ويتعلق الأمر بالعمل، في امتدادات ما وراء البحار، على صون، بل تعزيز، التجانس اللغوي والديني للمتروبول. وكان ممنوعًا على اليهود الإقامة في الممتلكات الإسبانية والبرتغالية وقد قامت محاكم التفتيش بملاحقة اليهود المتنصرين المحتفظين بديانتهم اليهودية سرًّا. وكان الحال كذلك بالنسبة للبروتستانت في الممتلكات الفرنسية. ومع الحصرية الاقتصادية تترافق حصرية إثنية ودينية لا تخف وطأتها بعض الشيء إلاَّ في أميركا الأنجلو - ساكسونية في أواخر القرن الثامن عشر.

وحتى إذا كانت حقائق واقعية جديدة قد قامت لها قائمة، فإن غاية الاستعمار الاستيطاني كانت هذا الاستنساخ لأوروبا، غير الموجود عمليًا في العالم القديم (أفريقيا، آسيا، أوروبا)، ماعدا أقصى الجنوب الأفريقي وبعض جزر المحيط الهندي حيث تَطوَّر أيضًا اقتصادُ المزارع الواسعة. والحال أن هذه الاستعمارات من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت قد جُمعت بشكل عام وبشكل استرجاعي تحت اسم «الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الأولى». وهذه الإمبراطوريات سابقة على الثورة الصناعية ومعاصرة للزمن المسمى بزمن النمو البطيء. وقد دار الجدل التأريخي اللاحق حول ما إذا كان اقتصاد المزارع الواسعة قد لعب دورًا في انبثاق الثورة الصناعية أو، بشكل أدق، حول ماهية مشاركة الهامش/ المحيط في هذه الأخيرة.

وتذهب الأطروحة إلى أن توسع الاقتصاد – العالم الأوروبي أدى إلى إنتاج فوائض أرباح تركزت في أيدي بعض الرأسماليين في مركز النظام، خاصة الرأسماليين البريطانيين، ما سمح عبر تراكم رأس المال بالانطلاق الاقتصادي وبانطلاق التصنيع. ونجد من جديد ضمن هذا المنظور خطاب مُنظِّري التحديث في منتصف القرن العشرين.

ويبين التحليل الكمي أنه، في حقبة أوج اقتصاد المزارع الواسعة، الشطر الثاني للقرن الثامن عشر، كانت الهوامش تمثل نسبة ٢٠% من صادرات البلدان الأوروبية ونسبة ٢٥% من وارداتها في لحظة لابد أن التجارة الخارجية قد مثلت فيها نسبة ٤% تقريبًا من الناتج الداخلي الإجمالي لهذه البلدان. وبالنسبة للبلدان المسماة بالبلدان البحرية، تمثل التجارة الخارجية نسبة ما بين ١٠% و١٢%، نصفها يخص الهوامش. ويشير تحليل حسابات المزارع الواسعة وتجارة العبيد السود إلى أن معدلات الربح لم تكن ضخمة (ما بين ٢% و٣%) وأنها كانت مشابهة لمعدلات ربح الاستثمارات في أوروبا. وأخيرًا، بَيَّنَ البحثُ التأريخي أن أرباح التجارة الأطلسية كانت مكرسة إلى حد بعيد للإنفاق على استهلاك استعراضي في مضمار الرفاهية والترف بأكثر مما كانت مكرسة للإنفاق في مضمار الاستثمار الموسَّع الإنتاجي.

إن الثورة الصناعية لم تنبع من التجارة الكولونيالية. غير أن هذه التجارة قد أسهمت كثيرًا في سلسلة من المكاسب الاستراتيجية في التقانات المالية (التأمينات، القروض الائتمانية) وفي التشييد البحري. والحال أن التحديث الذي حدث في القرن الثامن عشر لتقانات الملاحة البحرية هو الحالة الأولى للارتباط بين البحث والاستحداث (تحديد خطوط العرض وخطوط الطول). وهذه المكاسب مرتبطة أيضًا بالتجارة فيما بين البلدان الأوروبية وبالتجارة الآسيوية.

وفي التجارة الآسيوية تحديدًا تشكلت الشركات المساهمة الكبرى الأولى (شركات الهند). والحال أن آسيا، في تلك الحقبة، ليست هامشًا تابعًا لأوروبا. فقد كان من شأن قوة الإنتاج الحرفي المحلي إفقاد المنتجات المصنَّعة الأوروبية قدرتها على المنافسة في الأسواق الهندية والصينية، في حين أن بورسلين الصين

والحريريات والمنسوجات «الهندية» تغزو السوق الأوروبية. وعجزُ المدفوعات متواصلٌ. ولاحتواء هذا الاستنزاف المستديم للمعادن الثمينة المنتجة من جهة أخرى في القارتين الأميركيتين، تَخَصَّصَ الأوروبيون إقليميًّا في التجارة فيما بين البلدان الآسيوية حيث فازوا بميزة نسبية جرَّاء إجادتهم للتقانات المالية وتفوق تشييدهم البحري.

وفي الشطر الثاني للقرن الثامن عشر، أدى نمو الواردات من المنسوجات الهندية إلى أوروبا الغربية إلى خلق سوقٍ، كانت مؤاتية، في الواقع، للثورة الصناعية، وذلك بقدر ما أن هذه الثورة قد تطورت ضمن استراتيجية إحلالٍ للواردات. فصناعة المنسوجات الأوروبية، وهي المحرك للثورة الصناعية الأولى، قد استفادت من سوق المنسوجات الهندية، المرتبطة بإنتاج الصناعات الحرفية الهندية الواسع.

وإذا سلمنا بأن الإمبريالية مرحلة سابقة للرأسمالية وبأنها تسبق الثورة الصناعية، فسوف نفهم بشكل أفضل الصلة بين المركانتيلية والتوسع الاستعماري الأوروبي الأضخم، والذي يصل إلى منتهاه في الشطر الثاني للقرن الثامن عشر، وهو الاستيلاء على العالم الجديد. وعندئذ يجب التساؤل عن طبيعة الدولة الأوروبية في هذه الحقبة من التاريخ.

فحتى مجيء الأزمنة الحديثة في القرن السادس عشر، نجد أن البرابرة، وهم مجموعات بشرية صغيرة تتمتع بجهاز عسكري متماسك ومتحرك، قد انتصروا بوجه عام على «متمدني» الحضارات الزراعية الكبرى، وإن كان المغلوبون قد نجحوا في استيعابهم بعد ذلك. والحال أن ابن خلدون قد جعل من هذه الظاهرة محرك التاريخ، وكانت الفكرة نفسها موجودة لدى المؤرخين الأوروبيين الأوائل. فنظرية الغزوات كانت في قلب إشكاليات الفكر الأوروبي حتى أوائل القرن التاسع عشر، حتى جيزو في عشرينيات القرن التاسع عشر، فهو قد جعل من صراع الأجناس، الصراع بين الفاتحين والمغلوبين، مفتاح تاريخ فرنسا(٤).

---

(٤) هنري لورنس، المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، القاهرة، سينا للنشر – بيروت، الانتشار العربي، ١٩٩٧، ص ٣٢ وما بعدها، ترجمة بشير السباعي. – م.

والحال أن الفتح هو الذي يسمح بتعريف عدم تناسب علاقات القوة، لأنه يوضح من هو الأقوى ومن هو الأضعف. على أن تفسير الإمبريالية بعدم توازن القوى هو من قبيل تحصيل الحاصل وهو بعيد عن استنفاد ثراء الظاهرة.

وما يوضحه فتح العالم الجديد وخاصة اقتصاد المزارع الواسعة، هو أنهما يفترضان أولاً وجود اقتصاد حقيقي ودولة حقيقية.

شومبيتر

وَجَّهَ عالِمُ الاقتصاد والاجتماع العظيم جوزيف شومبيتر في عام ١٩١٩ نقدًا رائعًا ومدمرًا للنظرية الاقتصادية عن الإمبريالية، والمسماة بالنظرية الماركسية الجديدة[٥]. فهو يرى أنه إذا كان واضحًا أن البلدان تخوض الحرب فيما بينها متذرعة بـ«مصالح مادية» متباينة من حيث طبيعتها، فإن هذه المصالح لا تكفي مع ذلك لتفسير الحرب. وهو يقدم تعريفه الخاص للإمبريالية:

> ما يراد الإشارة إليه عادة تحت اسم الإمبريالية (ولا يهمنا هنا أن يكون هذا الاتهام مشروعًا أم غير مشروع في كل حالة) هو بسطُ عدوانيةٍ لا يكمن سببها في أهداف مرجوة وقتيًا ؛ أي عدوانية تجد في نجاح مشاريعها نفسه غذاءً جديدًا وهي عدوانية تُعَدُّ هدفًا لذاتها وبذاتها ؛ وهذا أيضًا هو ما تعبر عنه صيغ كـ«سياسة القوة» أو «سياسة الهيمنة العالمية».

وبما أن التاريخ مليء بحالات تسعى فيها شعوبٌ إلى التوسع بغرض التوسع، فإن بالإمكان قول إن:

> الإمبريالية هي الميل، الفارغ من الأهداف، والذي تبديه دولة، إلى التوسع عن طريق القوة، بما يجاوز أي حدود يمكن تعريفها.

---

(٥) «مساهمة في علم اجتماع خاص بالإمبرياليات»، أعيد نشره في مجموعة النصوص الصادرة بالفرنسية تحت عنوان:
Imperialisme et Classes sociales, Paris, Flammarion, «Champs», 1984.

ويشير شومبيتر إلى أن اللجوء إلى الشعار الإمبريالي يتطابق مع مرحلة من تطور بريطانيا العظمى السياسي في سبعينيات القرن التاسع عشر، تتميز باستنفار الشعور القومي في مواجهة صراع الطبقات. وإذ يتتبع تاريخ الظاهرة الحربية منذ أوج العصر القديم، فإنه يُعَرِّفُ الحرب بأنها حالة طبيعية للمجتمعات البشرية ويشدِّد على واقع أن الجهاز الحربي قد خلقته الحرب وخَلَقَ من ثَمَّ الحروبَ التي يتطلبها وجوده، ومن هنا الاتجاه إلى التوسع عن طريق القوة. فكلُّ منظمة موجَّهة صوب غاية إنما تُدخل أفرادها في العمل على تحقيق هذا الغاية بحكم وجود المنظمة وحده. والفتح ينجب الفتح ويصبح من المستحيل وقفه. وتنتهي النتائج إلى التعارض مع السياسة التي كان المراد في البداية أن تخدمها الحربُ.

ثم ينتقل شومبيتر إلى تاريخ أوروبا الحديث. وهو إذ يأخذ مثال فرنسا زمن لويس الرابع عشر لكي يدرس عسكرة المجتمع، فإنه يعاين أن هذه العسكرة تؤدي إلى قيام دولة تفرض على المجتمع تزويدها بأقصى حد ممكن من الموارد لتمويل الحرب. وتكاليف الحرب، وهي تكاليف باهظة، لا يمكنها أن تجد أي مساوٍ لها في المصالح الملموسة التي تدور الصدامات الحربية بسببها. فالإمبريالية ليست مسلكًا «عقلانيًّا» من الناحية الاقتصادية. إنها نتاج جهاز عسكري وبيروقراطي متورط في منطق تأبيد.

وبهذا المعنى، تتماشى الإمبريالية تمامًا مع مرحلةٍ اجتماعيةٍ مَثَّلَتها الملكياتُ المطلقة الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهي سابقة على الثورة الصناعية وعلى انبثاق المجتمع البورچوازي. ووجود الإمبريالية في المجتمعات المعاصرة ليس تعبيرًا عن الرأسمالية، بل هو تأبيدٌ في الحاضر لحالةٍ قديمةٍ من حالات المجتمع. والرأسمالية، بحكم طبيعتها، هي الانكباب على العمل وعقلانية الغايات المنشودة. والمجتمع الرأسمالي هو مجتمع يهيمن فيه رفضُ الحرب ويجري السعي فيه إلى التوفيق بين المصالح.

والمُسلَّمة التي ينطلق منها شومبيتر هي أنه لا مصلحة هناك – في أي مكان يهيمن عليه التبادل الحر– لأي طبقة اجتماعية في التوسع العسكري، لأن بوسع كل أمة أن تتغلغل اقتصاديًّا في البلدان الأجنبية، بالقدر نفسه من الحرية الذي يتيحه

بالمثل انتماء هذه الأمة إلى هذه السياسة [للبلدان الأجنبية]. وينطبق القول نفسه على المواد الأولية كما على المنتجات المصنَّعة. و«السيطرة على البحار» لا تعني هي أيضًا بالنسبة لبلدٍ سوى واقع أنه مسئول عن تأمين التجارة عبر البحار. وجنسية الحائز لامتيازٍ للسكك الحديدية أهميتها محدودة، ما أن يتنقل المسافرون والسلع.

وصحيح أن الحمائية تشجع الإمبريالية. والحواجز الجمركية تجعل من مستثمري مختلف البلدان أيضًا أعداء في حالة حرب مستديمة كما تجعلهم قليلي الميل إلى تأييد سياسة سلمية. لكن الحمائية ليست بحكم الجوهر رأسمالية. فهي تتعارض مع مصالح المستهلكين وحائزي رؤوس الأموال وهي لا تفيد المنتجين حقًّا. كما أنها تميل إلى الدفاع عن أقل القطاعات تطورًا في الاقتصاد وتؤدي إلى تكوين كارتيلات وتروستات، ما يفضي إلى سياسةٍ احتكارية في مجال تحديد الأسعار. وعندما تتكون الكارتيلات عبر امتزاج لرأس المال المصرفي الكبير والمشاريع الكبرى، فإن هذا إنما يتم عمومًا ضمن إطار حمائي وعلى حساب «الرأسماليين المتوسطين». وعندئذ يصبح تصدير رؤوس الأموال مربحًا بالنسبة لشريحة صغيرة من المجتمع بينما يحتدم الصراع في الخارج. والجميع خاسرون من ذلك، ويتفاقم الصراع باستثارة غضب السكان وشوفينيتهم. والإمبريالية مرتبطة بالحمائية والاحتكارات.

واستنتاج شومبيتر قطعيٌّ واستفزازيٌّ:

الإمبريالية الحديثة، شأن النزعة العسكرية والنزعة القومية، تشكل تركة تهيمن عليها الدولة الملكية: ففيها تستمر، ليس دون انتقالاتٍ لعناصر بنيوية، أشكالُ تنظيمٍ وتركيبةُ مصالح ومواقف لا يمكن فهمها إلاَّ بالإحالة إلى الدولة الملكية. وتشكل الإمبريالية الحديثة نقطة وصولٍ لقوى قبل رأسمالية أعادت الدولةُ الملكيةُ تنظيمها، جزئيًّا بفضل مناهج الرأسمالية الوليدة: فالإمبريالية ما كان لها أن تولد قط من «المنطق الداخلي» للرأسمالية نفسها. وهذا صحيح أيضًا بالنسبة للتصدير الاحتكاري، المنبثق بشكل مباشر من سياسة الملكية المطلقة ومن العادات التجارية المميِّزة لوسطٍ قبل رأسمالي أساسًا.

وطبيعية الإمبريالية هذه توضح حقيقة أن الأمــوات يهيمنــون دومًــا علــى الأحياء.

وقد اتهم كارل شميت شومبيتر بأنه يريد باقتصادويته «نزع الطابع السياسي» عن العالم بتجاهله مركز القوة الذي يتيح التفوق الاقتصادي في التبــادلات(٦). فمــا يبدو على أنه فعلٌ حُرٌّ لقوانين السوق إنما يحيل، في رأيه، إلى سيطرة دولة عظمى مهيمنة سوف تميل بشكل طبيعي إلى تنظيم العالم من زاوية مصــالحها. وســوف تميل من جهة أخرى إلى استخدام أسلحتها الاقتصادية (حجب القــروض، فــرض الحظر على المواد الأولية، اختزال قيمة عملة الخصم، إلخ) لكي تفرض إرادتهــا. ودون أن يساءل وجود دولة ملكية عسكرية لها بــالأحرى تفضــيلاتها، يعتــرض شميت على لا سياسية نظامٍ اقتصادي للتبادل الحر يخوض الحرب دون أن يقــول ذلك لأنه يستعيض عن الأداة العسكرية بالسلاح الاقتصادي وينفي على المســتوى الحقوقي وجود الحرب.

وضمن منطق فِكرِه، يمكن القول بأننا ندخل فــي سلســلة مــن الأكاذيــب: فالرأسمالية لا وجود لها، وليس هناك غير بلدان رأسمالية. وكل بلد يحاول الإفلات من الآثار «السلمية» للدولة الرأسمالية المهيمنة سوف يتعرض لشكل مــن العنــف أسوأ من شكل الحرب التقليدية، وهو شكل سيأخذ اسم العقوبات، والحملات العقابية وفرض السلم وحماية المعاهدات، والإشراف الدولي وتدابير موجَّهة إلــى ضــمان السلم:

> فالخصم لا يعود يحمل اسم العدو، بل إنه، في المقابل، سوف يجري وضــعه خــارج القانون وخارج الإنســانية، لأنه انتهك السلام وكدره، وسوف يكون على حربٍ تُخاض لأجل صون أو مد مراكز القوة الاقتصادية أن تلجأ إلى دعايةٍ سوف تُحَوِّلها إلــى حــربٍ صــليبية [مقدّسة] أو إلى آخر حرب في سبيل الإنسانية.

ويستحضر شومبيتر وشميت بشكل واضح وضعين تاريخيين متمايزين لابــد من التمكن من تحليلهما تحليلاً أدق.

---

(6) Carl Schmitt, *La Notion de politique*, Paris, Calman-Lévy, 1972, pp. 127-129.

چيوسياسة الدولة الحديثة

تكمن مأثرة شومبيتر الكبرى في إبرازه دور الدولة الملكية قبل الصناعية الأوروبية المسماة أيضًا بالملكية المطلقة أو الدولة الضرائبية أو أيضًا الدولة الحديثة. فحتى مع أن لها وظائف أخرى، إلاَّ أن رسالتها العسكرية هي في الواقع وظيفةٌ أولى وغالبية مواردها، حتى في زمن السلم، مكرَّسة لهذه الوظيفة. وحتى القرن الثامن عشر، لا تتطابق المراكز الرأسمالية الكبرى للاقتصاد – العالم، البندقية، چنوه، أمستردام، مع المراكز السياسية للدولة الحديثة. وعندما تصبح لندن بدورها مركز الاقتصاد – العالم، فإن هذا إنما يحدث لقاء إضعافٍ للإطار المكوِّن للدولة الملكية البريطانية.

وفي الشطر الثاني للقرن الثامن عشر، كانت السيطرة الأوروبية على العالم نتاج هذه الدولة الملكية إلى حد بعيد. وتصل الدولة الحديثة إلى نضجها الكامل. وكانت الرهانات الاقتصادية لحروب ما وراء البحار تتمثل دومًا في المحاصيل الكولونيالية والسيطرة على طرق التجارة. والنزاع الفرنسي– البريطاني في شبه القارة الهندية ليس هدفه هو منفذ التصريف التجاري الهندي، بل هو تصدير المنسوجات الهندية إلى أوروبا. وفي إطار المركانتيلية، يتمثل رهان هذه الحروب في السيطرة على الواردات الأوروبية، فالصادرات لا تخدم سوى موازنة الواردات والحد من خروج الفضة النقدية.

وحرب السنوات السبع (١٧٥٦ – ١٧٦٣) تدشن انطلاق الانقلاب الچيوسياسي للربع الأخير من الألفية الثانية: انزلاق التوسع الأوروبي في العالم الجديد صوب العالم القديم. فخسارة فرنسا لكندا تجد ثأرها في الحرب التالية، المتميزة باستقلال الولايات المتحدة. ومنذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، يصبح من الواضح أن اللحظة الأوروبية في تاريخ العالم الجديد تنتهي. ويُستفاد من ذلك في توجيه نقد جذري لها، كما تشهد على ذلك كتب رينال وديدرو(٧).

---

(٧) هنري لورنس، الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر. الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)، القاهرة، شرقيات، ١٩٩٩. ترجمة بشير السباعي.

والدولة الضرائبية الأوروبية (بنوعها البريطاني الموجَّه بقوة متزايدة باطراد صوب الائتمان) مسئولة عن نشأة المجتمع الحديث. فالاتجاه الكاسح للسياسة الضريبية الملكية يمضي صوب تسوية الوضعيات الاجتماعية المراتبية لكي يقود إلى المساواة في الواجبات (ومن ثم إلى المساواة في الحقوق، في مرحلة ثانية). والفعل الإداري يدفع إلى إزالة الحواجز الاقتصادية الداخلية وإلى تحويل أرض الدولة إلى سوق واحدة. والمحرك الأول لتوحيد السوق الداخلية هو تزويد المدن الرئيسية، كلندن وباريس، بالمؤن. أمَّا إنتاج السلع التصديرية لأجل التجارة البحرية الكبرى فهو يظل اختصاص عددٍ معين من المناطق الساحلية.

وتوطيد الدولة الحديثة مُصاحبٌ لانطلاق الانتقال الديموغرافي الأوروبي (هبوط معدل الوفيات، صون معدل مواليد قوي). ويصعب تحديد الصلة بين الاثنين، إلاَّ أن من الواضح أن الدولة الحديثة قد لعبت دورًا رئيسيًّا في وقف انتشار أوبئة الطاعون الكبرى (عبر مراكز العزل والحجر الصحي والحواجز الصحية) وأن التوحيد الجاري للسوق الداخلية قد سمح بالحد من الأزمات الغذائية على الرغم من المقاومات المحلية (حرب الدقيق في فرنسا لويس السادس عشر). ثم إن الدولة، في حالة مخاطر القحط، بل المجاعات، إنما تملك القدرة المالية والمادية على استيراد منتجاتِ حبوبِ بلدانٍ بعيدة نسبيًّا عبر الطرق البحرية.

اللحظة النابوليونية

الجهازُ العسكريُّ والبيروقراطيُّ مُضاعِفٌ جبارٌ للقوة. وفي حين أن طبيعة الأسلحة تظل على حالها تقريبًا بين البلدان الأوروبية وإمبراطوريات العالم القديم (أسلحة نارية مُنْتَجَةٌ في نظام حرفي)، فإن أوروبا تتحول إلى قوة كبرى قياسًا إلى بقية العالم حتى قبل أن تؤتي الثورة الصناعية نتائجها الأولى. والبرهان الساطع على ذلك هو حروب الثورة والإمبراطورية [الفرنسية].

ومنذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، انطلاقًا من المثال الهندي، تناقش الدول الأوروبية العظمى تقسيم أسلاب الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى. وحتى مع أنه يجري طرح الحجاج الكلاسيكي الخاص بالمحاصيل الكولونيالية والطرق التجارية،

فإن النقطة الأساسية للتفكير لا تتصل بالاقتصاد بمعناه المحدَّد، وإنما تتصل بمفهوم القوة.

فكل فتح جديد تقوم به دولة أوروبية، داخل أوروبا أو خارجها، إنما يجري تفسيره على أنه زيادة لقوتها، سواء أكانت هذه الزيادة جرَّاء ازدياد إمكاناتها المادية أم جرَّاء الحصول على مواقع چيوسياسية. والحال أن دورة الحروب الأوروبية الكبرى من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥، والتي تتميز بأثرٍ عالمي، إنما تدور حول صون التوازن الأوروبي، أي التوازن بين الدول العظمى الأوروبية. وهو لا يعود يخص من الناحية الجغرافية أوروبا وحدها، فهو يتمدد حتى الهند. فطرق الهند، وهي طرق افتراضية إلى حد بعيد، خاصة في أنواعها البرية، إنما تصبح على مدار قرنٍ ونصف رهانَ نزاعاتٍ خارج أوروبا بين الدول العظمى الأوروبية.

ومن الواضح أن حروب الثورة والإمبراطورية لها طبيعةٌ إيديولوچيةٌ بدرجة عميقة، لأن خطاب الثورة الفرنسية التجديدي هو في آن واحد تهديد كامل للدولة الملكية التي يزيد عمرها عن ألف عام، وإكمالٌ وتجاوزٌ للدولة المطلقة الأوروبية. لكن هذه الحروب كانت أيضًا، إن جاز التعبير، حروبًا «شومبيترية بالكامل»، فالدول الأوروبية تتصدى بكل الإمكانات للتزايد المستمر للقوة الفرنسية أسيرة منطق الفتوحات التي تقود إلى فتوحات جديدة.

وحرب الفتح تنجب تناقضها التناحري الخاص. فبفعل الثورة نفسه، يصبح الشعب فاعل تاريخه الخاص، وتتحول الأمة، المعرَّفة على أنها جماعة من المواطنين، إلى وحدة سياسية ذات مرجعية إخلاقية. والتصدي للإمبريالية النابليونية يتم عبر تعبئة الملكيات الأوروبية العتيقة للقوة الجديدة للشعور القومي. وينبثق مبدأ القوميات في سنوات الإعصار الأخيرة.

وينتج عن ذلك في أوروبا خلقُ ديناميةٍ مزدوجة: دينامية تجميع الأجزاء المنفصلة للأمة الواحدة في حركة تسمى وحدوية ؛ ودينامية عدم إمكان قهر الشعور القومي لدى الشعوب المفتوحة التي تسارع إلى التمرد. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، سوف يصبح المرجع لذلك هو المثال البولوني. والحال أن

الإمبراطوريات الأوروبية متعددة القوميات سوف تصبح هشة بشكل متزايد باطراد بقدر وصول مكوناتها الإثنية إلى «اليقظة القومية».

وكان المشروع الثوري الفرنسي مشروع تكوين مجتمع من الأفراد المتساوين في الحقوق، ما يُنهي النظام القديم لمجتمعات ذات وضعيات مراتبية. وما أصبح فجأة «النظام القديم» إنما يتعلق في المقام الأول بأوروبا، إلاّ أنه كان من شأنه أن يُعَمَّم على بقية العالم. وبهذا المعنى، فقد سجل الهوة التي نشأت بين الدينامية الأوروبية ومجتمعات العالم القديم الأخرى.

والواقع أن قيام القوة المفرطة الأوروبية هو سيرورةٌ ديناميةٌ فريدةٌ في التاريخ، وذلك بسبب قدرتها على الديمومة. وتتأكد الهوة كثابتٍ يؤدي إلى أن كل سيرورة لحاقٍ يبدو أنها تتماشى مع تقدمٍ جديدٍ يعيد إطلاق السباق بشكل ما.

وقد عَرَّفَ الثوار الفرنسيون هذه الدينامية بأنها سيرورة التمدن، وكانت الحملة على مصر من عام ١٧٩٨ إلى عام ١٨٠١ مختبرها.

وبالنسبة لأوروبيي أواخر القرن الثامن عشر، كان التوسع الأوروبي واقعًا مكتسبًا. ولابد من شرعنته. والحديث لا يدور بعدُ عن توسعٍ باسم المسيحية الظافرة كما كانت عليه الحال بالنسبة للقارتين الأميركيتين، وذلك بسبب سيرورة نزع المسيحية كما بسبب المقاومات المتوقعة. وإيديولوچية الحرب الصليبية تنزع إلى ممارسةٍ استئصاليةٍ، بل إباديةٍ، من المستحيل ممارستها.

والتوسع الأوروبي فيضانٌ للقوة، فهو إسقاطٌ للتوازن الأوروبي على بقية العالم. كما أنه تصديرٌ لنموذجٍ جديدٍ للمجتمع، ولنمط تنظيمٍ اجتماعي جديد، هو ما سوف يُسمّى بـ«الدولة الحديثة»، لعدم وجود اسم أفضل.

والحل الأول هو النموذج البريطاني في الهند. ففتح شبه القارة قد اتَّبَع منطقَ الفتح الذي يُنجب الفتح، بالذريعة الراسخة المتمثلة في إزالة كل خطر وارد. والحال أن السيطرة الأجنبية من جانب بضعة آلاف من الأفراد على ملايين من السكان قد أتاحها التفوق العسكري والكفاءةُ الإدارية المعرَّفة بالقدرة على تركيز إمكانات أعلى. وينتج عن ذلك أن التنظيم البريطاني هو التعبير الأفضل عن

الاستبداد العسكري والبيروقراطي العزيز على قلب الفكر السياسي الأوروبي في العصر الكلاسيكي.

وعلى المستوى الأدبي، ليس هذا الوضع مُرضيًا. ومن ثم فسوف يحاول المسيطرون البريطانيون استحداث صورة جديدة لأنفسهم، صورة الخدمة المقدَّمة المعرَّفة بأنها فعل الخير المقدَّم إلى السكان الأصليين والمفضية إلى فكرةٍ أكثر إرضاءً، هي فكرة الاستبداد المستنير.

والحل الثاني هو تصوير التوسع الأوروبي على أنه مشروعُ تحريرٍ وتكوينِ لمجتمعٍ ودولةٍ حديثين. وذلك كان خطاب الحملة الفرنسية على مصر. وهو أيضًا غير مُرضٍ لأنه تناقضٌ في الأفعال كما في الأقوال، فالتحرير لا يمكن أن يأخذ شكل سيطرة أجنبية(*).

(*) للوقوف على بيان تفصيلي لذلك، انظر، هنري لورنس وآخرون، **الحملة الفرنسية في مصر**، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٥. ترجمة بشير السباعي. - م.

الفصل الثاني

المجتمعاتُ الصناعيةُ والإمبريالية

الثورة الصناعية، الرأسمالية الليبرالية والإمبريالية

النقطة الأساسية هي أن انبثاق المجتمع الحديث وبداية التوسع الأوروبي سابقان على الثورة الصناعية، وهو ما كان دومًا مصدر هم للمؤرخين الماركسيين المصرين على اكتشاف بصمة الرأسمالية البورجوازية في الثورة الفرنسية.

وهكذا فإن انطلاق بريطانيا العظمى لا حقّ لفتح الهند وكان إحلالُ الواردات الهندية أحد محركات هذه الثورة الصناعية. وفي مرحلة ثانية، فإن حرفة المنسوجات الهندية كلها هي ما قضى عليه غزوُ المنتجات المصنّعة البريطانية.

وبوجه عام، تميل الثورة الصناعية إلى تركيز إنتاج المنتجات المصنّعة في أوروبا وفي «الأوروبات الجديدة» (أميركا الشمالية، الأرجنتين، أستراليا، نيوزيلنده) على حساب المناطق المسماة بالاستوائية:

توزيع الإنتاج العالمي للمنتجات المصنّعة
(بما في ذلك إنتاج الحرف) [1]
(النسبة المئوية للحصص)

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٩٠٠	١٩١٣
أوروبا	٢٣,١	٢٨	٣١,١	٥٣,٥	٦٣	٥٧,٨
بريطانيا العظمى	١,٩	٤,٣	٩,٥	١٩,٩	١٨,٥	١٣,٦
ألمانيا	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٤,٩	١٣,٢	١٤,٨
فرنسا	٤	٤,٢	٥,٢	٧,٩	٦,٨	٦,١
إيطاليا	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٤
روسيا	٥	٥,٦	٧	٨,٨	٨,٢	
الأوروبات الجديدة	٠,١	٠,٨	٢,٤	٧,٢	٢٣,٦	٣٢
الاستوائيات	٧٦,٨	٧١,٢	٦٣,٣	٣٩,٢	١٣,٤	١٠,٢
اليابان	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٧
الصين	٣٢,٨	٣٣,٣	٢٩,٨	٢٩,٨	٦,٢	٣,٦
الهند	٢٤,٥	١٩,٧	١٧,٦	١٧,٦	١,٧	١,٤

وهذه المرة، تشمل سياسة الدول العظمى الأوروبية البحث عن منافذ تصريف لإنتاج المنتجات المصنّعة. والمذهب الليبرالي الكلاسيكي ينفي عن هذا البحث طابعه الإمبريالي لأن الهدف المنشود هو الوصول إلى التبادل الحر الذي سوف يؤدي، في صورته المطلقة، إلى اختفاء وجود الحدود بتوحيده السوق الخارجية والسوق الداخلية. ويَطرحُ منظِّرو التبادل الحر أنفسهم كخصوم حازمين لروح الفتح. فالشيء المهم هو وجود سوق مفتوحة للجميع لا السيطرة على أرض.

(1) B.R.Tomlison, «Economics and Empire: the Periphery and the Imperial Economy», *The Oxford History of the British Empire*, t. III: *The Nineteenth Century*, Oxford University Press, 1999, p. 69.

والبلد الذي سعى إلى التبادل الحر هو بريطانيا العظمى التي، في أوجها (١٨٦٠)، تصل إلى تحقيق نسبة ٢٠% من الإنتاج العالمي للسلع المصنّعة، ونسبة ٦٥% من الإنتاج الصناعي الحديث ونسبة ٥٣% من صناعة الحديد ونسبة ٤٩% من إنتاج المنتجات القطنية.

وفي أوروبا وأميركا الشمالية، حافظ المنافسون على حواجز جمركية مهمة في وجه المنتجات البريطانية وكان المنافسون جد بعبدين عن التبادل الحر المطلق.

وفيما يتعلق ببقية العالم، حتمت التجارة الأوروبية وجود «حراسة» مسبقة كانت بريطانيا العظمى الفاعل الرئيسي فيها[٢]. والمثال الأميركي الجنوبي برهان واضح على ذلك. فقد لعبت لندن دورًا كبيرًا في دعم تحرير المستعمرات الإسبانية والبرازيل، والذي يُنهي الحقبة المركانتيلية في تاريخ هذه البلدان الاقتصادي. وتصبح الدول الجديدة منافذ تصريف مهمة للمنتجات من المنسوجات. لكن انعدام الاستقرار عقبة خطيرة في وجه التجارة. ولابد من عملٍ عسكري لإجبار المدينين المقاومين على الدفع، ومن هنا كثرةٌ من التدخلات تُدَشّنُ ديبلوماسية البوارج. وبعد عام ١٨٥٠، يؤدي تثبيت استقرار الدول الجديدة إلى انتهاء هذه النزعة التدخلية. فهذه الدول متعاونة مع التجارة البريطانية.

وقد قيل إن أميركا اللاتينية قد دخلت بذلك في الإمبراطورية «غير الرسمية» لبريطانيا العظمى. والواقع أن هذه الأخيرة قد امتنعت عن أي فتح ترابي، ولم تحتفظ إلاّ بميراثها الكاريبي. وحصتها في التجارة الأميركية الجنوبية ليست سوى نتيجة منطقية لمكانتها في الإنتاج العالمي. وكانت فرنسا فاعلاً ثانويًّا، وإن كان نشيطًا، في هذه المنطقة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، انخرطت القوة الصناعية الأميركية الجديدة بدورها في ديبلوماسية البوارج هذه في الكاريبي وأميركا الوسطى.

---

(2) Martin Lynn, «British Policy, Trade, and Informal Empire in the Mid-Nineteenth Century», in *The Oxford History of the British Empire*, t III: *The Nineteenth Century*, Oxford University Press, 1999, p. 101 et suivantes.
(الاقتباسات من بالمرستون مأخوذة من هذا النص).

وقد أمكن الحديث عن «إمبريالية التبادل الحر» لمجرد أن التجارة الدولية تفترض لكي تعمل وجود حراسة لها. وكان الدور الرئيسي في ذلك دور بريطانيا العظمى بحكم وزنها الكاسح نفسه في الإنتاج العالمي ودورها كقوة بحرية أولى، لكنها لم تسع إلى الفوز بأي احتكار في هذا المجال. وواقع أنها لم تسع حتى في أي وقت إلى فرض امتيازات لا تخص سواها إنما يشهد على ثقة ضخمة في تفوق اقتصادها.

وفي أغلب الحالات، كانت عمليات فتح الأسواق والحراسة تتم بمشاركة دول أوروبية أخرى، وفي وقت لاحق متأخرٍ بمشاركة الولايات المتحدة. على أن حراسة البحار تفترض وجود عدد معين من المواقع الأمامية، ما يسمح بالحصول على الإمدادات وصيانة السفن الحربية. والانتقال إلى مرحلة السفن البخارية يعني خلق مستودعات للفحم. وفي مستهل القرن العشرين، سوف يفرض استخدام موقد المازوت الضرورة نفسها. وبريطانيا العظمى قوة عالمية ليس فقط لأن سلاحها البحري يسيطر على البحار، وإنما لأنها الدولة الوحيدة التي تتمتع بشبكة عالمية من القواعد البحرية، خاصة في البحر المتوسط وفي أفريقيا وآسيا. والحال أن عددًا معينًا من هذه المواقع الأمامية إنما يتمدد تدريجيًّا ليشكل فيما بعد مستعمرات التاج. وقد نشأت من النمو الطبيعي الذي قاد من السيطرة على طرق المواصلات إلى السيطرة الترابية. ولم يكن پالمرستون يأمل إلاَّ في التمتع ببعض «المسافرخانات» فيما بين بريطانيا العظمى والهند، ومن هنا رفضه احتلال مصر(٣). وعند نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت القوات البريطانية قد احتلت كل المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى الهند. وفي هذا التطور، لعب الفاعلون الموجودون في الساحة دورًا أهم من دور مسئولي المتروپول الذين طالما كابدوا من سياسة الفتح هذه بأكثر مما تمنوها. وبهذا المعنى قيل إن الإمبراطورية البريطانية بُنيت دون رغبة أو دون تدبر.

---

(٣) في خطبة له في عام ١٨٥٩، يقارن بلده بصاحب أملاك في شمالي إنجلترا له مقر إقامة في الجنوب. إنه ليس بحاجة إلى امتلاك كل المسافرخانات بين الاثنين: «كل ما قد يريده هو أن تكون المسافرخانات معتنىً بها... وأن تزوده بريّش الضأن وجياد السفر».

وأهم عمل من أعمال الحراسة هو مكافحة تجارة العبيد السود التي أُلغيت أولاً في الممتلكات البريطانية ثم بقرارٍ «أوروبي» اتُّخذ خلال مؤتمر ڤيينا في عام ١٨١٥. والحال أن هذا الحظر لممارسة تجارة العبيد التي يرجع عمرها إلى آلاف السنين، وهو حظر يسبق بقليل إلغاء العبودية، إنما يتميز أساسًا بطابع أدبي. إذ لا يدعمه أي دافع اقتصادي قوي. على العكس تمامًا، فإلغاء العبودية يعني انهيار اقتصاد المزارع الواسعة الذي شهدته القرون السابقة. ومن ثم فإن هذا الإلغاء إنما يشكل مجازفة بالنسبة لاستيراد المحاصيل الكولونيالية. وهكذا فإن سكر البنجر الأوروبي قد أصبح مُنتَجًا بديلاً لسكر القصب.

والحاصل أن الإنجيليين البريطانيين، بوصفهم حركة رأي، كانوا المحركين لهذا الإلغاء المزدوج (لتجارة العبيد ثم للعبودية). وقد اقتدت بهم في القارة حركاتٌ إنسانية خيرية مصدرُ إلهامها علماني بالأحرى. ثم إن المستعمرات الإسبانية السابقة في أميركا قد حذت حذو بريطانيا العظمى في هذا الدرب. وجاءت استجابة فرنسا في وقت لاحق متأخر. وقد حاولت، باسم الدفاع عن سيادتها، التصدي لـ«حق زيارة [تفتيش]» سفنها من جانب البحرية الحربية البريطانية المكلفة بمكافحة تجارة العبيد. والحال أن إلغاء العبودية من جانب الجمهورية الثانية في عام ١٨٤٨ كان قد سبقه جدلٌ طويلٌ خلال عهد ملكية يوليو، ما يوضح أن الموضوع كان مطروحًا بالفعل في جدول الأعمال. وعلى الجانب الآخر للمحيط الأطلسي، أدت حرب استقلال الولايات المتحدة إلى تأخير إلغاء العبودية في أميركا الشمالية لأكثر من ثلاثين عامًا. والبرازيل هي آخر بلد كبير يلغيها، في عام ١٨٨٨، بعد تدابير مكافحةٍ تدريجية. وتقوم البلدان الناطقة بالإسبانية بإلغاء العبودية عند فوزها بالاستقلال. وبحكم هذا الواقع، فإن الولايات المتحدة حين تستولي على تكساس على حساب المكسيك، إنما تعيد العبودية فيها. أمَّا كوبا، المستعمَرة الإسبانية الأخيرة، فسوف تنتظر إلى عام ١٨٨٦ كي تتجه إلى الإلغاء، قبل ١٢ عامًا من انتهاء السيطرة الإسبانية.

- وتُبرِزُ مسألةُ تجارة العبيد البُعد «الأخلاقي» الذي رُوِيَ إنه يرافق انتشار التبادل الحر[٤]. ويجري القول بأن من شأن التجارة دون عقبات أن تضع نهاية لتصادم المصالح ومن ثم للحروب، وبأن الاعتماد المتبادل بين الجميع من شأنه أن يكفل السلام الشامل بمده إلى مجمل العالم مبادئ المشروع الخاص وتراكم رأس المال والملكية الفردية. والواقع أن الحيادية الظاهرية لهذا الموقف الاقتصادي إنما تخفي الرغبة في نشر أعراف إنجلترا الجيل الثاني من الفيكتوريين بين جميع البشر: التجارة، التعليم، المسيحية، المبادئ الدستورية. وعمل الحراسة ضد تجارة العبيد كما من أجل فتح الأسواق يسير في اتجاه التاريخ بقضائه على الحواجز المتعارضة مع التقدم. والمراد هو إلغاء ما يعترض طريق اقتصاد التبادل بتجريمه وباستخدام القوة في هذا الاتجاه.

ومن نابوليون الأول (١٧٦٩ – ١٨٢١) إلى بالمرستون (١٧٨٤ – ١٨٦٥) ننتقل بذلك من الوصف الذي قدمه شومبيتر إلى الوصف الذي قدمه شميت، في حين أن الفاصل الزمني بينهما أقل من جيل واحد.

ومن الواضح أن بالإمكان فضح الغيرية الوهمية لإمبريالية التبادل الحر، إلاّ أننا يجب أن نلاحظ أنه بالنسبة لليبرالي منتصف القرن التاسع عشر الأوروبيين لم يكن هناك ما يحول دون لحاق شعوب بقية العالم بسرعة بالمستوى الأوروبي وأن هذا كان سيرورة يرجونها.

ويتكرر عمل الحراسة في العالم القديم. ففي الإمبراطورية العثمانية، طَرَأَ تَحَوّلٌ، عبر استخدام الإكراه العسكري، على معاهدات البنود[٥] التي حددت منذ القرن السادس عشر امتيازات وواجبات «الإفرنج»، لتصبح معاهدات تجارية تفرض رسومًا جمركية هزيلة وتُضاعف الإعفاءات الحقوقية والضريبية لصالح جميع رعايا البلدان المسماة بالمتحضرة، أي الصناعية. وكانت هذه البنود قد

---

(٤) يوضح بالمرستون، في عام ١٨٤٢، أن حظر تجارة العبيد على البرازيليين من شأنه أن يفيدهم ليس فقط بتحريرهم من وزر ارتكاب جريمة جسيمة وإنما إيضًا بتهذيب حالتهم الأخلاقية العامة، فهو: «ذو فائدة عظيمة للبرازيليين، ليس فقط بتحريرهم من وزر ارتكاب جريمة جسيمة، وإنما بإدخاله لتحسين جد كبير على حالتهم العامة».

(٥) «Capitulation» تعني هنا ببساطة «Chapitre».

فُرضت على المغرب الأقصى وعلى فارس. وقد سميت، في الصين، بـ «المعاهدات غير المتكافئة».

وكانت سياسة البوارج سياسة قوة بالفعل لصالح المصالح الاقتصادية، لكنها تتميز عن الإمبريالية، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، بخاصيتين رئيسيتين: غيابُ الفتوحات الترابية والعملُ من زاوية المصالح الجماعية للبلدان الصناعية، حتى وإن كانت بريطانيا العظمى قد لعبت غالبًا دورًا رئيسيًّا في هذه المشاريع. وبمجرد تحقيق الاختراق، يجري عقد معاهدة تشمل بنودًا اقتصادية وتحصل الدول الأوروبية الأخرى على المساواة في المعاملة بفضل مبدأ الانحياز إلى معاملة «الأمة الأولى بالإيثار».

والحاصل أن الأزمات السياسية الأوروبية الكبرى المرتبطة بهذه المناطق من العالم لا تتعلق إلاَّ من بعيدٍ بالمسائل الاقتصادية، لأن هذه المسائل كانت قد سُوِّيت بالفعل ضمن إطار هذه الإمبريالية الجماعية. فالأزمات الخاصة بالشرق أعوام ١٨٣٣ و١٨٤٠ – ١٨٤١ و١٨٥٣ – ١٨٥٦ و١٨٧٥ – ١٨٧٧ ذاتُ طابع جيوسياسي. وهي مرتبطة في آن واحد بطرق الهند والتوازن الأوروبي وبالتحولات الداخلية للمجال العثماني.

والحال أن الثورة الصناعية وهذه «الإمبريالية الجماعية» قد فرضتا تحويلاً هائلاً للجغرافيا العالمية للإنتاج والنقل. وإذا كان هناك مَعلَمٌ مألوفٌ لتحديد ما يمكن تسميته ببداية العولمة الأولى، فإنه العصر الذي وصفه جول ڤيرن، اللحظة التي ترتبط فيها شبكات السكك الحديدية بشبكات شركات السفن البخارية، والتي تعمل معًا وفق ساعات محددة، كما تذكرنا بذلك **جولة حول العالم في أربعة وعشرين يومًا**(*) [١٨٧٣]، ودون إخلال (**ميشيل ستروجوف**(*) [١٨٧٦]، اعتبارًا من ستينيات القرن التاسع عشر على وجه تقريبيٍّ جد عمومي.

وقد أدت الثورة الصناعية إلى تحويل اقتصاد التبعية، ليس بإقامة التبادل المسيطر بين منتجات مصنَّعة في مقابل موارد زراعية ومنتجات معدنية، وإنما في

(*) من مؤلفات جول ڤيرن. – م.

إقامة هذا التبادل ضمن إطار التبادل الحر لا إطار المركانتيلية. وقد انبثقَ نظامُ مزارع واسعة جديدة، أضاف إلى المحاصيل الكولونيالية الكلاسيكية الشاي والبن والكاكاو والمطاط. وفيما عدا هذه المادة الأولية الأخيرة ذات الاستخدام الصناعي، فإن المُنْتَجَ الزراعي الكبير اللازم للنشاط التصنيعي هو القطن، الذي كانت الولايات المتحدة المنتج العالمي الأول له بفارق بعيد (ومن هنا «مجاعة القطن» خلال حرب الانفصال).

وقد جرت تنمية إنتاجات البلدان المسودة لتقديم المقابل لمشترياتها من المنتجات المصنَّعة ولخدمة رفاهية سكان البلدان الصناعية (السكر، البن، الكاكاو، الحمضيات...)، إلاَّ أنها لم تكن ذات دور حيوي في داخل النظام الصناعي. وبحكم الحد من الرسوم الجمركية، والذي يحول دون الحماية الحقيقية للمنتجات المصنَّعة، فإن الاستثمار المحلي إنما يتركز في زراعةٍ كثيفةٍ موجَّهة إلى السوق العالمية. وهذه السيرورةُ داخليةٌ إلى حدٍّ بعيد، إلاَّ فيما يتعلق ببعض المنتجات التي وصلت في وقت لاحق متأخر، كالمطاط. ويتجدد نظام المزارع الواسعة بالاعتماد على عمال متعاقدين وليس بعدُ على عبيد، إلاَّ في الولايات المتحدة حيث لا مفر من انتظار انتهاء حرب الانفصال لنرى انتهاء العبودية.

والإدخال القسري للمحاصيل التجارية يجر إلى هشاشة متزايدة لمنظومات الإنتاج الزراعي. فحيث لا توجد احتياطيات مهمة من الأراضي، جرى سحب المحاصيل الغذائية الحيوية إلى أسوا الأراضي بينما يحول التحول النقدي للتعاملات دون تكوين احتياطيات غذائية محلية. وعبءُ الضريبة والمديونية المتزامن لا يسمح للفلاح بالتمتع باحتياطيٍّ نقدي. والنتيجة، في حالات سوء المحصول المترتبة على الكوارث المناخية وجائحات نفوق الماشية وأمراض المنتجات الزراعية الغذائية الحيوية، هي أن مناطق بأكملها قد تنحدر إلى القحط، بل إلى المجاعة. وثورة المواصلات والنقل تلعب آنذاك دورًا سلبيًا، ما يتعارض مع مبادئ الأرثوذكسية الاقتصادية، وذلك بتعميمها في مناطق شاسعةٍ الارتفاع المتسارعَ لأسعار المواد الغذائية – والذي، لولا ذلك، لاقتصر على مناطق محدودة أكثر. وتعزف الدولةُ الليبرالية عن الانخراط في سياسةٍ مراقبةٍ للأسعار والتحويلات

الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف وطأة عواقب الكارثة. والحال أن المجاعات الكبرى في القرن التاسع عشر، من المجاعة الأيرلندية في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى المجاعات الصينية والهندية والبرازيلية وشمال الأفريقية كانت مرتبطة بظاهرة التبعية هذه وبتقصير الدولة التي لا تريد التعويض عن اختفاء الاحتياطيات المحلية أو الحكومية. وقد أدت هذه المجاعات إلى موت الملايين. وقد أمكن تعريفها فيما بعد، جُورًا أو عدلاً، بأنها إبادات ترجع إلى التبعية. ولا تعود الظاهرة مقصورة على المنطقة الاستوائية لأن أيرلنده هي أول من يعرف هذا الوضع الرهيب.

والحقيقة الأساسية هي أن الثورة الصناعية قد حدثت في منطقةٍ تتمتع بالاستقلالية التامة في موضوع الطاقة وذلك بفضل الفحم وهي منطقةٌ تتمتع باكتفاءٍ ذاتي كبير في المواد المعدنية. وانطلاق الثورة الصناعية في قطاع النسيج لم يتطلب سوى القليل من رأس المال وثقافة تقانية تجريبية بالأحرى. وقد مولت نفسها بنفسها إلى حد بعيد في مرحلتها الأولى. وقد تعمَّمت بعد ذلك، فتطلبت رؤوس أموالٍ وكفاءاتٍ متزايدة (الثورة المسماة بثورة المواصلات والنقل مع السكك الحديدية)، لكنها كانت سيرورة تتم في مجال محدد أساسًا، أي بين البلدان الصناعية. وقد شكلت تبعيةُ البلدان غير الصناعية عاملاً إضافيًّا لكنها لم تشكل عاملاً مهيمنًا. وتشير أنماط حسابات مختلفة إلى أنه في الأمد الطويل (١٨١٥ – ١٩٣٨) يتفوق التبادل فيما بين البلدان الصناعية تفوقًا ساحقًا على التبادلات الأخرى (إذ تصل نسبته إلى أكثر من ٩٠%).

وما لا مفر من أن نرى في عدم تصنيع بقية العالم وتبعيته ليس فعل إرادة سياسية بقدر ما هو أثر ثورة النقل التي جعلت السلع الأوروبية أكثر من منافسةٍ في جميع الأسواق. وهكذا فإن التزود بالسكك الحديدية قد تحقق عبر استيراد المعدات الضرورية من أوروبا بدلاً من تشييد صناعة حديد محلية للوصول إلى تزويد كهذا. والمتغير الرئيسي كان يكمن بالفعل في العامل التقاني الذي كان قد جرى استحداثه من زاوية الحاجات الأصيلة لبلدان معتدلة المناخ. وبما يجاوز المواصلات والنقل، تمتعت البلدان معتدلة المناخ بتفوق تقاني ضخم بحيث إنه لم تكن هناك أي مصلحة في «إضفاء طابع استوائي» على الإنتاج، فيما عدا محاصيل كولونيالية بعينها.

ومن جهة أخرى، فإن التبعية لم تسمح بقيام حواجز حمائية كان من شأنها أن تساعد، إن لم يكن على التصنيع فعلى حفاظٍ أطول، على الأقل، على القطاع الحرفي ومن ثم على توازنٍ اجتماعيٍّ أفضل.

وهذه الحداثة المستوردة تجد أفضل رمز لها في تعميم النموذج الحضري الغربي وفق مرافق النقل (السكك الحديدية، الموانئ... إلخ). ولا يجب لها أن تحجب ترييفًا للاقتصاد ولا أن تحجب، في بعض البلدان، الخضوع لدورةِ تعاظمٍ وهبوطٍ لأسعار المواد الأصلية الزراعية (القطن، البن، المطاط...).

وقد رأينا أن أكبر إمبراطورية استعمارية في القرن التاسع عشر قد بدا أنها بُنيت دون تدبر تقريبًا. وقد بدا أنها نتاج عمل رجال في الساحة فرضوا على المتروپول المتحفظ سلسلة بأكملها من الحقائق الواقعة. ومن الواضح أن رؤية كهذه إنما تُعَدُّ جد تبسيطية. إلاَّ أن فيها جزءًا من الحقيقة يكمن في واقع أن التوسع الترابي قبل عام ١٨٨٠ يتعارض مع إيديولوچية التبادل الحر السائدة وأن هذا التوسع الترابي لم يتم قبوله إلاَّ بشرط أن تتحمل المستعمرات تكاليف إدارتها. والإمبراطورية الاستعمارية تُدار من الباطن إلى حد جد بعيد وتمر بوفرة من الشبكات المحلية. ولم تكن تكاليفها باهظة ومن هنا الغياب النسبي للنقاش حول ما إذا كان ميزان المدفوعات إيجابيًّا أم سلبيًّا. والهاجس المسيطر، بما في ذلك في الهند، هو الحد من نفقات الإدارة. وينتج عن ذلك أن الإدارة تتميز بانعدامٍ دراماتيكي للكفاءة في أزمنة القحط والمجاعة. والخدمات الاجتماعية الأولى، خاصة في مجالي التعليم والصحة، تتولاها إلى حد جد بعيد المشاريعُ التبشيرية المسيحية والتي يعتمد تمويلها بالأساس على استنفار فعل الخير الإنساني الخاص الأوروبي والأميركي.

لكن إمبريالية التبادل الحر تفرض تمويل استثمار ضخم بشكل خاص: الاستثمار في بناء بحرية حربية يتحمل أعباءه المتروپول كليًّا حتى مستهل القرن العشرين (ثم تتحمل الدومينيونات جزءًا من أعبائه فيما بعد). والسفن الحربية لها مهمة مزدوجة تتمثل في نقل قوات من المتروپول إلى أماكن بعيدة، كما توضح ذلك حربُ القرم، كما تتمثل في خدمةِ استراتيچيةِ ردعٍ تبدأ من استعراض قوة

البوارج وتصل إلى القصف دون تمييز لتجمعات سكنية ساحلية (قصف الإسكندرية في عام ١٨٨٢).

والتفوق البريطاني يغازل الغطرسة القومية ويزودها تدريجيًا بشعور بالفرادة. وبالنسبة للفيكتوريين، كان نشر المسيحية، والتجارة والحضارة ثلاث مهام نبيلة لا تنحصر إلاً في واحدة (فالتجارة هي السلام). وإذا كان تفاني بناة الإمبراطورية الأفراد لا جدال فيه، فإن المتروبول لم يكن عليه تقديم تضحيات مالية حقيقية. فالنفقات المكرسة للبحرية كانت ضرورية لقوة وتجارة بريطانيا العظمى، و، في أوروبا، كانت ضرورية لأمنها.

وفي التاريخ الاستعماري البريطاني، لا نجد حشدًا للإمكانات مساويًا لحشد الإمكانات الذي تطلبه فتح فرنسا للجزائر. وكان المحرك الرئيسي للفتح الاستعماري الفرنسي هو التعويض عن هزيمة واترلو في عام ١٨١٥ ثم ضياع الألزاس واللورين في عام ١٨٧١. وكانت الرسالة التمدينية تفريجًا عن الإحباطات الفرنسية في أوروبا بعد الإخفاقات النابوليونية التي تكررت في عام ١٨٤٠ وفي عام ١٨٧١: سياسة عظمة قبل أن تكون سعيًا وراء منافذ تصريف اقتصادية، خلافًا لمزاعم چول فيري.

الاستعمار الاستيطاني والهجرات الأوروبية

تَرَافقت الثورةُ الصناعيةُ مع تحولٍ واسعٍ لجغرافية السكن، مرتبط بهجرات جماعات سكانية أوروبية. وقد تم الجانب الرئيسي في البلدان التي قلَّما عاد فيها لعامل السكان الأصليين من وزن يذكر، وذلك جرَّاء سياسات الطرد والإبادة: أعني القارتين الأميركيتين وأستراليا ونيوزيلنده. ولا يُمَارَسُ الاستعمار الاستيطاني بمعناه المحدد إلاً في أفريقيا، في مناطق يسمح فيها المناخ بإقامة المستوطنين الأوروبيين: أفريقيا الشمالية (الجزائر)، أفريقيا الجنوبية، أفريقيا السوداء ذات الهضاب (كينيا، أوغنده).

والحال أن الفتح الفرنسي للجزائر، وهو عملٌ ذو طبيعةٍ سياسية خالصة، إنما يُعَدُّ حالةً لها خصوصيتها. فقد قيل إنه كان تفريجًا عن إحباط الشعور القومي

الفرنسي بعد ١٨١٥ و ١٨٤٠. والحاصل أن توكفيل[٦]، في الدراسة التي كتبها عن الجزائر في عام ١٨٤١، قد أجاد بيان الفرق بين «السيطرة» و«الاستيطان». فالأولى تتمثل، كحال الإنجليز في الهند، في وضع «السكان تحت التبعية وحكمهم، بشكل مباشر أو غير مباشر». أمّا الثاني فهو يهدف إلى «إحلال الجنس الفاتح محل السكان القدماء. وهكذا تَصرّفَ الأوروبيون على الدوام تقريبًا». وفي حالة الجزائر، سوف تكون السيطرة غير منتجة وهشة دومًا، «فهي لا تستحق الوقت ولا المال ولا الرجال الذين تتكلفهم». ويجب الجمع بين سيطرة كلية واستيطان جزئي، لأن هذا النوع وحده من الاستيطان هو الذي سيسمح بتأمين ديمومة السيطرة. وعلى الرغم من إعراب توكفيل عن أسفه لقيام فرنسا في الجزائر بخوض حربٍ «أكثر بربريةً بكثيرٍ من العرب أنفسهم»، وتوضيحه أنه مع أن «برابرةً يواجهون برابرة، فإن الأتراك سوف يتفوقون علينا بميزة كونهم برابرة مسلمين»، فإنه لا ينجح في بيان إمكانية استخدام وسائل أقل انعدامًا للإنسانية وأكثر كفاءة. وفي عام ١٨٤٦، يؤيد الحرب الشاملة التي خاضها بيجو ضد المجتمع الجزائري.

وهكذا يجري اعتبار الاستعمار الاستيطاني مساهمةً قوية في تأكيد السيطرة. وفي مناطق شاسعة من العالم، يمكن الاستغناء عنه. وفي إمبراطورية الهند البريطانية مترامية الأطراف، وفي الهند الصينية الفرنسية، لا يمكن الحديث عن استعمار استيطاني، بل يمكن الحديث فقط عن نظام سيطرة واستغلال. كما أن تكاليف الاستثمارات والإدارة الضرورية لـ«الإنماء» قد طرحت على الاقتصاديين المعاصرين وخلفائهم المسألة المزعجة والخاصة بمعرفة إذا ما لم يكن الفتح يفرض نفقات أعلى بكثير من العائدات المالية الحقيقية.

وفي الممارسة العملية في القرن التاسع عشر، يتجه تدفق البشر ورؤوس الأموال أكثر بكثير صوب «البلدان الجديدة»، أي الدول المستقلة الجديدة في أميركا والدومينيونات«البيضاء» للإمبراطورية البريطانية، «الأوروبات الجديدة». وتكاليف الإدارة هي بحكم التعريف صفر وذلك بسبب الاستقلال، أو هي ضعيفة بالنسبة

(٦) يجد القارئ كتابات توكفيل عن الجزائر في المجلد الثالث من
Œuvres complètes, Ecrits et discours politiques, Paris, Gallimard, 1962, pp. 127 - 440

للدومينيونات. والاستثمار الأوروبي الخاص مُحَرِّكُ نموٍّ اقتصاديٍّ سريعٍ يسمحُ بالحفاظِ على قدرةٍ قويَّةٍ على استيعاب المهاجرين الأوروبيين. والحركةُ تغذي نفسها بنفسها: فتصدير رأس المال يسمح بإنماءٍ يجذب إليه السكان المهاجرين الضروريين له. وحتى في الغرب الأميركي الأقصى، يجري استثمار رؤوس الأموال البريطانية في اقتصاد إنتاج اللحوم الذي ذاعت شهرته من خلال أفلام الويسترن.

وموجات الهجرة الكبرى في القرن التاسع عشر تسم بميسمها انتشار الانتقال الديموغرافي الأوروبي من الغرب إلى الشرق. وتظل فرنسا المالثوسية بعيدة عن هذه الظاهرة جزئيًّا. ومن عام ١٨١٥ إلى عام ١٨٨٠، نجد أن أوروبا الغربية والشمالية هي التي تقدم المهاجرين: الجزر البريطانية، سكانديناڤيا، ألمانيا. ثم إن الأزمات الزراعية الكبرى، والتي ظلت المجاعة الإيرلندية حالتها القصوى، كانت أحد المحركات الرئيسية للهجرة. وخلال العقود الأولى، تحملت السفن الشراعية مهمة تأمين الانتقال. ومع أن المهاجرين الأوروبيين كانوا جد فقراء، فقد كانت لديهم مع ذلك إمكانات دفع تكاليف الانتقال، إذ لجأوا، عمومًا، إلى تصفية رؤوس أموالهم الضئيلة (الاستثمارات الزراعية، المدخرات المحدودة).

وبانقضاء عام ١٨٨٠، عام البداية المتفق عليها لعصر الإمبريالية، يأتي المهاجرون بشكل متزايد باطراد من هوامش أوروبا الصناعية لا من مركزها. وعندئذ ندخل دخولاً سافرًا قويًّا في اقتصاد النقل المميِّز للعصر الصناعي، فخطوط السكك الحديدية تقود مباشرة إلى الموانئ حيث تنطلقُ السفن البخارية الكبيرة في مواعيد منتظمة ومحدَّدة سلفًا. والحال أن قوس دائرةٍ إنما ينطلق بذلك من البلطيق، مارًّا بالبلقان وإيطاليا، لكي يمضي حتى الأناضول وفي الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية وينتهي، دون أن يمر بالفراغ الديموغرافي المغربي، بشبه الجزيرة الإيبيرية.

وبريطانيو ذلك العصر، وهم مُشرَّبون تمامًا بتفوقهم الإمبراطوري، إنما يدركون بشكل خاص أن رؤوس أموالهم تذهب إلى إمبراطوريتهم الأميركية «غير الرسمية»، المكوَّنة من بلدان مستقلة، بأكثر مما تذهب إلى مناطق العالم الشاسعة

الواقعة تحت سيطرة الملكة والإمبراطورة فيكتوريا. والأمر نفسه صحيح بالنسبة للهجرة بعد عام ١٨٨٠ إلى أفريقيا الشمالية الفرنسية (الجزائر وتونس) حيث نجد أن نسبة المهاجرين ذوي الأصول الإيطالية والإسبانية مساوية لنسبة المهاجرين الفرنسيين أو أعلى منها ضمن إجمالي السكان المسمين بالأوروبيين.

والجِدة الكبرى في القرن التاسع عشر هي هذا الفك للارتباط بين الهجرة الأوروبية العامة والاستعمار الاستيطاني. وكما يوضح ذلك المثالُ الجزائري، فإن الاستعمار الاستيطاني يتطلب نفقات إضافية ضخمة لمجرد الإبقاء عليه. ونحن لا نجد أنفسنا في منطق «بلدان جديدة» وخالية يحافظ النمو فيها على طاقة الاستيعاب. ويتطلب الأمر بشكل مستديم استثمارات عامة للسماح بمجيء قادمين جدد ولا مفر من تمويل انغراس العائلات تمويلاً مباشرًا. وما يميز الاستعمار الاستيطاني، بمعناه الدقيق، في القرن التاسع عشر، هو غياب تصنيعه. فعلى الرغم من الاستيطان الأوروبي، يظل الاقتصاد الكولونيالي اقتصادًا زراعيًّا أو اقتصاد خدمات حضرية. وهنا أيضًا، فإن التباين قوي مع البلدان الجديدة في أميركا الشمالية أو المخروط الجنوبي لأميركا.

وهكذا فإن الاستعمار الاستيطاني في القرن التاسع عشر، خلافًا للاستعمار الاستيطاني في القرون الأسبق، ليس له سوى علاقات قليلة بالهجرة الأوروبية العامة، الموجَّهة بالأحرى صوب البلدان الجديدة. وعندما نصل إلى عصر الإمبريالية (١٨٨٠ - ١٩١٤) بمعناها الدقيق، يصبح فك الارتباط شبه كامل، لأن الهجرة الأوروبية والمتوسطية هي بوجه أخص شأنُ بلدان غير كولونيالية ولا تهم المستعمرات نفسها إلاَّ بشكل جد ثانوي.

وبالمقابل، تُضاف بشكل متزايد باطراد في مستعمرات الإمبراطورية البريطانية وبدرجة أقل في الدومينيونات البيضاء، ماعدا أفريقيا الجنوبية، هجرةٌ مهمة لسكان غير أوروبيين يشكلون الدياسبورات الهندية والصينية واليابانية. وفي مستهل القرن العشرين، يستخدم مسئولو الإمبراطورية البريطانية هذه الدياسبورات كأداة لإنماء مستعمرات التاج وأفريقيا الجنوبية، مجازفين بتعرضهم لتهمة الرغبة في إقامة شكل من أشكال العبودية الحديثة.

وهؤلاء السكان غير البيض يحاولون أيضًا الانغراس في الولايات المتحدة، لكن الحكومة الأميركية سرعان ما تسن تشريعًا عنصريًا يحظر دخول الآسيويين المؤقت أو المستديم. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر يتكون الخوف الاستيهامي من «الخطر الأصفر».

الإمبريالية القارية (١): الولايات المتحدة

هجرة السكان هي الآلية الرئيسية لما سُمّيَ بـ«الإمبريالية القارية» تمييزًا لها عن إمبريالية ما وراء البحار. وهذه الحالة تخص الدول المجاورةَ بشكلٍ مباشرٍ لفضاءاتٍ غير أوروبية أو غير مُؤَرَبَة. والمثال الأكثر تمييزًا هو «فتح الغرب» على حساب الأميركيين الهنود في أميركا الشمالية وعلى حساب الإمبراطورية الاستعمارية الإسبانية والمكسيك. وقد اتخذت الحروب الهندية طابعًا إباديًّا جرى الاعتراف به تمامًا، بل وطولب به، في ذلك العصر.

وقد خيضت الحروب ضد الإسبان ثم ضد المكسيكيين باسم شعورٍ بالتفوق الثقافي، بل العنصري، حتى وإن كانت مسألة الحفاظ على العبودية قد لعبت دورًا ملحوظًا. والحال أن النمو السريع لإنتاج القطن الموجَّه إلى أوروبا الصناعية قد أعطى من جديد حافزًا قويًّا لاقتصاد المزارع الواسعة العبودي في لحظةٍ كان قد هبط فيها في كل مكان من العالم (في الشطر الأول للقرن التاسع عشر، توقف التبغ والسكر عن أن يكونا محصولين «كولونياليين» بشكل حصري). وقد لعبت ولايات جنوبي الولايات المتحدة بورقة التوسع الترابي لكي تحافظ على التناظر السياسي مع ولايات الشمال. وهكذا فإن فتح تكساس قد ترافق مع استعادة العبودية التي كانت المكسيك قد ألغتها في السابق.

وكانت التسوية من القوة بحيث إنه، باستثناء المساحات المحدودة المخصصة للسكان الأصليين، لم يكن هناك من تنوع في الوضعيات والأراضي، ومن هنا صعوبة الحديث عن إمبراطورية ونحن بإزاء ما هو في المقام الأول تمدد للمتروبول. وقد تشكلت الهوية الأميركية ضمن هذا التاريخ الخاص مع إيديولوچية «الرائد» و«الحدود»، انتصار النزعة الفردية والمشروع الحر. وبدرجة أكبر بكثير

من فرنسا القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة تشعر بأنها الحضـــارة وقــد أخذت تتقدم، على حساب «المتوحشين» والكاثوليك اللاتين المتأخرين.

والمسألة ليست مسألة فتح أسواق بل مسألة إنماء زراعي تخللته أيضًا لحظــة انبعاث للتعارض بين الرُحّل الذين يربون الماشية والمزارعين المســتقرين. ورأس المال المالي ليس غائبًا بالضرورة، خاصة في أواخر القرن التاسع عشــر، حيث تربط السكك الحديدية الغرب الأميركي بالشرق الأميركي الصناعي. إلاّ أنه يبقــى مع ذلك أن الدافع الرئيسي هو احتلال الفضاء وكسب القوة عبر الهجرة الجماعية.

وتمدد المتروپول يتوقف عند الفوز بجزر هاواي. وكانت قد خضــعت فــي البداية لعمل مبشرين پروتستانت أميركيين. وقد اتُّخِذَ قرارُ الضــمِّ بســبب النمــو السريع للهجرة اليابانية التي شكلت خطرًا فــي الأمــد الطويــل بالنســبة للنفــوذ الأميركي.

ومع الحرب ضد إسبانيا في عام ١٨٩٨، تصــبح الولايــات المتحــدة قــوة كولونيالية من النمط الأوروبي تملك مستعمرات كالفلبين ومحميات قانونية أو فعلية كپورتو ريكو وكوبا. وهي تنتهج سياسة بوارج قوية في أميركا الوسطى، فتظهــر «جمهوريات الموز» الشهيرة، وتدخل الولايات المتحدة في تنافس مـــع بريطانيــا العظمى في بقية أميركا اللاتينية. ويُنَظِّر ثيودور روزفيلت للّجــوء إلــى البــوارج متحدثًا عن الاستعمال الضروري لــ«الشومة» لتوصيل الرسالة دون لــبسٍ حتــى ولو كان الكلام يجري برقة.

وإذا كانت الإمبريالية القارية تنتمي إلى منطق «البلدان الجديدة»، فإنها تــزود الولايات المتحدة بإيديولوجية «القَدَر الجلي» في تاريخ العالم، كما تزودها بشــعور بالتفوق العنصري مماثل لشعور المستعمرين الأوروبيين في بقية العالم. وفي كــل مكان يتم فيه استيطانٌ لسكانٍ قادمين من الخارج، نجــد فــي آن واحــد امتزاجًــا لعناصر غير متجانسة مؤلَّفة من المهاجرين، وانغلاقًا في العلاقــة مــع الســكان الأصليين. وإعادة التعريف العرقية للجماعات السكانية تصبح عاملاً رئيســيًّا فــي التوحيد: فالأوروبيون يصبحون «بيضًا» سوف يُسَمَّون، وهو ما يدعو إلى الدهشة، بــ«القوقازيين»، مع رفضٍ مطلقٍ لــ«السود»، الذين يلحق بهم في المصير نفســه

«الصُفرُ» (الصينيون أو اليابانيون) ثم بدرجة أقل جد خفيفة ما بقيَ من السكان الأميركيين الهنود. وعمليات التهجين العرقي تفرض تعريفات دقيقة لتكوين «الدم» لتحديد الانتماء إلى جماعة أو أخرى من هذه الجماعات. ومما يدعو إلى الاستغراب أن الديموقراطية الأميركية تترافق مع قوانين بشأن نقاء الدم كان من الأحرى تخيلها في إسبانيا القرن السادس عشر.

والحال أن جاذبية النموذج الأميركي، المبنية على فعلِ الهجرة الإرادي والتراتب العنصري، إنما تسمح بـ«إضفاء الطابع المتروپولي» بسرعة على المهاجرين، أي تَبَنّي القادمين الجدد للغة وثقافة البلد الذي اختاروه وطنًا جديدًا لهم. حيث إن الصيغة الانتقالية هي تكوين جماعاتٍ «ذات سمة مُركّبة» (الأيرلنديين – الأميركيين، الجرمان – الأميركيين، الإيطاليين – الأميركيين، إلخ) تشارك مشاركة كاملة في جماعة المواطنين، تمييزًا لها عن الجماعات التي أُبقيت في حالة عزل عنصري.

الإمبريالية القارية (٢): روسيا

الحالة الكبيرة الأخرى للإمبريالية القارية هي حالة روسيا. وتاريخها أكثر تعقيدًا وأطول بشكل واضح. فهي في البداية رُد فعل على السيطرة المغولية الطويلة في العصر الوسيط. والرغبة في كفالة أمن الدولة الروسية تتحول تدريجيًا إلى نزوعٍ إلى بناء قوةٍ عُظمى أوروبية. وفتح سيبيريا سابق على السكك الحديدية. والعلاقة مع الجيران المسلمين هي علاقة جيرة حربية، مع تناوب للنجاحات والنكسات. واعتبارًا من أواخر القرن الثامن عشر، ينتمي فتح القوقاز وآسيا الوسطى إلى الحركة العامة للتوسع الأوروبي، ولكن دون اجتياز البحار. وإذا كانت الدوافع الاقتصادية ليست غائبة عن هذا الفتح (خاصة إنتاج القطن)، فإن المهيمن هو المشروع السياسي: الحفاظ للدولة الفقيرة التي هي روسيا على مكانة دولة عظمى. وإذا كان الإرهابُ يصبح في إحدى المراحل أداةَ الفتح، خاصة في القوقاز، فإنه لا يمكن الحديث عن إبادةٍ كما في أميركا الشمالية.

وبحكم هذا الواقع، تصبح روسيا إمبراطورية بالمعنى المزدوج، أي من حيث نظام حكمها كما من حيث ضخامة حجم سكانها الذين أصبحوا «دُخلاء»، أي «غير روس» بحكم الفتح في أوروبا (فنلنده، پولنده، بلدان البلطيق) كما في أوراسيا. فنجد من جديد تعدد وضعيات السكان والأراضي المميز للظاهرة الإمبراطورية، مع كل الإشكاليات التي ينطوي عليها. وينبع التعقيد الروسي من التعايش في فضاءٍ متصلٍ بين متروپول وبلدان تابعة. وقد تكون هذه الأخيرة إمَّا أكثر تطورًا على المستويين الاقتصادي والثقافي من «المركز» (فنلنده، پولنده، بلدان البلطيق)، أو أكثر «تأخرًا» (القوقاز، آسيا الوسطى).

و«إضفاء الطابع المتروپولي» يمكن أن يتحقق عبر تبني الثقافة الروسية لكنه يصطدم بالحاجز الديني، الذي تشكله الهوية المسيحية الأرثوذكسية. والإمبراطورية تشجع التحول إلى اعتناق الأرثوذكسية وتحظر أي تغيير للديانة في الاتجاه المضاد. والملكية الإمبراطورية لديها القدرة على أن تدمج في منطق بلاطٍ مختلف النخب التي تُعَرَّفُ في النهاية على أنها أرستقراطية. وتكمن لحمة الإمبراطورية في الولاء للقيصر في إطار تنوع واسع للوضعيات.

إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن أشكال الوعي القومي غير الروسية تتعزز بحكم العقبة الدينية. وهكذا فإن اليهود قد خضعوا لتدابير تمييزية واحتواء ترابي دفعتهم إلى المشاركة في الهجرة عبر القارية العظمى في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد عُرِّفَ المسلمون هناك بأنهم «دخلاء» يجري السعي إلى فرض ترويس لغوي عليهم مع الحفاظ على شخصية القوانين، أي الحفاظ على وضعية شخصية مسلمة (القوانين الخاصة بالعائلة والميراث).

وسوف يحاول الاتحاد السوفييتي الذي خلف الإمبراطورية القيصرية إلغاء هذا التعدد لوضعيات الشعوب بخلق «وطن للاشتراكية» ومواطنة سوفييتية تتجاوز إطار الجمهوريات القائمة على مرجعية إثنية. وبعد أن رفض الحق في تقرير المصير، سوف يُعَرِّفُ نفسه على أنه دولة اتحادية يكفل الحزبُ الشيوعي وحدتها.

والحاصل أن تكوين الإمبراطورية الروسية قد أُنجز من الناحية العملية قبل أن يبدأ استثمار مواردها الطبيعية، بحكم التصنيع نفسه في العقود الأخيرة

للقيصرية ثم بحكم تاريخ الاتحاد السوفييتي المعذَّب. ورأس المال الأوروبي، خاصة الفرنسي، يلعب في ذلك دورًا مهمًا قبل ١٩١٤. والحال أن السعي إلى القوة في وضعٍ فقرٍ نسبي قد قاد إلى تعزيز للتأطير الإداري والعسكري دون تنمية تتماشى مع المبادرة الخاصة، إلاَّ في حقبة ١٨٨٠ – ١٩١٤. وروسيا الإمبراطورية، التي تعتبرها بلدان أوروبا الليبرالية «متأخرة»، بوسعها أن تتبجح بأنها هي أيضًا فاعل تمديني. وحيال الإسلام، تُعَرِّفُ نفسها بشكل كامل على أنها أوروبية ومسيحية.

وكان توسع روسيا القاري عاملاً رئيسيًا في جيوسياسة القرن التاسع عشر، خلافًا للتوسع الأميركي. فمن البحر المتوسط إلى أفغانستان، نجد أن الزحف الروسي يهدد بشكل مستديم طريق الهند، ما يخلق خطر حرب لم يتجسد إلاَّ مرة واحدة، مع حرب القرم.

وهكذا، ففي مستهل العصر الصناعي وعشية العولمة الأولى، لا تتماشى الأشكال الجديدة للسيطرة الإمبراطورية مع المفاهيم اللاحقة عن الإمبريالية والاستعمار، فإمبريالية التبادل الحر، مع قرينتها – دبلوماسية البوارج–، إذا كانت مزوَّدةً بخطاب يَعِدُ بمستقبلٍ مشرقٍ لجنس بشري يحيا في سلام ورخاء، إنما تمتنع مع ذلك عن أي مركزةٍ وتنظيم إرادي للتبادلات، سواء أكانت تبادلات للسلع أم لرؤوس الأموال أم للكائنات البشرية. والعالم الذي بسببيله إلى أن يتشكل ليس العالم الذي سوف يشجبه لينين، كما أنه ليس العالم الذي سوف يصفه شومبيتر، وهو لا يتماشى إلاَّ جزئيًا مع العالم الذي سوف يرفضه شميت.

والترتيبات الجديدة للاقتصاد والسياسة والجيوسياسة ليس من السهل التنظير لها. فماذا الآن عن اللحظة الإمبريالية بمعناها الدقيق؟

الفصل الثالث

خصائص اللحظة الإمبريالية

اللحظة الإمبريالية

اعترف لينين بأن «السياسة الاستعمارية والإمبريالية وُجِدتا بالفعل قبل مرحلة الرأسمالية المعاصرة، بل قبل الرأسمالية. فروما، القائمة على العبودية، قد انتهجت سياسة استعمارية ومارست الإمبريالية». لكنه أضاف أنه «حتى السياسة الاستعمارية للرأسمالية في المراحل الأسبق لهذه الأخيرة تتمايز تمايزًا صارخًا عن السياسة الاستعمارية لرأس المال المالي».

وهكذا فقد جعل من حقبة ١٨٨٠ – ١٩١٤ لحظة خاصة، مختلفة عن جميع اللحظات الأخرى، معتمدًا في تحليله على عدد معين من المعطيات الإحصائية. وقد أعاد المؤرخون الاقتصاديون تناول المسألة مستندين إلى أدوات قياس اقتصادي أكثر تطورًا بكثير. وقد بينوا بالأخص أن الاستثمارات الأوروبية في العالم الكولونيالي بمعناه الدقيق، أي المسود على أثر فتح عسكري، هي أضعف بكثير مما في البلدان غير الأوروبية المستقلة: روسيا، أميركا اللاتينية، الإمبراطورية العثمانية، الصين. ومن نواح متنوعة، تشكل هذه المناطقُ الإمبراطوريةَ «غيرَ الرسمية» لبريطانيا العظمى – لكن هذه الفكرة تقبل الجدل، بقدر ما أن بريطانيا العظمى ليست غير الفاعل الرئيسي في الاستثمارات الأجنبية وبقدر ما أن دورها يميل إلى الهبوط في الحقبة المسماة بالحقبة الإمبريالية.

وإذا كان هوبسون قد حالفه الصواب في وصف الأهمية المتزايدة التي يكتسبها في عصره تصدير رؤوس الأموال، فإنه لم يدرك أن خارطة الاستثمارات مركبة، بشكل شديد العمومية، على خارطة التجارة. وبعبارة أخرى، فإن الجزء الأكبر من الاستثمارات إنما يتم بين بلدان مصنّعة بالفعل وفي وضع منافسة

اقتصادية ظاهري. لكننا نجد أنفسنا بالأحرى أمام وضع تداخل للمصالح الاقتصادية مع انبثاق المشاريع الاستثمارية الأولى ذات التوجه متعدد الجنسيات.

والحقيقة الرئيسية، التي أدركها المعاصرون جيدًا، هي تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الأخير للقرن التاسع عشر، قبل تدشين الثورة الصناعية الثانية المرتبطة بالكهرباء والمحرك الذي يعمل بالاحتراق الداخلي. و«اللحظة الإمبريالية» تتماشى مع حقبة الكساد التي بدأت في سبعينيات القرن التاسع عشر كما تتماشى مع حقبة النمو القوي المكّونة لـ«العصر الجميل». ومن ثم فلا يمكن مماشاتها مع مجرد حقبة الكساد وصعود الحمائية في البلدان القارية الأوروبية والأميركية الشمالية. والحال أن نسخة منها تستحق الانتباه إنما تجمع بين الحمائية وقاعدة الذهب ودولة الرعاية الاجتماعية، ما يفرض الحاجة إلى أسواق محمية، ومن ثم اللجوء إلى الإمبريالية(1). لكن هذه الأسواق المحمية، عندما تكون موجودة، إنما تعد هامشية، في الممارسة العملية.

ثم إنه تنطرح مشكلة تتعلق بالتواريخ. فالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية قد تكونت في جانب كبير منها قبل عام ١٨٨٠، والفتوحات المميزة لعصر الإمبريالية نفسه هي فتوحات لمناطق جد فقيرة حتى وإن كان بالإمكان اعتبارها مصدرًا لمواد أولية. أمّا من حيث كونها سوقًا، فإن أهميتها ليست جد كبيرة.

وقد أُشيرَ بالأخص إلى أن الاستثمار الكولونيالي يتماشى بالأحرى مع حقب النباطؤ الاقتصادي (وأبرزها حقبة ما بين الحربين) وأن حقب النمو الاقتصادي القوي تترافق بالأحرى مع عدم الاستثمار الكولونيالي، حيث إن العائدات التي يتم الحصول عليها في المتروبول أعلى من تلك التي يتم الحصول عليها من المجال الكولونيالي. و«الأعوام الثلاثون المجيدة» هي أيضًا أعوام تصفية الاستعمار شبه الكلية. وأخيرًا، فإن التجارة الكولونيالية قد عادت بالفائدة، بالأخص، على

---

(1) Karl Polanyi, *La Grande Transformation, Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Paris, Gallimard, 1983, p. 273 et suivantes
صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٤٤.

مشروعات استثمارية «متوسطة» ذات رأس مال عائلي، بأكثر مما عادت بالفائـدة على الاحتكارات الصناعية والمالية الكبرى.

ومسألة الاستثمار في العالم المسود ولكن غير المستعمَر أكثر تعقيدًا. فالبلدان المعنية قد انخرطت، لكي تحافظ على وجودها، في سياسة بناءٍ لدولةٍ حديثة وفـق النموذج الأوروبي. والدفاع عن أراضيها يفرض عليها بناء جهاز عسكري يفـوق إمكاناتها المالية. ومنذ مستهل خمسينيات القرن التاسع عشر، تضطر الدولـة إلـى تمويل نفسها بالحصول على قروض ضخمة بشكل متزايد باطراد في حين أن قيمة «توقيعـ»ـها تنحط، ومن هنا صعود معدلات الفائدة إلى مستويات شبه ربويـة. والاختلالات النقدية في الشطر الثاني للقرن التاسع عشر – مع التخلي التـدريجي عن معدنية الذهب/ الفضة لصالح معدنيةٍ واحديةٍ قائمةٍ على الذهب- تـؤثر أيضًـا على هذا الاحتياج إلى القروض. وعندما يجيء الإفلاس الذي لا مفر منه، تتـولى الدول الأوروبية الدفاع عن رعاياها الحائزين للأنصبة وتنشئ صناديق دَين تستولي على الجانب الرئيسي من موارد الضرائب. ومن الواضح تمامًـا أن هـذا وسـيلة إضافية للسيطرة، لكن هذه الصناديق تقوم في الوقت نفسه بتنظيم الحسابات وتـدير تحويلات القروض، ما يؤدي إلى هبوط معدلات القروض بأكثر من النصف قياسًا إلى الحقبة السابقة.

وفي المستعمرات، تضمن الدولة المتروبولية القروض التي تخدم الإنماء، مـا يجر إلى موازاة هذه السندات بالسندات التي تصدرها الدولة المعنية بشكل مباشـر. وفي هاتين الحالتين، فإن السيطرة المباشرة أو غير المباشرة إنما تجد ترجمة لهـا في انخفاضٍ مهم لتكاليف التمويل والريع المطابق. وبالمقابل، فإن البلدان المستقلة، كبلدان أميركا اللاتينية، إنما تتعرض دومًا لخطر الإفلاس ويتعين عليهـا أن تـدفع ثمنًا أغلى للحصول على رؤوس الأموال.

وبعيدًا عن القروض الموجَّهة إلى تشغيل الإدارة والجيش، فإن الاسـتثمارات المسماة بالاستثمارات الإنمائية إنما تتركز على إقامة شـبكة مواصـلات حديثـة، موانئ، طرق، سكك حديدية، منارات، شبكات التلغراف، خطوط الترام الحضرية، و، في مستهل القرن العشرين، الكهربة والموارد المعدنية. وتبذل الدول المسـودة

كل مجهود لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية، لأنها لا تملك الإمكانات المالية لانتهاج هذه الاستراتيجية الاقتصادية بمفردها. والطبقة الحاكمة تدرك تمامًا المخاطر المتزايدة للتبعية، لكنها تنخرط في سباق سرعةٍ مُرَاهِنَةً على أن تحديث اقتصادها من شأنه أن يسمح لها في الأمد المتوسط بالتحرر من الوصاية الأجنبية.

وقد اعتقد لينين أن النظام الاستعماري كان أكثر جاذبية للاستثمارات المتروبوليتية لأن هذه الأخيرة كان بمقدورها أن تنشئ فيه حمايات واحتكارات بشكل أسهل. لكن الواقع هو أن الاستثمارات الأوروبية إنما تتجه إلى الأسواق الأكثر أهمية وهي البلدان الأكثر استقلالاً عن أوروبا والتي تملك إمكانات استقلالها: الولايات المتحدة وروسيا. ثم إنها تتجه بعد ذلك إلى بلدان أميركا الجنوبية المستقلة شكليًّا. وهي تنتقل بعد ذلك إلى البلدان المسودة فعليًا، على الرغم من كونها مستقلة شكليًّا: الإمبراطورية العثمانية، فارس، الصين. وفي جميع هذه الحالات، فإننا نجد أننا بإزاء وضع تنافسي. والهند وحدها هي التي يبدو أنها تتماشى مع التصور اللينيني، لكن اقتصادها يظل زراعيًّا أساسًا وضئيل الاندماج في السوق العالمية. ومن جهة أخرى فإن الشاغل الرئيسي للبريطانيين هو التوصل إلى توحيد السوق الهندية عبر خلق شبكة سكك حديدية كثيفة نسبيًّا.

ويبدو أن الاستثمار الأوروبي يفضل المنافسة والتعددية بدلاً من الاحتكار والحماية. ثم إن من الممكن أن يوجد تقسيم ضمني للأدوار. وهكذا فإن بريطانيا العظمى هي الشريك التجاري الأول للإمبراطورية العثمانية، في حين أن فرنسا هي المستثمر الأول في تمويل الدولة كما في مرافق المواصلات (السكك الحديدية، الموانئ، المنارات، التلغراف... إلخ). والشيء نفسه في مصر التي احتلها البريطانيون في عام ١٨٨٢، فالفرنسيون هم المستثمرون أصحاب الصدارة كما يحتل البلچيكيون هناك مكانة مهمة. بينما يلعب البريطانيون هناك بالأحرى دور ضامنين للاستثمارات الأوروبية. وفي أواخر القرن التاسع عشر يبدو أن هناك انبثاقًا لكونسورتيومات دولية مهمتها استغلال البلدان المسودة، لكن هذه المحاولات تفشل جرَّاء صعود التناحرات القومية في أوروبا. ونرى بوضوح أن رأس المال المالي المهيمن من الناحية النظرية إنما يظل خاضعًا لمنطق مصالح الدول (بعد

عام ١٨٧١، تتعرض ألمانيا لمنعها من أخذ أي رؤوس أموال من سوق بـــاريس) وأنه عاجز عن تجاوز الإطار القومي. وعندئذ فإنه إنما يُجَرُّ إلى منطق المعارضة القومية في الأعوام السابقة للحرب العظمى [الأولى]. وعلى غرار البروليتاريين، لا ينجح رأسماليو جميع البلدان في التوحد لمعارضة الحرب.

وكان المفهوم الحديث للإمبريالية قد صيغ في سياق تقسيم أفريقيـا السـوداء. ومن الناحية الاقتصادية، فإنها المنطقة الجغرافية الأقل ربحية في العالم، فيما عـدا الموارد المعدنية في أفريقيا الجنوبية. وتكاليف الاستغلال أعلى للغاية قياسًـا إلـى العائدات المتوقعة غير المؤكدة بالأحرى. وحتى الحرب العالمية الأولى بما في ذلك زمن الحرب نفسه، فما أن نغادر الطرق المائية الكبرى فإن الاعتماد إنما ينحصـر على الحمل البشري، وإمداده يمثل هو وحده عبئًا ضخمًا بالفعل.

وكان الفتح ممكنًا بفضل تقدم الطب «الكولونيالي» الذي ساعد على إمكانيـة الوصول إلى مناطق كانت إلى ذلك الحين عصية على الأوروبيين بسبب الأمراض المسماة بالاستوائية. وكانت الذريعة الأولى لاستكشاف القـارة «السـوداء» هـي مكافحة التجارة «الإسلامية» في العبيد، والمتمحورة على المحيط الهندي وطـرق الصحراء الكبرى، ذلك أن تجارة العبيد الأطلسية كانت قد زالت منذ ذلك الحـين، وكذلك العبودية الأميركية. وفي وعي الفاعلين، كان نشر المسيحية وتوسيع التجارة والبحث الجغرافيَ على ارتباط وثيق بهذه المكافحة للعبودية والتي تستهدف البلـدان الإسلامية هذه المرة. وقد أطيح فجأة بهياكل تبادلاتٍ وسلطاتٍ يرجع عمرها إلـى قرون عديدة. والحق أنه، مع انقضاء عام ١٨٥٠، كانت التجارة «الإسلامية» فـي العبيد قد توسعت فجأة، واتخذت طابع نهب رهيب يثير غضب الضـمائر الغربيـة وينجب أدبيات رحلات بأكملها، تبشيرية وصحافية، تتلوها في هذا الاتجاه وسـائط الإعلام الواسع الغربية الأولى.

والمحرك الرئيسي للانقضاض على أفريقيا، على الرغم من إحالاته الأخلاقية والتبشيرية، كان يتمثل في صراع على الهيبة بين الدول الأوروبية الرئيسية التي لم تشأ السماح بوقوع تفاوت خطير بينها في هذا السـباق. لقـد كـان فتحًـا جـرّاء

«تورطات» كان أهمها هو التنافس فيما بين الأوروبيين. ولو كان البلجيكيون والفرنسيون والألمان لم يظهروا هناك، لبقيَ البريطانيون بلا شك على الساحل.

ومن المؤكد أن الرهان الأول لحرب البوير كان يتمثل في الموارد المعدنية لأفريقيا الجنوبية (ربع الإنتاج العالمي من الذهب)، لكن المسارعة البريطانية إلى الاستيلاء على الجمهوريات البويرية إنما ترجع أيضًا إلى التوسع الألماني في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي الأفريقيين. وهذه الحرب، التي اتخذت الطابع الإمبريالي الأوضح، إنما تتمايز كليًّا عن جميع الحروب الكولونيالية السابقة. فالمواجهة فيها تتم بين جماعات سكانية «بيضاء»، وتكاليفها تتجاوز أي تناسب مع جميع التجارب السابقة. إذ كان على بريطانيا العظمى أن تحشد ٤٥٠٠٠٠ جندي، قتل منهم ٢٢٠٠٠، لكي تتمكن من سحق ميليشيات فلاحية قوامها ٤٥٠٠٠ رجل. وقد انفقت عدة مئات من ملايين الجنيهات الإسترلينية، وهو مبلغ هائل آنذاك. والحال أن فظائع الصراع المعادي للقوى التي تخوض حرب العصابات، مع ابتكار معسكرات الاعتقال، قد عزلتها في أوروبا على المستوى الأدبي، مع انتشارٍ شبه عالمي لرُهاب الإنجليز. إلاَّ أنه يجب قول أن الضحايا كانوا من أصول أوروبية. والفارق صارخ عندما نقارنه بفتح السودان تحت قيادة كيتشنر في عام ١٨٩٨. فهذا الفتح قد مولته مصر المسودة وكان الجيش الفاتح يتألف من ٨٠٠٠ جندي بريطاني و١٧٠٠٠ جندي مصري خلال معركة أم درمان الحاسمة في عام ١٨٩٨. وكانت خسائره ٤٨ قتيلاً و٣٨٢ جريحًا في مقابل ١٠٠٠٠ قتيل و١٣٠٠٠ جريح في المعسكر الآخر.

وقد أمكن القول عن حق بأن حرب البوير، التي بدأت في عام ١٨٩٩، كانت افتتاحية حروب القرن العشرين العظمى.

الفضاء العثماني

الفضاء العثماني فضاء مسود بشكل واضح، لكنه فضاء مسود لأوروبا بشكل جماعي، مع مشاركة إضافية من جانب الولايات المتحدة. ولابد من أن نأخذ في الحسبان قواعد التوازن الأوروبي لفهم ذلك. فهذا النظام، السابق بكثير على الثورة

الصناعية، إنما يتمثل في معارضة قيام سيطرة دولة واحدة على المجموع الأوروبي وذلك عبر بناء تحالفات ضد المحاولات المتعاقبة للهيمنة من جانب دولة أوروبية عظمى واحدة. ومنذ القرن الثامن عشر، تتضمن معاهدات الصلح الأوروبية بعدًا كولونياليًا يجعلها تسويات ذات أهمية عالمية. وما أن تثار، في الثلث الأخير من ذلك القرن، المسألةُ الشرقية، أي مسألة مصير الإمبراطورية العثمانية، يحدث إسقاطٌ للتوازن الأوروبي على مجمل العالم القديم.

والدفاع البريطاني عن طريق الهند البري، وهو طريق افتراضي لا يجتازه عاقل، واستحالة تقسيم الإمبراطورية العثمانية بشكل ودي، هما الفرصة الأفضل لبقاء العثمانيين. ولابد لهم من أن يدفعوا ثمن ذلك بشكل فادح عبر الخضوع. والخسائر الترابية محدودة وسيرورة تشكل دول بلقانية تستغرق نحو قرن، بين التمرد اليوناني في عام ١٨٢١ والحرب البلقانية الثانية في عام ١٩١٣. وفي الشمال الأفريقي، نجد الشيء نفسه بالنسبة للولايات شبه المستقلة، بين عام ١٨٣٠ (الحملة الفرنسية على الجزائر) وضياع ليبيا في عام ١٩١٣.

ويحدث التوسع الأوروبي وفق معيار ديني ضمني. ومن غير الوارد أن تكون هناك سيطرة مباشرة على المناطق ذات السكان المسيحيين في غالبيتهم. وبحكم هذا الواقع، تفوز البلدان البلقانية بتطبيق مبدأ القوميات عليها. والبلقنةُ سيرورةُ تحقيقٍ للتجانس الإثني تدور في مرحلة أولى على حساب السكان المسلمين ثم تدور، في مرحلة ثانية، بين الجماعات السكانية المسيحية.

وبالمقابل، نجد أن أفريقيا الشمالية، حيث لا توجد جماعة سكانية مسيحية أهلية، إنما يُعَدُّ من المحكوم عليها أن تخضع للسيطرة المباشرة مع استعمار استيطاني. ولابد للمكوِّن المركزي، حيث يشكل المسلمون الأغلبية وإن كان المسيحيون يشكلون جزءًا مهمًّا من السكان، أن يبقى عثمانيًّا، بشرط إدخال إصلاحات. وفي هذا الإطار، يتشابه وضع اليهود مع وضع المسيحيين.

والإدارة الجماعية من جانب أوروبا تأخذ الشكل اليومي للتوسع المفرط للامتيازات والحمايات القنصلية والحمايات الدينية. وبشكل دوري، تتولى مؤتمرات

السفراء إدارة الأزمات المهمة أما المؤتمرات الأوروبية فهي تسجل وتقرر التحولات الكبرى.

وتخذ الإمبريالية معنى دقيقًا في هذا القرن التاسع عشر الممتد من عام ١٨٢٨ (تسوية الأزمة اليونانية مع تدخلات عسكرية أوروبية) إلى ١٩١٤. ولا نجد عملاً مباشرًا من جانب متروبول على مستعمرة، بل نجد تعددية متروبولات متنافسة أو مشتركة تشكل هيمنة جماعية. واستخدام الإحالة الأوروبية كهوية جماعية يشكل بحد ذاته البرهان على ذلك: التوافق الأوروبي، العمل باسم أوروبا (كما يبين ذلك التدخلُ الفرنسي في لبنان في عام ١٨٦٠)، مؤتمر السفراء. وتصبح الدولة العثمانية منظم أشكال النفوذ المتناقضة هذه وتجيد اللعب عليها كي يتسنى لها البقاء. ففي كل لحظة يتعرض فيها مصير الإمبراطورية للخطر، تراهن الدبلوماسية العثمانية على التعددية الأوروبية وعلى تنافساتها. ومنطقها هو توريط الدول الكبرى في اللعبة المحلية، بهدف تحييدها بشكل مقابل.

وفي عام ١٩٠٣، ينخرط عبد الحميد في برهانٍ رائعٍ على سياسة التوريط هذه عندما يتوجه بالخطاب إلى سفير فرنسا معربًا عن أسفه للأفول المفترض للنفوذ الفرنسي في سوريا:

أعتقد أن من واجبي [...] أن أقول لسعادتكم، بصفة ودية تمامًا، أنني عاينت، منذ بضع سنوات، وليس دون أسف، أنه في حين أن نفوذ بعض الدول العظمى لم يكف عن التعاظم في سوريا، فإن نفوذ فرنسا قد ضعف: وهذا الضعف ليس من شأنه إلاَّ أن يثير عندي مخاوفَ مشروعة.

فالواقع أن النفوذ الفرنسي قد وازن في هذه المنطقة نفوذ الدول العظمى الأخرى كلها مجتمعة وقد حافظ، من ثم، على توازنٍ أعتبره ضروريًّا لمصالح حكومتي وهو ينذر بأن يُهدم اليوم لصالح منافسيكم. ثم إنني قد رصدتُ دومًا، دون انزعاج، العمل الذي مارسته فرنسا ومازالت تمارسه في سوريا، مدركًا أنه ينبع من مشاعر الحكومة الفرنسية ومن مبدأ سياستها التقليدية تجاه إمبراطوريتي والذي يتمثل في الحفاظ على الوضع القائم وعلى وحدة الأراضي العثمانية. وأنا لا أجهل أن ما يفكر فيه منافسوكم هو شيء مختلف تمامًا ؛ ومثال مصر حاضر لكي يذكرني بذلك(٢).

(2) 13 septembre 1903, Ministère des Affaires étrangères, nouvelle série, Turquie, Syrie-Liban, CIX, 105.

وكلما استثمرت الدولُ الأوروبيةُ في اقتصاد الإمبراطورية، أصبحت بحاجة إلى صون هذه الأخيرة. والاستقلالات البلقانية، بل الفتح الاستعماري، تترجم نفسها في اختزالٍ حتمي لأدوات الهيمنة الجماعية (الامتيازات، الحمايات، الحمايات الدينية) والدول العظمى مدركة لذلك كل الإدراك. ومن شأن الحل أن يتمثل في التوجه نحو تقسيم ترابي لمناطق نفوذ، أي لصدارة اقتصادية. ويُعَايَنُ هذا التطور في الأعوام السابقة مباشرة للحرب العالمية الأولى، لكنه يظل جزئيًا عشية الحرب المباشرة. ثم إنه يتم «وديًا» عبر لعبة اتفاقات وتسويات. وبالنسبة للحكومة العثمانية، لا يكمن الخطر في السيطرة الاقتصادية، على الرغم من أن ثوار حركة تركيا الفتاة الموجودين في السلطة اعتبارًا من عام ١٩٠٨، كان لديهم مشروع بالتخلص من هذه السيطرة في الأمد الطويل، بل يكمن الخطر في الدعم الأوروبي للمطالبات بإدخال «إصلاحات» في الولايات «الأرمنية» والتي كانت تهدد بأن تقود إلى بلقنة للأناضول.

وإذا كانت الإمبريالية عملاً جماعيًا وكان الاستعمار الاستيطاني مشروعًا يعتمد على تعدد أصول جغرافية، فمن الممكن أن نفهم بشكل أفضل كيف يندرج المشروع الصهيوني في المشهد اعتبارًا من عام ١٨٨٠. فمنظموه يجيدون استخدام أدوات الهيمنة لصالحهم، على الرغم من المقاومات التي يبديها جهاز الدولة العثمانية. وبالمثل، في مسألة الهجرة، فإن فك الارتباط بين المتروبول والاستيطان إنما يبلغ حده الأقصى. وإذا كانت الصهيونية مشروعًا قوميًّا وتحريريًّا لليهود الأوروبيين، فإن هذا المشروع لا يمكنه أن يتحقق إلاَّ في الإطار الذي حددته الإمبريالية الأوروبية، الشرط المسبق لوجوده.

والكتابة التأريخية الإسرائيلية تتخبط في مشاحنات عقيمة فيما يتعلق بهذا الموضوع حين تزعم أنه لا وجود في فلسطين لمتروبول ومستعمرة، أي حين تخلط بين الإمبريالية والاستعمار الاستيطاني، وهما ظاهرتان مختلفتان على الأقل. وفي كل مكان وُجِدَ فيه استعمار استيطاني أوروبي، جرى خلق جماعة سكانية متمايزة تميل إلى التحول إلى شعب، بالمعنى السياسي للمصطلح، في حين أن الإمبريالية تكون أكثر وجودًا في نهاية المطاف في الأماكن التي لا يوجد فيها

استيطان، فهي عمل جماعي من جانب أوروبا بأكثر من كونها إسقاطا وحيدًا من جانب أحد المتروبولات. ومن ثم فإنه يجب فصل الإمبريالية عن الواقع الاستعماري بمعناه الدقيق ويجب النظر إليها بشكل مستقل عن تكوين إمبراطورية.

وهنا أيضًا، تظهر الصهيونية بوصفها ظاهرة مجاوزةٍ للحدود. فهي إن كانت نزعة قومية، فإن عليها أن توجد في آن واحد شعبًا وأرضًا ولغة وثقافة في حين أن النزعات القومية الأخرى تتمتع من الأصل على الأقل بعناصر مهمة في هذه المجالات. وبالمثل، فهي إن كانت استعمارًا استيطانيًا، فإنها توسع إلى أبعد حد ممكن تعددية المتروبولات والتنوع الجغرافي للقادمين. وبما أنها غريبة عن المنطقة التي تحاول الاستيطان فيها، بالرغم من نجاحاتها التي لا جدال فيها، فسوف تكون بحاجة دومًا إلى الاعتماد على الخارج. وما تضطر إليه أولاً هو أن تتحمل بنفسها أعباء دور المتروبول الغائب في تمويل الاستعمار الاستيطاني لأن هجرة البشر إلى فلسطين، بأكثر مما إلى أي مكان آخر، إنما تتطلب استثمارات مالية ضخمة، خاصة في الزراعة. وفي مواجهة ردود الفعل الرافضة، فسوف يتعين عليها دومًا التمتع بواحد أو بعدة حماة خارجيين لكي تتمكن من الحفاظ على وجودها.

عصر الإمبريالية

لا جدال في أن أعوام ١٨٨٠ – ١٩١٤ تشكل عصر الإمبريالية. وسرعان ما عرَّفها المعاصرون بهذه الصفة. وهي تتوافق مع استكمال فتح أفريقيا الشمالية والسيطرة على مجمل أفريقيا السوداء وتعاظم إمبراطورية الهند البريطانية وسيطرة فرنسا على الهند الصينية. والحال أن وقع التلوين على الخرائط الجغرافية كان مثيرًا، لكن الأثر على الاقتصاد الفعلي كان هامشيًا. فالإمبريالية لم تسهم إلاَّ بالقليل من حيث توفيرها منافذ لتصريف سلع صناعات المتروبولات. ويظل العالم المسود خاضعًا في معظمه للإمبريالية الجماعية للبلدان الصناعية. وهو يبدأ في التزود بنخبة حديثة تمارس المهن «الأوروبية» (كالمهندسين والأطباء ومختلف المهن الحرة). ويلعب المبشرون المسيحيون دورًا كبيرًا في تكوينهم، عبر التعليم العالي

خصوصًا. وهذه النخب الحديثة الآخذة بالتكون هي الساحة الأنسب لانتشار نزعة قومية تمثل مطالبة بالاستقلال عن الغربيين وتمثل في نهاية المطاف مشروعًا قوميًا يستند إلى أساس ترابي. وفي مستهل القرن العشرين، نجد أن الفكرة الثورية التي تجمع بين النزعة القومية والليبرالية إنما تدخل الممارسة السياسية: الثورة الفارسية، ثورة تركيا الفتاة، الثورة الصينية. ونظل في مرحلة الجمعيات السرّية من النمط الكاربوناري بأكثر مما في مرحلة أحزاب سياسية لها قوامها المحدّد. ونحن نجد هذه الجمعيات منتشرة من الدولة العثمانية إلى الصين. وهي تلعب دور الرحم لجيل سياسي بأكمله سوف يصوغ التاريخ الإقليمي للشطر الأول من القرن العشرين.

وقد ربط هوبسون وشومبيتر بين الإمبريالية وقومية عصر الجماهير. فمن الواضح أن الهيبة القومية موضع رهان مباشر في المواجهة الإمبريالية. وأزمة فاشودة تزيد من حدة الشعور القومي في فرنسا وفي بريطانيا العظمى. والسياسة العالمية لألمانيا فلهلم الثاني تتغذى على الإحباط المتمثل في تأخرها في الوصول إلى الاقتسام الإمبراطوري وسوء حظوظها فيه. وإنه لشيء مميّز تمامًا أن يكون هذا الإحباط القومي هو محرك السياسة. فمن الناحية الاقتصادية، تُعَدُّ ألمانيا الإمبراطوريةُ بلدًا صناعيًا عظيمًا وقوة تجارية عظمى، لكنها تفتقر إلى القدرة على تصدير رؤوس الأموال، الأمر الذي يضعها في مركز ضعف قياسًا إلى فرنسا وبريطانيا العظمى، اللتين تجعلان منه أداة من أدوات سياستهما الخارجية.

على أننا نجد في أفريقيا السوداء بالفعل سياسة احتكارات وشركات ذات امتيازات[٣]. والمثال الأشهر هو دولة الكونغو الحرة، التي سوف تصبح في عام ١٩٠٨ الكونغو البلچيكي، وعمل رجل كسيسيل رودس في أفريقيا الجنوبية. وهذا الخرق للمساواة في الوصول إنما يجري تبريره بضرورة تغطية نفقات الفتح والإدارة والإنماء، وهو ما يؤول إلى اعتراف بأن الفتح الاستعماري لا يعود على الفاتحين بربحية، في الأمد المباشر على الأقل. وخصوصية اقتسام أفريقيا هي

(٣) شركات تحوز امتيازًا مكتوبًا من الحكومة يمنحها حق التجارة مع بعض الحقوق والامتيازات.

بالفعل تكلفة الفتح والإدارة والإنماء، والتي تقود المستعمرين إلى العودة إلى أشكال السخرة في حين أن الدافع الأول للكشوف الجغرافية كان يتمثل في مكافحة الـــرق والحال أن العمل الذي قدم نفسه في البداية على أنه عمل تمديني كان، مـــن نـــواح كثيرة، تقهقرًا واسعًا. وقد جرت «تهدئة» أفريقيا و«تنميتهـــا» باســـتخدام أســـاليب الترويع والإكراه، التي أُدينت على الفور في أوروبا، سواء أكان ذلك بالنسبة لدولة الكونغو الحرة أم بالنسبة لأفريقيا الجنوبية.

والشعور القومي هو محرك سياسة القوة. وامتلاك إمبراطورية يساوي ضمانَ وجود عالمي يجازف بالتعرض للإبادة في حالة نشوب حرب أوروبية. وتكمن قوة بريطانيا العظمى في سيطرتها علـــى طـــرق المواصـــلات البحريـــة والكـــابلات التلغرافية. وفي حالة نشوب حرب ضدها، فإن كل دولة أوروبية عظمى سوف تجد نفسها محصورة في الإطار الجغرافي لأوروبا القارية وسوف يجري فصلها عـــن منظومة العولمة الأولى. وقد فهمت فرنسا ذلك تمامًا لحظة فاشودة وأخذته ألمانيـــا الإمبراطورية في الحسبان عندما أعربت عن تعاطفاتها مع البوير.

والهدف الأول للسياسة العسكرية البحرية الطموحة التي تنتهجها ألمانيا ڤلهلـــم الثاني هو التحرر من السيطرة البريطانية على البحار. وقد ترتب على هذه السياسة سباق تسلح بحري كان أحد الأسباب الرئيسية، من الناحية الچيوسياسية، في نشوب الحرب العالمية الأولى. والمسألة ليست مسألة المزاحمة المحتملة للبحرية الحربيـــة البريطانية في جميع بحار الكرة الأرضية، بل مسألة خطر أن تتمكن ألمانيا من أن تؤمّن لنفسها تفوقًا قويًا في بحر الشمال والاستفادة من هذا التفـــوق للقيـــام بغـــزو لبريطانيا العظمى التي لا تتمتع بجيش بري كبير. ولذا يتعين على إنجلتـــرا هجـــر «عزلتها الرائعة» وتسوية حساباتها مع منافسيها الاستعماريين الآخرين (اليابـــان، فرنسا، روسيا) لكي تتمكن من التصدي لهذا التهديد الأوروبي. وهي تجد نفسها في موقع تحكيم بين أمن المتروپول والحفاظ على الإمبراطورية الاســـتعمارية. ومـــن الأرجح أن سباق التسلح هذا في مستهل القرن العشرين قد كلفها تكلفة أضخم مـــن تكلفة كل سياستها الاستعمارية في القرن السابق، كما يشهد علـــى ذلـــك المجهـــود الضريبي الذي صار ضروريًا والاعتماد على مشـــاركة الـــدومينيونات. وإذا مـــا

كسبت ألمانيا سباق التسلح هذا، فسوف يكون بوسعها أن تطالب في نهاية المطاف بإعادة توزيع جديدة للأراضي الكولونيالية، لكنها لم تطرح قط هذا المطلب طرحًا واضحًا. ويبدو أن «السياسة العالمية» التي انتهجها ڤلهلم الثاني تنتمي إلى سياسات الهيبة القومية بأكثر من كونها تعبيرًا عن مصالح اقتصادية. وشأن كل سياسة من هذا النوع، فإنها تتمتع بميزة لا جدال فيها قوامها تعزيز الوحدة الداخلية وإزاحة الصراعات الاجتماعية إلى المستوى الثانوي.

وهنا أيضًا تظهر الإمبريالية بوصفها مشروعًا سياسيًا بأكثر من كونها واقعًا اقتصاديًا. فهي تنطلق، في البلدان الصناعية الكبرى، من تمجيد النزعة القومية في عصر الجماهير. وهي تجد تعميمًا لها في تمثيلاتها، وأشهرها البزة البحرية التي يرتديها أبناء البورچوازية. وخطابها هو خطاب «رسالة عالمية» للأمة المعنية. وهكذا تتمتع الإمبراطورية البريطانية بإيديولوچية «عبء الرجل الأبيض» الذي مجَّده كيپلنج، وهو نوع من الاستبداد المستنير لمساعدة السكان الأصليين المنكرين للجميل، أمَّا فرنسا فهي تتحدث عن «رسالة تمدينية» تنطوي على نشر الثقافة الفرنسية المعتبرة مدخلاً إلى العالمية. وتتحدث ألمانيا عن نشر ثقافتها والحفاظ على جرمانيتها. بينما تتحدث الولايات المتحدة عن «قدرها الجلي» خلال توسعها القاري.

وهذه الخطابات كلها تستلهم الأفكار الداروينية الجديدة عن الصراع من أجل البقاء والتي جرى نقلها إلى مستوى الأمم. وحرب الأجناس ليست بعيدة لكنها في البداية حرب بين أجناس أوروبية متنافسة (أنجلو – ساكسونية، جرمانية، لاتينية، سلاڤية) قبل أن تكون حربًا بين أجناس سائدة ومسودة. ويتحدث المشجعون على التوسع الاستعماري عن استيطان الأراضي الجديدة التي سوف تتجلى فيها العبقرية القومية في بعث طاقتها المهمة. والوهم كامل. فمن الناحية العملية، كانت المتروپولات قد كفت عن أن تكون المسهمة الرئيسية في المجهود الاستيطاني. وقد قلنا أن الكتائب الأوفر عددًا إنما تأتي من الهوامش الأوروبية، من البلطيق إلى البحر المتوسط مرورًا بالشرق الأدنى، ومن هنا التساؤل عن قيمة هذه «الخامة البشرية».

ومعاداة الحركة الاشتراكية الدولية للإمبريالية قبل ١٩١٤ إنما تحيل إلى هذه الوحدة بين الإمبريالية والنزعة القومية، التي تنطوي على خطر نشوب حرب أوروبية، بأكثر مما تحيل إلى تعاطف حقيقي مع قضية الشعوب المسودة. ويجري شجب الاستعمار، إلاَّ أنه لا يجري التفكير في إلغاء فوري للمستعمرات في حالة نشوب ثورة أوروبية. إذ يجري الحديث بالأحرى عن وصاية اشتراكية، فاعلة للخير بحكم طبيعتها لأنها تمثل الحضارة الأوروبية الحقيقية، قبل التحرير النهائي للشعوب المستعمَرة. وهناك وهم سياسة كولونيالية ذات وجه إنساني من شأنها أن تحل محل سياسة بورچوازية. والحال أن التركيز على الاقتصاد إنما يسكت مرة أخرى عن الدافع القومي.

وأسباب الحرب العالمية الأولى متعددة، لكنها تنتمي كلها إلى تمجيد الطاقة القومية وإلى المنافسة الچيوسياسية. والتعارض الفرنسي – الألماني يرتبط بمسألة الألزاس واللورين، بينما يرتبط التحالف الفرنسي – الروسي باختلال التوازن جَرَّاء الصعود الجبار للقوة الألمانية. وكانت المنافسة البحرية من حيث الأساطيل الحربية بين بريطانيا العظمى وألمانيا العنصر المقرِّر لتشكل التحالفات التي ستقود إلى الحرب. وفي عام ١٩١٤، كان الجانب الرئيسي من المنازعات الاستعمارية قد سويّ وديًا والأهداف الحربية في الأعوام التالية لن تتعلق بالمسائل الكولونيالية إلاَّ بشكل إضافي. فألمانيا الإمبراطورية مهتمة بسيطرةٍ تمتد إلى مجمل أوروبا الوسطى بأكثر من اهتمامها بتوسعٍ فيما وراء البحار.

وقومية الشعوب والنخب هذه تجد ظهورًا آخر لها في العالم المسود. فالوصاية الجماعية للبلدان الصناعية تميل إلى التحول إلى تنافسات على النفوذ ثم إلى اقتسامٍ لمناطق متميزة في الدولة العثمانية وفارس والصين. وفي هذه المجالات، فإن اتفاقات الحل الوسط قد عُقدت، هنا أيضًا، في الشهور الأخيرة لزمن السلم.

وطبيعي أن المسائل الكولونيالية، بالمعنى الواسع للمصطلح، قد أثرت على المشاعر القومية إلاَّ أن الأزمات، من فاشودة إلى طنجه أو أغادير، كانت ذرائعَ بأكثر مما كانت أسبابًا. ونرجع من ذلك إلى حقيقة أن انقسام أوروبا إلى تحالفات

متناحرة، مصحوبة عند الجميع بنزعة قومية متشددة، قد حال دون تحول للرأسمالية يتجاوز الإطار القومي، كما تشهد على ذلك إخفاقات تشكيل كونسورتيومات دولية.

وقد حاول المؤرخون الماركسيون تفسير هذه الاستحالة لتجاوز الرأسمالية إطار الدولة القومية بتفاوت تطور الرأسمالية بحسب كل دولة والتفاوتات الزمنية لسيرورة التصنيع. ومن ثم فهم يقعون في تناقض عندما يؤكدون أن هذه الدول كلها قد بلغت أعلى مراحل الرأسمالية. وإذا كان الإطار لقومي ثانويًا، لأمكن للرأسمالية أن تتخلص منه بسهولة وأن تصبح متعددة القوميات بالفعل. وعندئذ كان يمكن أن تظهر إمبريالية موحَّدة في مواجهة بقية العالم. إلاّ أنه إذا كانت الرأسمالية في شكلها الإمبريالي تنطوي على الحرب بين دول صناعية، فإن هذا يعني الاعتراف بأن إطار الدولة القومية أهم من تطور نمط الإنتاج. وبالمقابل، يمكننا اعتبار أن التصنيع الرأسمالي، وهو التصنيع الوحيد الموجود قبل ١٩١٤، ينطوي على «تصنيعٍ حربي» يؤدي إلى حرب كلية لا تخلق بعدُ مجرد مواجهة بين الجيوش وحدها، بحسب صيغة كارل شميت المثالية، وإنما مواجهة بين مجتمعات أسيرة حرب حتى الموت. ومن المعروف أن القادة الأوروبيين الذين جَرّوا بلدانهم إلى هذا الصراع حتى الموت في ١٩١٤ لم تكن لديهم أي فكرة عن الشكل الذي سوف تتخذه هذه المواجهة بعد مُضيٍّ بضعة أشهر. وكانوا يعتقدون محقين أن الاقتصاد الليبرالي لن يمكنه أن يتحمل طويلاً حربًا بهذا الاتساع ورتبوا على ذلك أن الحرب سوف تكون قصيرة وفي نهاية المطاف سارّة.

الإمبريالية والثقافة

ترافقت السيطرة الاستعمارية مع انتشار الفكر العنصري، خاصة في الشطر الثاني للقرن التاسع عشر. وهذه السيرورة معقدة ومتباينة بحسب الأوضاع. فالحرب الكولونيالية قد أفلتت بالكامل من سيرورة «تمدين الحرب» المميزة للقرن التاسع عشر. والصليب الأحمر لا يملك سبيلاً إلى الوصول إليها. وكان الترويع أداة الفتح، خاصة في الجزائر، لكن البريطانيين قد لجأوا هم أيضًا إلى الترويع

خلال الانتفاضة الهندية في عام ١٨٥٧. والاستعمار الاستيطانيُ ينشئ تناحرًا مميتًا بين الشعبين المتواجهين. وبما أن الشعوب قد أشيع أنهـا «غيـر متمدنـة»، فـإن [الفاتحين] يضطرون إلى التصرف بشكل بربري معها (لاشك أنه كان ليقال اليـوم أن هذه الشعوب غير ديموقراطية...).

وتمثل أيرلنده حالة خاصة. فالقوام الرئيسي للمستعمرة الاستيطانية يسـبق الثورة الصناعية ومسألة الأرض تحيل إلى تكوين نبالةٍ «أنجلو- أيرلندية» أقـرب إلى النظام القديم مما إلى المجتمع الحديث. وفي الشطر الثاني للقرن التاسع عشـر، يستشرف النضالُ القومي حركاتِ تصفية الاستعمار في القـرن العشـرين خـارج أوروبا. والحال أن التدابير الاقتصادية المتخذة في اواخر القـرن التاسـع عشـر، والموَّجهة إلى تسوية المسائل المتعلقة بالأرض، قد أوضحت بالأخص مـا سـوف نجده مرة أخرى فيما بعد وفي أماكن أخرى: فشل الحلـول الاقتصـادية للمشـكلة السياسية. ومن ماركس إلى لينين، تصور الاشتراكيون الأوائل أن من شأن ثـورة أيرلندية أن تكون إشارة البدء للثورة البروليتارية الكبرى في البلـدان الصـناعية. وعلى الرغم من محاولات الاستيعاب والدمج في المتروپـول، اعتبـرَ الخطـابُ البريطاني الأيرلنديين متوحشين بأكثر من كونهم أندادًا.

وقد بُنيت في العالم الكولونيالي كله حواجز عنصرية تُعَبِّرُ في الأغلـب عـن خوف الجماعة الصغيرة السائدة من جماهير السكان الأصليين الغفيرة التي تسيطر عليها هذه الجماعة. وقد قامت الإثنوغرافيا الاستعمارية بتصنيف وتبويب الشعوب المسودة ضمن منظور الحكم. فلإدارة المجتمعات لابد من معرفتها. وسوف تتميـز الإثنوغرافيا التصنيفية بالاتجاه إلى حصر الجماعات السكانية في تعريفات جامـدة للمجموعات، في حين أن هذه المجموعات، في العصور قبل الكولونياليـة، وعلـى الرغم من وجودها، لم تكن تتميز إلاَّ بحدود غائمة وغير واضحة نسبيًّا، وهو مـا سمح للأفراد بالانتقال عند الاقتضاء من مجموعة إلى أخرى. وحشـد المعـارف لتحقيق هذه المهمة إنما ينطوي على استخدام مجمل المقولات التي كان قد جـرى تطويرها من أجل التوصل إلى فهم لمكونات شعوب أوروبا، ضمن منظور حتمـي وتطوري في آنٍ واحد. وهكذا يجـري الجمـع بـين الأنثروبولوچيـا الجسـدية

والإثنوغرافيا اللغوية والتاريخ الأوروبي في مراحله القديمة والقروسطية. والحال أن كتاب *Cité antique* لفوستل دو كولانج سوف يُستخدم من جانب المستعمرين الفرنسيين لفهم قرى الهند الصينية كما لفهم الجماعات الجبلية في أفريقيا الشمالية.

وبشكل طبيعي تمامًا، فإن التصنيف الاستعماري يقود إلى جعل «البيض» المسيطرين آريين في مواجهة الجماعات السكانية الساميّة أو الآسيوية أو السوداء في مُدَرَّجٍ للقيم. والعلوم الكولونيالية هي تطبيقٌ، خارج المجال الجغرافي الأوروبي، لمعارف كانت قد تشكلت أصلاً من زاوية الحقائق الواقعية الأوروبية والأميركية الشمالية (انظر استخدام مصطلح «القوقازي»). وعنصرية المستعمِرين هي تعبير عن العلموية السائدة في أواخر القرن التاسع عشر كما أنها شرعنة لعلاقات القوى والسلطات. وهي ترتبط بذروة النزعة الحتمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تقود إلى إضفاء صفات ثابتة لا تقبل المساس بها على ما ليس سوى تعبير عن لحظةٍ من لحظات التاريخ، هي لحظة الفتح الاستعماري.

والمشكلة الرئيسية للإمبريالية الكولونيالية هي أنها تعبير عن القوة الأوروبية ونفي لتطور أوروبا في آن واحد. ففي المتروپولات، تتجه حركة التاريخ إلى تسوية الوضعيات الحقوقية وبدرجة أقل إلى تسوية الأوضاع الاجتماعية، في حين أن العالم الكولونيالي يعيد خلق هيراركيات الأوضاع التي كانت قد أُلغيت في أوروبا. وكلما زادت دمقرطة أوروبا، زاد الطابع الأرستقراطي للعالم الكولونيالي. والطابع الشخصي للقوانين، والذي كان من المتصور أن يعترف بتنوع الثقافات، إنما يبني نظامًا سياسيًّا يحكمه الاختلاف. والمبشرون – الكاثوليك، وكذلك البروتستانت على الرغم من أنهم أقل أهمية من الناحية العددية– يحلمون ببناء مدينة فاضلة ثيوقراطية، كرد فعل على سيرورة العلمنة الجارية في العالم الصناعي. ويوجد نوع من «القروسطية» الواعية إلى هذا الحد أو ذاك لدى الفاعلين في ساحة التوسع الاستعماري، المحكوم بمنطق مزدوج قوامه تحديث المجتمعات المستعمَرة والعودة بها إلى الوراء.

ولا تستطيع الإمبراطورية الوجود دون متعاونين محليين. فأفرادٌ وجماعاتٌ اجتماعيةٌ بأكملها تتكيف مع الوضع لكي تنمي مصالحها المادية الخاصة. وإلى

هؤلاء المتعاونين تحديدًا يتوجه الخطاب الإمبراطوري الخاص بالولاء (لا المشاركة من جانب مواطنين) لكيان أوسع. وهؤلاء المتعاونون هم أول من يستوعب ثقافة المسيطرين، فهؤلاء المتعاونون هم الدواليب التي لا غنى عنها لعمل النظام الاستعماري. والتطور البطيء ولكن المنتظم للتعليم الثانوي والعالي، في المتروبولات كما في البلدان التابعة على حدٍّ سواء، إنما يتيح لهؤلاء المتعاونين إمكانية الحصول على ثقافة من يعتبرون أنفسهم سادةً.

وإذا كان المتعاونون يُعَدّون، في المرحلة الأولى، مفيدين في تسيير عمل المؤسسات الاجتماعية قبل الكولونيالية والموضوعة في خدمة السلطة الخارجية، فبالاعتماد عليهم، في مرحلة ثانية، يبني المستعمرون، إن لم يكن دولة حديثة، فعلى الأقل إدارةً تتميز بالكفاءة يحتل فيها المتعاونون مراتب أدنى. ومما لا مفر منه أن مواقعهم تقودهم إلى المطالبة بالاستيعاب، وهو شيء يتناقض مع جوهرانية الإمبريالية الحريصة على تأكيد الاختلاف. وهم أسرى «غواية الغرب» التي تتحول إلى سخط مرير في حالة الرفض. والرهان الرئيسي هو أن يجدوا أنفسهم في مركز سلطة قياسًا إلى الأوروبيين.

وكان من شأن العلاقة الكولونيالية أن تكون أسهل لو جرى الاقتصار على علاقة نزاعية بين سادة ومسودين. والمسود يرى أيضًا في ثقافة السائد مدخله إلى الحداثة.

والمسألة الرئيسية هي مسألة حدود العالمية: أين يوجد الحد الفاصل بين الغربية والعالمية ؟ وإلى أي مدى يمكن المضي في طرق التغريب دون التنكر للذات ؟ ومن المفارقات أن معرفة المستشرقين الأوروبية، التي كانت حتى ذلك الحين أداة سلطة وتبرير للمشروع الاستعماري، إنما تأتي للتوِّ لمساعدة المتسائل. فالماضي المهيب يصبح وعدًا للمستقبل. والتأريخ العالمي الذي سجله الأوروبيون يعطي دورًا رئيسيًا في منشأ جميع المعارف لشرقٍ يمتد من المغرب الأقصى إلى اليابان، بل إلى ما بعدها، ويكشف عن كنوز هائلة مصدرها عصور ماضية مجهولة. وفك أسرار الكتابات القديمة يضيف آلاف السنين إلى تاريخ شعوب الشرق الأدنى. ويكشف علماء الآثار الفرنسيون للكمبوديين حضارة آنجكور المهيبة

التي كانوا قد نسوها. ويوضح العلماء الفرنسيون للفيتناميين أن ثقافتهم ليست ثقافة صينية فقط. وهكذا «يخترعون» «شخصية فيتنامية». واعتمادًا على خطاب المستشرقين، يكتشف العثمانيون الناطقون بالتركية ثراء الماضي التركي وحضارة العرب لجوستاف لو بون أحد أرحام القومية العربية. والحال أن الاستشراق الأوروبي إنما يقدم عناصر ضرورية لمرويات قومية جديدة، بما يشكل مرحلة أولية لتكوين النزعات القومية التالية. وإعادة الاكتشاف التي تعيد الإعلاء من قيمة الذات إنما تمر بتبني المعايير التاريخية لأوروبا التي قدمت أيضًا المعلومات التاريخية لإعادة صوغ الماضي.

وتتأخر أفريقيا عن ذلك جيلاً. فالانتقال إلى العالمية عبر التاريخ سوف ينتظر ردّ الاعتبار إلى المجتمعات الأولى من جانب أنثروبولوچيا ما بين الحربين العالميتين ومن جانب أنصار الزنوجة. وسوف يلعب الأفريقيون – الأميركيون في ذلك دورهم باعتبارهم مصر الفرعونية حضارة سوداء، مشاركين بذلك في مسيرة الاندراج عينها في التاريخ العالمي ومجردين البيض من أصول الحضارة. وهكذا يردون على الخطاب المعاكس الذي يتبناه المستعمِرون، المبشرون غالبًا، الذين يردون كل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المعقد في أفريقيا إلى أصل مصري أبيض مزعوم[٤]. ثم إن التقسيم الوظيفي للمجتمعات الأفريقية في منطقة البحيرات العظمى، المشابه لمجتمعات المراتب في مناطق أخرى من العالم، إنما يجري تفسيره تفسيرًا إثنيًا وعرقيًا بحسب النماذج السائدة آنذاك في الكتابة التاريخية الأوروبية. وهكذا يجري تحديد انتماءاتٍ أو أوصولٍ سامية مختلفة لبعض الجماعات الإثنية الكبيرة الأفريقية. وتبني هذه التعريفات من جانب فريق من السكان المعنيين سوف يقود إلى المجازر الرهيبة في رواندا وبوروندي في أواخر القرن العشرين.

والحال أن إعادة التعريف التعويضية إنما تقود إلى إعلان تفوقٍ روحيٍّ للشرقيين على مادية الغربيين المبتذلة. وهنا أيضًا فإن النزعات الغرائبية الأوروبية

(٤) هذه الأفكار عمّمها في أدب المغامرات واحد كرايدر هاجارد.

الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر، كنزعة الحكمة الإلهية، إنما تلعب دورًا عظيمًا في إعطاء مشروعيةٍ لهذه الأطروحة. وحول عام ١٩٠٠، تحاول ديانةٌ عالمية جديدة أن تتشكل على هذه التربة. وفيما بعد، سوف تستأنف الغاندية سلوك هذا الدرب.

ومن جهة أخرى، يدركُ المسودُ التباينَ بين خطاب المساواة السائد في المتروبولات والممارسات التمييزية التي يلجأ إليها المستعمِرون، ويبدأ في استغلال هذا التباين. وهو يدخل في علاقة حب/ كراهية تزيد من تعقيدها النزعةُ الاستيعابية لدى البعض ونزعة تأكيد الاختلاف لدى البعض الآخر.

وعندما يكف الاستيعاب عن أن يكون أفقًا يمكن أن يفكر فيه المستعمِرون، يجري الحديث عن ارتباطٍ ذي طابع أبوي. وإلى الخطر الأول المتمثل في تمرد المستعمَر يضاف خطر ثان: المطالبة بالمساواة في الوضعيات، بما يشكل نتيجة حتمية لنجاح المشروع التمديني نفسه. ويتحدد التناقض الكولونيالي بهذا التحذير الموجَّه إلى المستعمَر: كن حديثًا ولكن ابق كما أنت، كُن أقرب ولكن ليس أقرب كثيرًا. ويَرجعُ وهمُ الارتباطِ إلى أن أساسه يكمن في الحفاظ، الشكلي على الأقل، على المؤسسات قبل الكولونيالية، في حين أن منطق تكوين الدولة الحديثة يفرغها من المعنى ومن حقائقها الواقعية.

ويبدو من المستحيل تحقيق المساواة الحقوقية، فهي تطرح على الفور مسألة النزعة القومية. والمسألة الأيرلندية توضح ذلك للبريطانيين. فهذه المستعمرة، الفريدة في التاريخ لأنها أوروبية بالكامل من حيث سكانها، قد تَكَشَّفَ أن من غير الممكن استيعابها، ليس بسبب أي تباين ثقافي أو ديني، وإنما، ببساطة، بحكمِ العامل المزدوج المتمثل في عنف الاستعمار الاستيطاني والثقل الفادح للتاريخ المعيش في الحاضر. ويتذكر القوميون الأيرلنديون دومًا المجازر الإبادية التي ارتكبها المستعمِرون الإنجليز منذ القرن السابع عشر والمجاعة الكبرى في أعوام ١٨٤٥ – ١٨٥٢. ويحتفل بروتستانت أولستر كل عام بانتصارات وليم أوف أورانج في عام ١٦٩٠.

أمّا الجزائر، وهي أشبه ما تكون بأيرلنده فرنسية أبعد إلى حدٍّ ما، فهي لم تعش سوى وهم استيعابٍ يرفضُ تطبيق المساواة في الحقوق أو، عندما كان يجري منحها شكليًا، كان ينكرها في التطبيق العملي (غياب تمثيل حرٍّ لـ«العرب»، التزوير الدائم للانتخابات). وكان من المستحيل اعتبار المحافظات الجزائرية جزءًا من المتروپول. وقد جرى الانحباس في «صراع أجناس» عَبَّرَ عنه توكفيل منذ الأعوام الأولى للفتح.

وقد أثبتت أيرلنده والجزائر استحالة امتداد المتروپولات في سياق استعمارٍ استيطاني يفضي إلى انحباس السكان المعنيين في مواجهة قاتلة. وفي البلدان الجديدة، أدت الإبادة وعدم التناسب العددي إلى القضاء على أي مطلب قومي من جانب السكان الأصليين الذين، في أفضل الحالات، جرى عزلهم في «مناطق خاصة».

والحال أن الحديث عن «مجتمعات إمبراطورية» قبل ١٩١٤ إنما يعد إساءة استخدام للّغة فيما يتعلق بالمتروپولات. فإذا كانت جماعاتها السكانية يخالجها الشعور، الذي غذته المدارس إلى حد بعيد، بأنها تنتمي إلى كيانات أوسع، فإنها لم تكن معنية، إلاّ بشكل جد هامشي، بالهجرات، ومن هنا قوة النزعة الغرائبية التي تمثل قطيعة مع المألوف اليومي. وعندما تقوم المعارض الدولية أو الكولونيالية بتصوير المستعمَر، فإن هذا الأخير إنما يجري تعريفه بأسلوب حياته ضمن منظور ثقافي أو أنثروپولوچي. ويجري عرض إعادات تكوينية للآثار المحلية العظمى (المعابد، القصور)، ومشاهد من الحياة اليومية الحضرية أو الريفية. وبالنسبة للجماعات «البدائية» يجري المضي إلى حدِّ إنشاء «حدائق حيوان بشرية» سوف تبرزها الكتابة التأريخية اللاحقة. والحال أن ما نعتبره اليوم محقّين عَرْضًا شائنًا كان يجري النظر إليه آنذاك على أنه مشروع تثقيف علمي، موجَّه إلى الجماهير كما إلى الجمهور المثقف (وهكذا نجد في المتاحف الإثنوغرافية كمتحف الإنسان في باريس بعض المعروضات، من بينها رفات بشرية). وهذه المعارض استعراض للقوة القومية وتكريس للعلم السائد آنذاك.

التوحش والشمولية

اقتفاءً لأثر حنه أرندت، يجعل مؤرخو اليوم من الإمبريالية أحد أصول الشمولية، خاصة الشمولية اليمينية، لأنها تمزج في آن واحد بين فكرة السيطرة وفكرة اللامساواة مع شرعنةٍ لاستخدامٍ عنفٍ تحظره في أوروبا شريعةُ الأمم. فهناك اعتقادٌ بأن المستعمَر لا يفهم، بحكم طبيعته، سوى استخدام القوة. وبمعنى ما، كانت الإمبريالية، أو الاستعمار على أي حال، مدرسة «توحش» للأوروبيين وقد ارتد هذا التوحش بعد ذلك ضدهم في الشطر الأول للقرن العشرين. لكن الشعب الذي كان محرومًا من المستعمرات وإمبراطوريات ما وراء البحار هو الذي كان الصانع الرئيسي لهذا التوحش ضد الأوروبيين الآخرين في عهد الرايخ الثالث النازي.

والحال أن العنصرية الألمانية لم تتطور إلاّ بشكل جد ثانوي في النظر إلى الشعوب المسماة بالملونة. وكان الأعداء العرقيون بالدرجة الأولى هم اليهود والسلاف واللاتين، الذين جرى اتهامهم من زوايا مختلفة بأنهم ممتزوجون بالآسيويين والسود. وقد تأسس الخطاب على الصدارة المطلقة لأصالةٍ ريفيةٍ عرَّضَها التحديثُ للخطر. ومن هنا الدفاع عن «شعب» (Volk) الأرياف، ملاذاتَ الفضائل الأصيلة، وشجب التحول الحضري الذي يستأصل جذور الهوية. وكما هي الحال غالبًا، فإن البحث عن أصالةٍ أوليةٍ قد تحول إلى نفيٍ لأكثر من ألف وخمسمائة عام من التاريخ. لكن الوثنية الجديدة النازية لا صلة لها بالتاريخ الكولونيالي، فهي تهديد للمسيحية في مجملها من خلال شجب اليهودية. والحال أن إيديولوجيي النزعة الآرية كانوا أول من تحدث، من زاوية سلبية، عن التراث اليهودي – المسيحي.

وقد شاء خطاب النازية أن يكون تجذرًا لخطاب الإمبريالية، ضمن منظور قاريٍّ، مع الاضطلاع باستعمار استيطاني يستهدف أوروبا الشرقية مع انحرافٍ إبادي غير معروفٍ في عصر الإمبريالية (إبادةُ المستعمَرين سابقةٌ من حيث الجوهر على عام ١٨٨٠). وكانت النازية خطاب القوة المحتدمة، ومن هنا استعادة عدد معين من تيمات الإمبريالية مع ما تتسم به من نزعة تأكيدٍ للاختلاف تميل إلى

تحقيق التراتب. على أن السخرة الكولونيالية في القرن التاسع عشر لم يحدث قط أن بلغت درجة فظاعة نظام معسكرات الاعتقال والعمل النازية ولا حتى منظومة الجولاج السوفييتية(×).

وقد صبت حنه أرندت نقدها على هذه النقطة في كتابها **أصول الشمولية**. فهي ترى أن الإمبريالية تصدير للعنف في اتجاهِ توسعٍ غير محدود. وفي مظهرها الكولونيالي أو فيما وراء البحار، كان شراكة بين العامة ورأس المال. لكن حنه أرندت هي أول من اعترف بأن إمبريالية ما وراء البحار، على الرغم من وحشيتها وانعدام إنسانيتها، هي شر نسبيٌّ قياسًا إلى الإمبريالية القاريّة التي هي مصدر الشمولية اليمينية.

ونحن هنا بالطبع نتحدث عن الخطاب، لأن من الصعب إثبات استمرارية للبشر وللمؤسسات بين إمبرياليات ما قبل ١٩١٤ وفاشيات ما بين الحربين العالميتين. ومذبحة الهيريرو في أفريقيا الغربية على أيدي المستعمرين الألمان تنتمي إلى سياسة الإرهاب التي تميزت بها الفتوحات الاستعمارية بأكثر من انتمائها إلى نُذُرِ سياسة النازيين الإبادية. ففي أماكن أخرى من أفريقيا، قام الألمان بعقد الحلول الوسط المعتادة مع النخب المحلية.

وسبب هذا الانعدام للاستمرارية بسيط. فالفاشيات والنازية تعبير عن شعور إحباط مرتبط بإدراك الخروج من الحرب العظمى الأولى خروج الخاسرين، في حين أن حائزي الإمبراطوريات الاستعمارية كانوا الظافرين في هذه الحرب. والمطالبة بـ«مجال حيويّ» إنما تتغذّى على عدم حيازة مستعمرات. وتحلم معادلةُ الحداثةِ بعودةٍ إلى النظام الهيراركي المميِّز للنظام القديم، لا باستيراد النظام الاستعماري الموجود في ما وراء البحار، حتى وإن كان هتلر يتصور تصورًا لا أساس له من الواقع عن نظامٍ عنصري رأى أن البريطانيين قد فرضوه على الهند.

وبقدر من التجاوز، يمكن القول بأن عدم وجود فاشية حقيقية في فرنسا وبريطانيا العظمى إنما يجد تفسيره جزئيًّا في وجود إمبراطوريتين استعماريتين.

(×) منظومة معسكرات الاعتقال والعمل. وكلمة الجولاج الروسية مؤلفة من مختصرات ثلاث كلمات مقابلها العربي هو «هيئة الدولة للمعتقلات». — م..

فخلافًا لإيطاليا وألمانيا، لم يكن لدى البلدين أي مشروع جماعي للتوسع الترابـي. وبما أنهما دولتان «مشبعتان»، فقد كانتا بالأحرى في موقف مستديم قوامه الـدفاع عن مكاسبهما. والحال أن «الفاشية» في فرنسا كانت أولاً رفضًا للحـرب (عـدم «الموت بسبب دانتزيج»)، بما يشكل شكلاً مُفارقًا من أشكال المسالمة، ومـن هنـا ضعف مشروعية هذا المفهوم عندما يجري تطبيقه على الحالة الفرنسية.

واللحظة الوحيدة التي أثّر فيها التوحش الاستعماري ونظامه التمثيلـي غيـر الديموقراطي على المتروبولات هي لحظة حروب تصـفية الاسـتعمار. فخسـارة الإمبراطورية وضعف المتروبولات المفترض في زمن حربٍ باردة كان بوسعهما حفز غواية تهديد النظام الديموقراطي، خاصة في فرنسا وبشكل ثانوي في بريطانيا العظمى. فلم يكن لهذا النوع من المشاريع غير أثر جد محـدود علـى المجتمـع المتروبولي وكان دوامه الزمني جـد قصـير. والأرجـح أن ظهـور المجتمـع الاستهلاكي في ذلك الوقت كان أفضل ترياق ضد هذه الغوايات الفاشستاوية.

الفصل الرابع
وهن الإمبريالية

نشأة معاداة الإمبريالية

مع الحرب العظمى الأولى، تكف معاداة الإمبريالية عن الانتماء إلى مجال التفكير النظري الماركسي فتصبح أداة للنضال السياسي في خدمة الثورة العالمية. وهذا أول انحراف يترجم الرغبة في عدم مراعاة واقع النزعات القومية أو عدم القدرة على تصورها (الاتحاد المقدس «أكذوبة»)، فالحرب، التي تقع ساحة معاركها الرئيسية في أوروبا، إنما يجري تعريفها على أنها حرب إمبريالية ضمن إطار تحقيق العولمة. ويعبر لينين عن ذلك منذ مؤتمر تسيمرفالد في عام ١٩١٥:

الحرب الراهنة أنجبتها الإمبريالية. فهذه المرحلة، التي بلغتها الرأسمالية، هي أعلى مراحلها. فقوى المجتمع الإنتاجية ووزن رأس المال قد اتسعت بما يجاوز الحدود الضيقة لمختلف الدول القومية. ومن هنا اتجاه الدول العظمى إلى استعباد أمم أخرى وفتح المستعمرات بوصفها مصادر للمواد الأولية ومنافذ لتصدير رأس المال. فيصبح العالم بأكمله جسدًا اقتصاديًا موحّدًا، ويجري اقتسام العالم برمته بين حفنة من الدول العظمى. لقد وصلت الشروط الموضوعية للاشتراكية إلى نضج كامل، والحرب الراهنة حرب رأسماليين من أجل امتيازات واحتكارات يراد بها تأخير سقوط الرأسمالية.

ومن هنا شعار: «تحويل الحرب الإمبريالية بين الشعوب إلى حرب أهلية للطبقات المضطهَدة ضد مضطهِديها».

كما يجري استخدام التحليل النظري للإمبريالية لتقديم تفسير مقبول لواقع أن الطبقات العاملة في البلدان الصناعية الكبرى قد رفضت الثورة وانحازت إلى الأنظمة البورچوازية في الحرب الشاملة. وهكذا يؤخذ مأخذ الجد تصور جوزيف

تشامبرلين ويجري ضمنيًا شجب القوانين الاجتماعية التي تكـاثرت منـذ مسـتهل القرن العشرين. فالأرباح الكولونيالية قد مكنت البورچوازية من تغذية الاتجاهـات الانتهازية والإصلاحية وسط الطبقة العاملة التي جـرى صـرفها عـن رسـالتها الرئيسية (حتى في الأماكن التي كانت الإمبراطورية الاستعمارية أقل أهمية، كمـا في ألمانيا الإمبراطورية). وهذا ما يُشار إليه فـي **الإمبرياليـة، أعلـى مراحـل الرأسمالية:**

إن الإمبريالية، التي تعني اقتسام العالم واستغلالاً لا يمتد فقط إلى الصين، وتوفر أرباحًا احتكارية مرتفعة لحفنة من البلدان جد الغنية، إنما تخلق الإمكانية الاقتصادية لإفساد الفئـات العليا من البروليتاريا ؛ وهي بهذا نفسه تغذي الانتهازية وتمنحها جسدًا وتُوطد أركانها.

وبعد ذلك يكمن خطر زوال الطابع الصناعي عن أوروبا وتحولها إلى قـارة ريعية بشكل كامل:

يكشف لنا وصف شولتز – جافيرنيتز لـ«الإمبريالية البريطانية» هذه السمات الطفيلية نفسها. فدخل إنجلترا القومي قد زاد إلى الضعف تقريبًا من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٩٨، فـي حين أن الدخل «الوارد من الخارج» قد تضاعف، في الفترة نفسها، تسعة أضعاف. وإذا كانت «مأثرة» الإمبريالية هي «دفع الأسود إلى اعتياد العمل» (غير الممكن من دون إكراه...)، فإن «خطر» الإمبريالية إنما يكمن في كون «أوروبا سوف تتحرر من عبء العمل اليدوي – أولاً من العمل في الحقول وفي المناجم، ثم من العمل الصناعي الأكثر جسامة– لكي تلقي به على كاهل الملونين، وسوف تكتفي، فيما يخصها، بدور الريعي، بما قـد يمثـل تمهيـدًا للتحـرر الاقتصادي، ثم السياسي، للأجناس الملونة».

وإذا كان لينين ينفي الطابع القومي للحرب العظمى في أوروبا، فإنه يعتـرف به لحركات التحرر في داخل البلدان المستعمَرة. وهو يلاحظ، تحديدًا، في رده على كراس لروزا لوكسمبروج صدر عام ١٩١٦:

الحروب كلها امتداد للسياسة بسـبل أخـرى. واسـتمرار سياسـة التحـرر القـومي للمستعمرات سوف يقودها **حتمًا** إلى خوض حروب قومية ضد الإمبريالية.

وبحكم هذا، فإن الحرب القومية المعادية للإمبريالية هي الحليف الطبيعي للثورة العالمية لأن الرأسمالية هي الإمبريالية: إن الحروب القومية ضد الدول الإمبريالية ليست فقط ممكنة ومرجّحة، بل هي حتمية وتقدمية، ثورية، خاصة أن نجاحها يتطلب، بالطبع، إمّا تنسيق جهود عدد ملحوظ من سكان البلدان المضطهّدة (مئات الملايين في المثال الذي استشهدنا به، مثال الهند والصين)، أو توافر ظرف دولي مؤات بشكل خاص (على سبيل المثال، أن يُصاب تدخل الدول الإمبريالية بشلل جراء ضعفها أو نشوب حرب فيما بينها أو تناحرها، إلخ) أو نشوب انتفاضة متزامنة لبروليتاريا إحدى الدول العظمى (وهذا الاحتمال، وهو الأخير في تعدادنا للاحتمالات، إنما يأتي في الواقع في الصدارة، أي أنه الاحتمال الأكثر مرغوبية والأكثر فائدة لانتصار البروليتاريا).

ومن ثم، فما أن تنجح الثورة في روسيا وتُهزم في أوروبا، فإن العالم الكولونيالي إنما يصبح الساحة الجديدة للمعركة. وهذا موضوع نقاشات المؤتمرات الأولى للأممية الثالثة، مع طرح تساؤلات حول الطابع الرجعي أو غير الرجعي لبعض حركات التحرر القومي وحول انتقال بلدانٍ مستعمَرة المباشَر إلى الاشتراكية، دون المرور بالرأسمالية.

وفي الممارسة العملية، ساعد المذهب الجديد المعادي للإمبريالية على استعادة الإمبراطورية الروسية عبر فرض «ديكتاتورية البروليتاريا» في ما سوف يصبح لا محالة «الجمهوريات المسلمة». وهكذا فقد كان عليها أن تكون بمثابة نماذج يجب أن تحذو البلدانُ المستعمَرةُ حذوها. ثم إن المذهب قد بَرَّر دعم الثورة الكمالية التركية، بما يتماشى مع مصالح الاتحاد السوفييتي الجيوسياسية. وبعد ذلك، كانت الساحة الثورية الحقيقية في العشرينيات هي الصين، مع التحالف بين الشيوعيين وقوميي الكومنتانج. وسوف تؤدي قطيعة ١٩٢٧ ومذابح شنغهاي الرهيبة إلى تكريس فشل هذه الاستراتيجية.

والحال أن هذا الفشل واعتماد برنامج «الاشتراكية في بلد واحد» إنما يقودان إلى تخفيف حدة برنامج الثورة المعادية للإمبريالية في العالم الكولونيالي.

فالاستراتيجية المناهضة للفاشية في أواسط الثلاثينيات تقود إلى مراعاة جانب الدول الاستعمارية، التي يكتشفون لها فضائل ديموقراطية.

وبالمقابل، يدل الميثاق الألماني – السوفييتي الموقع في أغسطس/ آب ١٩٣٩ على استخدام فاسد فسادًا خاصًا للمفهوم [مفهوم معـاداة الإمبرياليـة]. إذ يجـري تعريف الحرب التي تخوضها فرنسا وبريطانيا العظمـى ضـد ألمانيـا النازيـة، باستعادة الكتابات اللينينية، على أنها حرب إمبريالية. وقد سبقهم التروتسكيون فـي هذا الاتجاه حين عَرّفوا مناهضة الفاشية بأنها شكل من أشكال «الشوفينية المماثلـة للإمبريالية». وسوف يتمسك بعضهم بهذا التشخيص حتى نهاية الحـرب العالميـة الثانية[1]، فهي في رأيهم حرب بين الإمبرياليات تحديدًا لا يجب فيها على الثوريين دعم حركات المقاومة ضد المحتل النازي[×].

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، لم يكن لمعـاداة الاتحـاد السـوفييتي للإمبريالية غير ساحتين للتطبيق المباشر، عمومًـا: حـرب الاسـتقلال التركيـة والنضالات الثورية في الصين. وفي بقية العالم الكولونيالي، نشهد انبثاقًـا بطيئًـا لمنظمات شيوعية. وقد حاولت الدولُ الاستعماريةُ دون طائـلٍ اتهـامَ الحركـات القومية بأنها أداة من أدوات التخريب الشيوعي، لكنها تجتهد في تقديم البرهان على ذلك، بإلقاء القبض من حين إلى آخر على رسل للأممية.

وفي هذه الفترة، لا تزال أوروبا الثانية هذه المتمثلة في الاتحـاد السـوفييتي بعيدةً عن أن تمثل نموذجًا بديلاً و، فيما عدا الشرق الأقصـى، كانـت جاذبيتهـا ضعيفة في العالم الكولونيالي. على أن الدعاية الشيوعية تدفع إلى تعميم مصـطلح «الإمبريالية» الذي يقدم تفسيرًا عامًا لسلسلة بأكملها من التجارب المعيشة في لحظة

---

(١) كان هذا غالبًا هو موقف حفنة المثقفين الراديكاليين الأميركيين اليهود ذوي المعتقد التروتسكي والذين سوف يصبحون فيما بعد الجيل الأول من المحافظين الجدد، انظر:
Jacob Heilbrunn, *They Knew They Were Right, the Rise of the Neocons*, New York, Doubleday, 2008, p. 43 et Suivantes).
[كانت هذه الحفنة، الملتفة حول ماكس شاختمان، قد فُصلت من حزب العمال الاشتراكي، الشعبة الأميركية للأممية الرابعة التروتسكية، في أبريل/ نيسان ١٩٤٠. – م].

(×) قاوم التروتسكيون المحتل النازي حيثما كان لهم وجود، وقام النازيون بإعدام جميع التروتسكيين الذين وقعوا في الأسر، وعلى رأسهم الفرنسي مارسيل هيك والبلچيكي أبرام ليون. – م.

بدأت فيها الإمبريالية الاستعمارية تراجعها. وفي أغلب الأحيان، فإن النخب الكولونيالية الآخذة في التشكل إنما تكتشف في المتروبولات الأوروبية الرسالة الماركسية والتحالف الممكن مع الأحزاب الشيوعية. وقد لعبت الأحزاب الشيوعية الأوروبية دور الناقل لهذه الأفكار الجديدة.

وتؤدي الأزمة الأوروبية للديموقراطية البرلمانية ولليبرالية الاقتصادية في الثلاثينيات إلى تعزيز جاذبية الماركسية التي تتميز أيضًا بمأثرة تقديم تفسيرات «علمية» لمجمل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية.

أفول الإمبريالية الكلاسيكية

تؤشر الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الإمبريالية الأوروبية التي عرفها القرن التاسع عشر. فإعلان حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها في عام ١٩١٧ أو بالأحرى مد هذا الحق إلى خارج أوروبا إنما يقوض شرعية هذه الإمبريالية. وفي عام ١٩١٩، يؤشر فرض الانتدابات إلى استنفاد قواها. وفي ذلك الوقت، لا يعود هناك توسع استعماري. وعلى مستوى القانون الدولي، تظهر حرب الحبشة في عام ١٩٣٥ بوصفها عدوانًا غير مشروع.

وفي الداخل، تجري تدريجيًا إزالة السيطرة الجماعية (الامتيازات، الحمايات والحمايات الدينية): فقد ألغتها تركيا من جانب واحد وتقوم الانتدابات بتعليقها، أمَّا مؤتمر مونترو في عام ١٩٣٧ فهو يلغيها بالنسبة لمصر. وتسترد البلدان الواقعة تحت السيطرة استقلالها الداخلي وتضطلع بتحرك نحو الاستقلال الاقتصادي. وبانقضاء عام ١٩٢٠، نجد أن ثورة ضريبية واسعة تدور في البلدان التي كانت في السابق تحت سيطرة جماعية. فتحصيل الضرائب يتم بشكل متزايد باطراد عبر رفع للرسوم الجمركية، بينما تنخفض الضريبة العقارية. ويجري البدء بالانخراط في مشروع تصنيع عن طريق إحلال الواردات، بما في ذلك في انتدابات الشرق الأدنى. وتشهد الموانئ الصينية تصنيعًا حقيقيًا مُمَوَّلاً جزئيًا من جانب الاستثمارات الأجنبية.

وفي المجال الكولونيالي بمعناه الدقيق، فإننا نشهد بداية المنازعة. ويدرك السمئولون البريطانيون أن إمبراطوريتهم «أوسع من اللازم» وأن اقتصاد المتروبول لم يعد يملك قدرات تمويل التكاليف المتزايدة للإدارة وبالأخص للحماية. ومن غير الوارد بعدُ الحديث عن الاستقلال، فالوارد بالأحرى هو إيجاد إدارة مشتركة مع النخب المحلية. والمثل الأعلى الجديد ليس مثل الدومينيونات، المخصص دومًا للبيض، بل مثل الحكم الثنائي أو اقتسام السلطة. والحكومات المحافظة في الثلاثينيات والتي جَرَّ العارَ عليها موقفُ «الترضية» حيال النازية، سيُحسب لصالحها تحركها الملحوظُ صوب التخلي التدريجي عن سلطات، خاصة في الهند حيث سيجري انتخاب مُشَرِّعي الدولة. بينما ستجري هندنة الإدارة العليا. ورغم أنف ونستون تشرشل المتمسك برؤية ڤيكتورية للإمبراطورية، يقبل المحافظون البريطانيون إنشاء حدود جمركية تهدف إلى حماية صناعة المنسوجات الهندية. وهذا انتقام من القرن التاسع عشر وبداية الاحتضار البطيء لصناعة المنسوجات البريطانية.

وفي مستعمرات التاج، يُعَدُّ التطور في اتجاه الحكم الذاتي أقل وضوحًا، على الرغم من إقامة مؤسسات استشارية، لكن الحياة السياسية تتميز الآن بحوارات ومواجهات مع النخب المحلية القومية.

والحقيقة الرئيسية هي بالفعل ظهور هذه النخبة المنافِسة التي تهدد احتكار التكنوقراطية الاستعمارية. وهذه الأخيرة تميل إلى التقنفذ والانغلاق على نفسها في مواجهة هؤلاء المنافسين الجدد الذين يتحدثون بشكل متزايد باطراد عن إزاحتها في حين أن السلطات المتروبولية تحبذ بالأحرى هذا التطور. لقد انقضت الأزمنة السعيدة لعبء الرجل الأبيض. على أن العنصرية المحتدمة التي ميزت الحقبة السابقة إنما تميل إلى الوهن، وذلك بسبب تقارب الوضعيات. والعلوم الاجتماعية، خاصة الأنثروپولوچيا، تلعب دورًا كبيرًا في هذا الاتجاه بإعادة إضفائها للقيمة على الثقافات الأهلية. فهذه الثقافات لم تعد مجرد ثقافات «أصيلة»، بل هي تتميز بقيم تستحق الاحترام. وسرعان ما يجري الحديث عن «فلسفة البانتو». والفنونُ التي سوف تُسمَّى فيما بعد بـ«البدائية» تصبح مصدر إلهام للفن الغربي. وفي حين أن

عبادة الأصالة في العصر السابق قد بررت الاختلاف الذي يبرر انعدام المساواة، فإنها تبدأ الآن في إدخال النظرة النسبية.

وفي الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، يظل الوضع أكثر تباينًا. فتصعيد النخب المحلية، «المتطورين»، يشكل جزءًا من خطاب الرسالة التمدينية، لاسيما أنه يتماشى مع فرنسة ثقافية. وفي الوقت نفسه، هناك مفهوم أكثر تملكًا في المجال الاستعماري، ومن هنا رفض أفق الـ *self-government*، فهذا مفهوم يصعب فهمه في الفرنسية (يترجمونه آنذاك بالحكم الحر). ويتذبذب الخطاب بين أفق استيعاب وأفق ارتباط لتعريف مستقبل «فرنسا الأوسع». والتكنوقراطية الاستعمارية حريصة بالفعل على خير السكان الأصليين وخطابها ينتقل تدريجيًّا من خانة الاستثمار إلى خانة التنمية. وحيال «السكان الأصليين»، تدفع مدرسة «الليبراليين» إلى تحريرٍ متزايدٍ ضمن أفق ارتباطٍ/ استيعابٍ، في حين أن السلطويين لهم رؤية مبنية على العودة إلى ماضٍ كانت الفوارق فيه أكثر وضوحًا. وخارج انتدابات شرق البحر المتوسط، يصعب التوصل إلى لعبة حوارات/ مواجهات مع الحركات القومية الأولى.

والهولنديون في إندونيسيا يرون أيضًا أن مستقبل المستعمَرة هو الاستقلال، وإن كانوا يفكرون ضمنيًّا في أنه سوف يشمل إشرافًا قويًّا من جانبهم. وهم يهجرون خطاب الاستغلال فيتبنون خطاب مقاربة «أخلاقية» للاستعمار. ويجري السماح بقيام الأحزاب السياسية، لكن القوميين يتعرضون للقمع بقسوة. وتجري إقامة أجهزة استشارية، لكنها لا تملك سلطة اتخاذ القرار.

والوضع في الكونغو البلچيكي بعد انتهاء الدولة الحرة ليس على هذه الشاكلة. فإرهاب نظام الملك ليوپولد يتحول إلى أبوية سلطوية مصحوبة باستغلال الموارد المنجمية. وإذا كان لا جدال هناك في تحسن الأحوال، فإنه لا يجري عمل شيء لخلق نخبة محلية حديثة. وعند الاستقلال، لم يكن أي كونغولي من الناحية العملية قد حصل على تعليم عالٍ. فخلافًا للإمبراطوريات الاستعمارية الأخرى، لا يبدو أن فكرة مجرد حكم ذاتي قريب قد دارت بخلد المستعمرين البلچيك.

ويتعزز الجهاز الأمني الاستعماري خلال هذه الحقبة كلها. وهو يكثف عملياته المتعلقة بالسيطرة على السكان الريفيين والرحل ويحاول تعقب أثر أعمال القوميين الحضريين. والاستخبارات لا غنى عنها للتمكن من إدارة الأرياف والمناطق البدوية التي تجري «تهدئتـ»ـها. كما يجري رصد البنى التنظيمية للحركات القومية والسعي بشكل خاص إلى رصد اتصالاتها الخارجية وذلك ضمن أفق الوقوف السريع على المؤامرات. وإلى العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، تضاف العلاقات مع الدول الفاشية والنازية دون إغفال الارتياب التقليدي، من الجانب الفرنسي على أي حال، في النوايا البريطانية (والارتياب متبادل، في المسألة الفلسطينية على الأقل). وبما يشكل علامة من علامات الأزمنة، فإن العمل الاستخباراتي يمتد إلى المتروبولات لمراقبة المهاجرين البروليتاريين والطلاب الذين يجري النظر إليهم، عن حق، على أنهم حَمَلَةٌ للنزعات القومية الجديدة.

ويتزود التشريع الاستعماري بسلطات استثنائية وحالات طوارئ، سعيًا إلى مكافحة العنف الحضري والريفي المعادي للاستعمار. والمبدأ الأساسي لكل ذلك هو تحميل السكان المسئولية الجماعية [عن العنف]. وغالبًا ما يدور الحديث في الثلاثينيات عن مكافحة الإرهاب ويدخل المصطلحُ المعجم القانوني لذلك العصر.

انتهاء العولمة الأولى

يؤشر انتهاء العولمة الأولى أيضًا إلى اختفاء فعل أوروبا الجماعي. ولا يعود للإمبراطورية العثمانية من وجود وتتحرر الفضاءات المسودة الأخرى من القيود الحقوقية المفروضة من الخارج. وينغلق العالم غير الكولونيالي على نفسه ببطء، وإن كان بشكل أكيد.

وتؤدي الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات إلى تسارع تشظي الأسواق والانكفاء على الإمبراطوريات الاستعمارية. وصعود الحمائية وأزمات التبادل تجد ترجمة لها في وصول متباين إلى المواد الأولية بين دول «بروليتارية» ودول «ثرية»، وهذه تيمة متسلطة لدى علماء الاقتصاد والجيوسياسة في تلك الحقبة. وهذا زمن انتصار مركانتيلية جديدة يجد تعبيره الأقوى في تكاثر اتفاقات

المقايضة. وبحكم هذا الوضع، نجد أن المحاولات الأخيرة لتنظيم السوق العالمية إنما تتم عبر تكاثر الكارتيلات الدولية المراد بها الحفاظ على أسعار المواد الأولية. التي من شأنها، لولا ذلك، أن تنهار أكثر فأكثر. ولا تكمن المشكلة في نقص في الموارد الطبيعية وإنما في نقص التبادل وانتهاء وجود سوق عالمية موحَّدة.

ومذهب المجال الحيوي العزيز على فؤاد الفاشية والنازية يكتسب معناه في هذا الانهيار للعولمة. فالدول التي لا تتمتع بإمبراطوريات استعمارية تشعر بأنها مخنوقة جَرَّاء هذا القصور في الوصول المباشر إلى الموارد الطبيعية وجَرَّاء غياب منافذ تصريف لمنتجاتها المصنَّعة. وبما أنه لم يعد هناك مجال وراء البحار يمكن فتحه، فإن هذه الدول تتجه إلى أوروبا الشرقية، من البلطيق إلى البلقان، كأفق جديد للفتوحات، وهو ما ينطوي على توجيه الضربة أولاً إلى الدول الغربية الضامنة للوضع القائم الترابي الذي فرضته الحرب العالمية الأولى. والحاصل أن الإمبريالية الأوروبية، بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، إنما تنقلب ضد أوروبا نفسها وذلك بدرجة من العنف والضراوة لم يتم بلوغها قط في التجربة الاستعمارية، على هذا المستوى على الأقل. وهذا راجع تحديدًا إلى الدول التي لم تكن لها إمبراطورية استعمارية حقيقية (فإمبراطورية إيطاليا الاستعمارية جاءت متأخرة زمانيًّا وكان حجمها متواضعًا حتى بالقياس إلى إمبراطوريتي بلچيكا وهولنده الاستعماريتين، ناهيك عن البرتغال).

والبلدان المتمتعة بإمبراطوريات استعمارية (بريطانيا العظمى، فرنسا، هولنده، بلچيكا) تمجد على العكس من ذلك شعور القوة الذي يلهمها. فهي تتوصل بحرية إلى الموارد الطبيعية التي لا يتمتع بها الآخرون. وتجند محاربين من المستعمرات. وفي حين أن التوسع الاستعماري قد انتهى وأخذت الإمبريالية الجماعية تموت، فإن الدعاية الكولونيالية لم يحدث قط أن كانت على هذه الدرجة من القوة في المتروپولات. فالفنون الجماهيرية (الملصقات، السينما، الأغاني) تحتفل هناك بالواقع الإمبراطوري وتتدفق على المتروپولات الوحدات المهمة الأولى من المستعمَرين. والصور ذات طبيعة مزدوجة: إذ يجري تمجيد نجاحات

المستعمرِين التقانية (الموانئ، السكك الحديدية، السدود...) ويجري حبس المستعمَر في غرائبية ثياب تميل إلى نفي وجود نخب جديدة.

وهذا الترويج للواقع الإمبراطوري في الثلاثينيات إنما يتميز بطبيعة دفاعية. ومهمته هي طمأنة سكان المتروبولات الذين أزعجتهم المصاعب الاقتصادية ثم تصاعد أخطار الحرب. وهو يسمح بتعزيز الفكرة القومية في مجتمعات تمر بأزمة معنوية عميقة. لكن بعض دعاة السلم اليمينيين أو اليساريين مستعدون لمقايضة أجزاء من الممتلكات الاستعمارية للتوصل إلى تمديد للسلم في مواجهة أطماع الدول المسماة بالبروليتارية (إيطاليا، ألمانيا). وهكذا فإن النزعة القومية ذات مصدر الإلهام الاستعماري إنما تصطدم يمينًا بنزعةٍ مسالمةٍ تسعى إلى تهدئة النزاعات في أوروبا على حساب مجالٍ وراء البحار آخذٍ في الاندراج في الممتلكات القومية.

ظهور شبكات في الشرق الأوسط

تحت شكل انتدابات أو معاهدات ذات طبائع مختلفة، لا يندمج الشرق الأوسط من الناحية القانونية في الإمبراطوريات الاستعمارية ولا يستفيد إلاَّ قليلاً من إعادات الاستثمار في الاقتصاد الكولونيالي. والتحول الاقتصادي الكبير هو الانتقال من نهج ضريبي قائم على الملكية العقارية إلى نهج ضريبي قائم على الرسوم الجمركية، أتاحَهُ انتهاءُ الامتيازات. فيبدأ الاندراج في أفق تصنيع عبر إحلال الواردات.

وينتقل البريطانيون تدريجيًّا من رؤيةٍ تركز على الأراضي إلى رؤيةٍ تركز على الشبكات. فما يهمهم في هذه المنطقة من العالم هو طرق المواصلات التي تحميها قواعد عسكرية: الطرق البحرية، الطرق الجوية، خطوط أنابيب البترول. ويلعب البترول دورًا متناميًا. إلاَّ أنه حتى مع كونه مُنْتَجًا مهمًّا من الناحية الاقتصادية، فإنه يظل بالدرجة الأولى مادة أولية استراتيجية لا غنى عنها بالنسبة لوسائل النقل الجديدة (السيارات، الطائرات، السفن) ومن ثم فإنه حيوي بالنسبة لخوض الحرب. وعلى المستوى العالمي، يُدار البترول من جانب كارتيل من

الشركات الكبرى (الشركات الأركان أو «الأخوات السبع») يكفل الحفاظ على سعرٍ مُوَحَّدٍ يسمح بتحقيق ربحية للاستثمارات الهائلة الموجَّهة إلى استغلاله.

وعلى هذا الأساس ينبني فك الارتباط البريطاني الذي يأخذ شكل معاهدات استقلال تكفل أمن الشبكات. وفي هذا السياق، تبدو فلسطين بوصفها حالة مكلفة فات زمانها. فبريطانيا العظمى، وقد أصبحت متروپولاً للاستعمار الاستيطاني اليهودي [في فلسطين] دون أن تتمكن من قيادته حقًّا، إنما يتعين عليها أن تتحمل دومًا، بشكل أفدح، عبء حمايته دون أن تجني منه أي فائدة. وهذا هو العقاب الذي يستحقه تصريح بلفور.

وهنا تحديدًا، يتخذ التمييز الذي أجراه ريمون آرون بين السياسة الإمبريالية والسياسة الإمبراطورية معنى غير متوقع(٢). فالأولى تميل إلى توخي تكوين إمبراطورية بالمعنى الحقوقي أو الفعلي للكلمة، أي توخي إخضاع شعوب أجنبية لقانونها. أمَّا الثانية فقوامها الرغبة في مد نفوذها من زاوية مصالح تعتبر حيوية من حيث الأمن والوصول إلى المواد الأولية وإلى الأسواق، وعبر تكوين تحالفات وقواعد عسكرية في الخارج. وكلاسيكيًّا، تعتبر السياسة الإمبراطورية المرحلة الأولى السابقة لتكوين إمبراطورية. ويبدو أن من الأصح، فيما يتعلق بالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، القول بأن السياسة الإمبراطورية هي بالأحرى السياسة التي تُرَافق التخلي عن نظام سيطرة مباشرة.

وتجد فرنسا صعوبة في الوفاء بانسحابها، فهي تملك رؤيةً قوامها امتلاك انتدابها في شرق البحر المتوسط وتخشى من أن تطال عدوى القومية العربية ممتلكاتها في الشمال الأفريقي. ثم إنها لا تملك شبكة حقيقية يمكن بناؤها في هذه المنطقة. والانتداب الفرنسي طريق مسدود وتعتمد فرنسا في الواقع على الشبكات البريطانية.

وينتجُ عن ذلك أن فك ارتباط أوروبا الاقتصادي قد بدأ بالفعل، إلاَّ في ساحة الصناعة البترولية التي لا مفر من خلقها من شتى العناصر. ويلعب الأميركيون

---

(2) Raymond Aron, *La République impériale*, Paris, Calman-Lévy, 1973, pp. 261-262.

هنا دور الشركاء الأقل وزنًا والذين يستفيدون من الحماية البريطانية. وفيما عدا البترول، فإن الاستثمارات الأوروبية تُعَدُّ من موروثات الحقبة السابقة بأكثر مما تُعَدُّ استحواذات جديدة. ودمج المنطقة في منطقتي الفرنك والإسترليني النقديتين ربما كان المجال الوحيد لعمل المتروبول، لكن الأمر يتعلق أكثر بتكيفٍ ضروري مع الظروف التي خلقتها حالات انعدام الاستقرار النقدي في الأعقاب المباشرة للحرب ثم تلك التي خلقتها حالات تفكيك الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وكلما تزايد الاقتراب من الحرب العالمية الثانية، نجد أن الرؤية الفرنسية – البريطانية تقتصر على أفق استراتيجي للحرب. فمفهوم القوة يسيطر ضمن إحالةٍ شبه وحيدة إلى طرق المواصلات والإمداد. ومنذ عام ١٩٣٨، كانت الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية مستعدتين للحرب، بشكل متقدم عن المتروبولين. والمسألة هي ما إذا كانت الإمبراطوريتان ستعززان أم ستضعفان المتروبولين. فمن جهة، تزود الإمبراطوريتان المتروبولين بموارد ملحوظة، ومن الجهة الأخرى فإن ترامي أطرافهما إنما يستتبع تكاليف حماية قد يصعب تحملها. وبأكثر بكثير مما خلال الحرب العالمية الأولى، فإن الخطر إنما يكمن في نشوب انتفاضة معادية للاستعمار من شأنها استنزاف إمكانات عسكرية لها وزنها. والخطر الأكثر إيلامًا هو التهديد الياباني في المحيط الهادئ. والمستعمرات والدومينيونات الأوروبية لا تحوز القدرة على الصمود بمفردها ويجب على المتروبولات أن تواجه التهديد الألماني – الإيطالي. ويتجسد الكابوس الأسوأ عندما يتشكل محور برلين – روما – طوكيو.

وهكذا فإن الهيمنة البريطانية زمن فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي حلت محل سيطرة أوروبا الجماعية، إنما تميل إلى أن تُختزل في إشكالية قوة تسعى إلى ترضيات مع النزعات القومية المحلية. إلاّ أنه كلما تزايد تراجع الإمبريالية وتحولها إلى سياسة إمبراطورية، تزايد حضورها الشامل في الخطاب السياسي للمسودين الذين يشقون طريقهم إلى التحرر.

فمصطلح الإمبريالية نفسه يبدو أنه قد دخل الاستخدام الجاري في اللغة العربية نحو عام ١٩٢٨. وصعود النزعات القومية يزيد كثيرًا من عدم قبول ما

بقي من الإمبريالية الكلاسيكية. وبالنسبة للجميع، ليست الحلول الوسط التي تم التوصل إليها مع فرنسا وبريطانيا العظمى سوى مراحل انتقالية نحو تحرر كامل. وصيغة الانتداب الفاسدة وتدخلات البريطانيين المستمرة في السياسة المصرية تستثير ضغائن متزايدة. وبشكل أعم، فإننا إنما ندخل في زمانية جديدة، هي زمانية السخط، والتي تتجاوز الدورية المميزة للإمبريالية.

وهكذا ففي ثلاثينيات القرن العشرين، يجري اتهام ظافري الحرب العالمية الأولى – أللنبي في ١٩١٧ – ١٩١٨ وجورو في ١٩٢٠- بأنهم يعتبرون أنفسهم مواصلين لمشروع الصليبيين، ويبدو أن هذا الاتهام زائف تمامًا في الحالتين، فالمتروبولان كانا قد قدما تعليمات صارمة في هذه المجالات.

ويجري كل شيء وكأن السخط الذي ولّدته الإمبريالية كان ظاهرة **البَعد**، بأكثر من أن يكون ظاهرة **الخلال**. فهو بشكلٍ ما ردّ على الظاهرة التي ولّدته، لكنه يتميز في نهاية المطاف بأمد أطول بكثير. وعندئذ يمكننا أن نفهم على نحو أفضل الأثر الحالي للعامل الفلسطيني: إنه يعيد إلى الحاضر المتصل والمكثف ما كان يجب له أن ينتمي إلى الماضي.

الإمبريالية اليابانية

تشكل الإمبريالية اليابانية حالة لها فرادتها. فقد كانت اليابان أحد البلدان الآسيوية التي «فُتحت أبوابها» بالقوة الغربية في القرن التاسع عشر عن طريق «المعاهدات غير المتكافئة» التي رافقت سياسة البوارج هذه. لكن «تحديثـ»ـها القائم على تبني التقانات الغربية، قد اعتمد أساسًا على مواردها الداخلية. وبما أن اليابان قد نجحت في الحفاظ على الجانب الرئيسي من استقلالها الاقتصادي والسياسي، فإنها تكسب المساواة في التعامل مع الغربيين بمناسبة حربها مع الصين في ١٨٩٤ – ١٨٩٥، والتي ستفضي إلى فتح كوريا وفورموزا (تايوان). وهي تصبح بهذا نفسه فاعلاً من فاعلي الإمبريالية الجماعية في الصين. وانتصارها على روسيا في عام ١٩٠٥ يفتح لها طريق فتح منشوريا.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، تصبح اليابان قوة صناعية. وبما أنها لا تتمتع إلاَّ بالقليل من الموارد الأولية، فإن اعتمادها على التجارة العالمية إنما يتزايد باستمرار. وتبدأ المنتجات اليابانية في التغلغل في السوق العالمية بفضل أسعارها المنخفضة وعلى الرغم من ضعف جودتها (يدور الحديث آنذاك عن «الرداءة اليابانية») بينما تتركز استثماراتها على الصين مع توزيعٍ بين الأعمال المالية والاستثمار المباشر مشابه للتوزيع الذي اعتمدته الدول العظمى الغربية.

والتطور العام في ثلاثينيات القرن العشرين يتعارض مع المصالح اليابانية. ففي السوق العالمية، كانت المنتجات اليابانية ضحية لانهيار التبادلات وللتدابير الحمائية. وفي الصين، تتعرض الإمبريالية الجماعية للتهديد جَرَّاء النزعة القومية الصينية، اليسارية كما اليمينية. وعندئذ ينخرط العسكريون اليابانيون في سياسةِ توسعٍ ترابي يهدف إلى الضمان المتزامِن لكلٍّ من الوصول إلى المواد الأولية وتكوين أسواق محمية لضمان الاكتفاء الذاتي. وتتحدث الإيديولوجيا عن «التضامن الآسيوي» و«فضاء الازدهار المشترك»، لكن التوسع يتم على حساب شعوب آسيوية أخرى، تُعَامَلُ مُعاملةً قاسية، على الرغم من أن الاستغلال يجد ترجمة له في سياسة تصنيع حقيقية. وتتخذ الإمبراطورية اليابانية مظهر خصم لأوروبا، لكنها تعتمد خطاب أوروبا العنصري عبر قلبه. فيجري النضال ضد الرجل الأبيض بذبح جماعات سكانية صفراء أساسًا.

واختيار الطريق العسكري يصطدم بالواقع الذي خلقته الحرب العالمية الأولى. وقد أصبح البترول ضروريًا لخوض الحرب، والحال أن الإمبراطورية اليابانية لا تحوز مصدر إنتاج. وعندما تحتل اليابان الهند الصينية الفرنسية في عام ١٩٤١، يرد الأميركيون بفرض حظر على صادرات البترول ويطالبون بالجلاء عن مناطق مفتوحة رئيسية، ومن هنا دخول الحرب في ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١.

وتجمع الحالة اليابانية بين بنية عسكرية من النمط الشومبيتري ودافع اقتصادي لا نجده في أي مكان آخر بمثل هذه الدرجة. وتلعب الإيديولوجيا هنا دورها، مع الرغبة في التعادل مع الدول العظمى «البيضاء»، بل في إزالتها من

آسيا. إلاَّ أنه قبل عام ١٩٣٠، لا نجد ما يميز اليابان حقًّا عن الدول العظمى الإمبراطورية الغربية. والحال أن تفكك النظام الإمبريالي وانهيار التبادلات العالمية هو الذي يدفع البلد في طريق التوسع الترابي غير المحدود. وحتى مع أن الفتح الياباني سوف يوجه ضربة قاتلة للممتلكات الترابية الأوروبية في آسيا، فإنه لا يجب إغفال أن الشعوب الآسيوية الأخرى هي التي تُعَدُّ ضحيته الثابتة، ومن هنا نشوء سخط قوي سوف يعاود الظهور بعد عدة عقود من ذلك.

أصول «الإمبراطورية الأميركية»

يبدو أن أول استخدام سياسي لمصطلح «معاداة الإمبريالية» كان أميركيًّا: العصبة الأميركية المعادية للإمبريالية، التي أُنشئت في ١٥ يونيو/ حزيران ١٨٩٨، والتي أخذت بعد ذلك اسم العصبة القومية المعادية للإمبريالية. وكان هدفها يتمثل في معارضة ضم الفلبين خلال الحرب الإسبانية – الأميركية. وكان مارك توين نائبًا لرئيس العصبة من عام ١٩٠١ إلى عام ١٩٠٨. وقد خبت الحركة فيما بعد بسرعة.

وترجع مشروعية الإحالة إلى الانتقال من الإمبريالية القارية إلى إمبريالية ما وراء البحار كما ترجع إلى واقع أن سيرورة تمدد المتروبول تتوقف، بعد ضَمِّ هاواي، لأسبابٍ مُعَرَّفَةٍ في آن واحد بأنها اقتصادية (تباين مستويات المعيشة بين المتروبول والأراضي الجديدة المسودة) وعرقية (رفض الاعتراف بـ«غير القوقازيين» كأميركيين). وفتح الفلبين تتلوه حرب تهدئة طويلة لابد أنها أدت إلى سقوط ٢٠٠ ٠٠٠ ضحية.

وفي مستهل القرن العشرين، تصبح الولايات المتحدة القوة السائدة في الكاريبي وفي أميركا الوسطى حيث تكثف من التدخلات العسكرية. وإذا كان قد أمكن لمصالح اقتصادية قطاعية أن تستفيد من هذا التوسع الجديد، فإن أوساط المستثمرين السائدة لم تكن محبذة تحبيذًا خاصًّا لهذا التوسع. وكما في الإمبريالية الأوروبية في العصر نفسه، فإن الحركة إنما تغذيها نزعةٌ قوميةٌ لقوة عظمى كما تغذيها الرغبة في الحصول على قواعد بحرية في المحيطين.

وكانت الجمهورية الأميركية، منذ قيامها، ذات ميل تجاري، في الأطلسي كما في المحيط الهادئ. وكان تصنيعها سريعًا، لكنها كانت حتى ١٩١٤ مستوردةً لرؤوس الأموال بشكل جليّ تمامًا. وحتى إذا كانت التجارة مع آسيا تُعَدُّ نشطة بشكل خاص، فإن شركائها الاقتصاديين الرئيسيين إنما يظلون في أوروبا، وفي التعاملات مع الصين، تدافع الولايات المتحدة عن سياسة «الباب المفتوح» (*Open Door*)، أي عن المساواة في التعامل بين البلدان الصناعية. وبعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة تستعيد لحسابها المطالبة البريطانية بحرية التبادل مع بقائها هي نفسها دولة حمائية بدرجة قوية (ربما كان من الأفضل، لهذا السبب، الحديث عن حرية الوصول).

وتؤدي الحرب العالمية الأولى إلى تحرير البلد من استيراد رأس المال البريطاني. والمنتجات والاستثمارات الأميركية الشمالية تحل في أميركا اللاتينية محل نظيراتها الأوروبية. وتعتمد فرنسا وبريطانيا العظمى في تمويل مجهودها الحربي على الولايات المتحدة التي تصبح المُوَرِّدَ الرئيسي لهما. وهذا الحياد جد المفيد إنما يتعرض للتهديد جراء حرب الغواصات التي لا هوادة فيها والتي شنتها ألمانيا في مستهل عام ١٩١٧. ودخول الولايات المتحدة الحرب تحفزه الاستفزازات الألمانية القصوى الأخيرة. والواقع الأساسي هو أن الولايات المتحدة، على الرغم من مبدأ عدم التدخل في الشئون الأوروبية والذي دعا إليه الرئيس الأول چورج واشنطون، إنما تجد نفسها منغمسة فيها بناءً على طلب من بريطانيا العظمى وفرنسا.

والنقطة الثالثة من النقاط الأربع عشرة التي أعلنها الرئيس ويلسون في ٨ يناير/ كانون الثاني ١٩١٨، والتي تشكل برنامجه للصلح، إنما تستعيد مطلب التبادل الحر:

> إلغاء جميع الحواجز الاقتصادية قدر الإمكان ووضع شروط تجارية متكافئة بين جميع الأمم التي تقبل الصلح وتجتمع على هدف صونه.

وتحاول النقطة الخامسة وضع قاعدة جديدة في المسائل الكولونيالية:

التسوية، المناقشةُ بحرية، في ذهنية رحبة وغير متحيزة بـالمرة، لجميـع الـدعاوى الكولونيالية والمبنيةُ [التسويةُ] على المراعاة الصارمة للمبدأ الذي يذهب إلى أنه، في تسـوية جميع مسائل السيادة، سوف يكون وزنُ مصالح الشعوب المعنية كوزن المطالب العادلة التـي يجب تحديد مشروعيتها.

وسوف ينجم عن ذلك تعريف الانتدابات بالارتباط بتشـاورٍ مـع الشـعوب المعنية، وهو تشاورٌ شكليٌّ غير فَعَّال.

وما يبرر انعزالية الحقبة التالية هو النقدُ الموجَّهُ إلى المسـاعدات الممنوحـة لمن سوف يصبحون حلفاء فيما بعد والتي قُدِّمت إليهم خـلال السـنوات الأولـى للحرب العالمية الأولى، وهي مساعدات لابد أنها قادت بشكل لا مفـر منـه إلـى دخول الحرب. وتنجم عن ذلك قوانين الحياد التي صدرت خلال تصاعد الأخطـار في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، تصبح الولايـات المتحـدة «مصـرفيَّ العالم» لكنها ترفض استعادة دور مُنَظِّم الاقتصاد العالمي الـذي لعبتـه بريطانيـا العظمى حتى ١٩١٤. وحتى إذا كانت الولايات المتحدة تشـارك فـي محـاولات التسويات المالية الأوروبية في عشرينيات القرن العشـرين (مسـألة التعويضـات الألمانية وديون الحلفاء الحربية)، فإنها تحافظ على انعدامات توازن التبـادل التـي تحولُ دون عودةٍ حقيقيةٍ إلى الاستقرار المالي العالمي.

وحيال الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، تميز موقف الولايات المتحدة بالتحفظ. فهي ترتاب في الحمائية والتفضيلات الإمبراطورية باسم مبـدأ «البـاب المفتوح»، لكنها لا تهدد وجود الحمائية ووجود هذه التفضيلات، لأنها بحاجة إلـى الشرطي والمدير الأوروبيين في هذه المناطق الشاسعة من آسيا وأفريقيـا. وفـي المحيط الهادئ، تصبح الولايات المتحدة الفاعل الرئيسـي، الوحيـد القـادر علـى مواجهة التوسع الترابي الياباني، في حين أن الدول الاسـتعمارية التـي احتوتهـا المخاطر الأوروبية لم تعد تملك الإمكانات لهذه المواجهة، كما تثبت ذلك إخفاقـات القاعدة البحرية البريطانية الكبرى في سنغافورة.

والواقع الأساسي للحقبة ليس واقعًا اقتصاديًّا بقدر ما أنه واقع ثقافي. فاعتبارًا من فترة ما بين الحربين العالميتين، لم يعد الأوروبيون هم الذين يُعَرِّفون الحداثة، بل الولايات المتحدة. فهي قد أحرزت تقدمًا حاسمًا في الإنتاج الواسع والوصول إلى مجتمع الاستهلاك. والحضارة الصناعية الحديثة مبتكرة في الولايات المتحدة ويتم تصديرها فورًا إلى أوروبا. ويجري تعريف التنظيم الصناعي الجديد بأنه «الفوردية». وعلاوة على نظام العمل المتسلسل، يشمل هذا التنظيم كل مناهج الإدارة الجديدة (management) وبحوث السوق (marketing). وإذا كانت القدرة على الابتكار التكنولوجي والعلمي تظل مهمة في أوروبا، فإن التفوق الأميركي يتضح الآن إلى حد بعيد في كثافة رأس المال المخصص للإنتاج. وقد يبدو العامل في فيلم **الأزمنة الحديثة** لشارلي شابلن عبدًا حديثًا، لكنه يظل مع ذلك عنصرًا في سلسلة من الآلات والإجراءات البيروقراطية التي تمثل استثمارًا اقتصاديًّا لا وجود له في أي مكان آخر. وهكذا يمكن للعمال أن يصعدوا إلى مرتبة مستهلكين لمنتجاتٍ مقاييسها موحَّدة هم أيضًا منتجوها. ويجري تعريف النزعة الآلية والاستهلاك الواسع على أنهما العنصران الرئيسيان للواقع الأميركي الجديد.

وتصبح السينما الهوليوودية مسيطرة. وموسيقى الجاز تؤشر للحداثة بينما تنتشر النماذج الأميركية للاختلاط الاجتماعي (كأندية الروتاري) أو فعل الخير الإنساني. وبالنسبة للعقول المحافظة الأوروبية، والتي يكمل مشوارها فيما بعد الماركسيون الألمان الموجودون في المنفى، فإن «مشاهد الحياة القادمة» هذه والتي يمثلها أسلوب الحياة الأميركي (*American Way of Life*) هي علامات الدمار القريب للثقافة الأوروبية العالمية تحت ضغط الابتذال الأميركي، كما أنها تدشينٌ لانحطاطٍ مُعَمَّم وهجر للعلاقة الحية بالأرض والأموات، وهو ما يقود إلى اختزال التجربة الإنسانية في بُعد واحد. وأوروبا هي فضاء الكينونة أمَّا الولايات المتحدة فهي فضاء الملكية والاستثمار. والحال أن النقد الفلسفي لـ«التقانة» إنما يتطور في مواجهةٍ مع النزعة الآلية الأميركية ثم السوفييتية.

ومعاداة الأميركية رد فعل ثقافي وليست رفضًا لصدارة سياسية واقتصادية. وكما لابد للأمر أن يكون كذلك، فإن هذه المعاداة إنما تتغذى من الأدب الأميركي

والذي يمثل نقدًا للاتباعية الصارمة المميزة للطبقة الوسطى. وبشكل غير واعٍ، يستعيد المحافظون الأوروبيون ردود فعل البلدان المستعمَرة التي وضعت «روحانيت»ـها في مواجهة «مادية» الأوروبيين. وهذا أحد أشكال معاداة الحداثة وعلامة على انتقال الشعلة من أوروبا إلى أميركا. ووسائط الاتصال الجماهيري الأولى كالسينما تعلن لسكان الإمبراطوريات الاستعمارية أن أوروبا بسبيلها على فقدان احتكار الحداثة وأن هذه الأخيرة تصاغ من الآن فصاعدًا في مكان آخر. وفي آسيا الغربية (الشرق الأوسط) كما في آسيا الشرقية، تنتقل الرسالة عن طريق المهاجرين الذين استقروا في أميركا الشمالية.

لكن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي انبثقت في عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة تؤشر مع ذلك إلى تداخل العوالم الصناعية. وانهيار التبادلات المرتبط بعدم وجود سياسات منسّقة يسجل آثار انتهاء العولمة الأولى. والحال أن الولايات المتحدة، بفضل مواردها الطبيعية، إنما تظل قريبة من الدول الأوروبية العظمى «الثرية» بإمبراطورياتها الاستعمارية. على أن إنشاء حدود جمركية «إمبراطورية» من جانب الدول الاستعمارية الأوروبية في ثلاثينيات القرن العشرين إنما يجري اعتباره عدوانًا حقيقيًا.

والحاصل أن سيطرة الإنتاج الأميركي سوف تصبح ساحقة خلال الحرب العالمية الثانية التي ستكسبها مجموعة دول الحلفاء بفضل العتاد الحربي الأميركي، بما يرمز إلى انتصار الاستثمار الكبير المرشَّد. فجنرال موتورز، المستندة إلى نصف مليون عامل، إنما تنتج عُشر مجمل الإنتاج الحربي الأميركي. وفورد وحدها تقدم خلال الحرب عتادًا أكبر مما تقدمه إيطاليا كلها. والجيش الأميركي هو بالدرجة الأولى قوة لوجستية فريدة جبارة.

وفي الوقت نفسه الذي يظهر فيه المجمع العسكري – الصناعي الذي لم يكن موجودًا حتى ذلك الحين، تفوز الولايات المتحدة بدور عالمي بحكم قوة الأشياء. فهي تكسب حرب المحيط الهادئ بفضل قوتها الصناعية، حتى وإن كان البريطانيون في الهند والصينيون قد شلوا حركة الجزء الأعظم من القوات البرية اليابانية. وقد اضطر الأميركيون إلى الانخراط في المسائل الصعبة لشرقٍ أوسطٍ

يمتد من المغرب الأقصى إلى الهند. وهم رأس حربة استرداد أوروبا الغربية [من النازيين].

وحتى إذا كان الدور العالمي للولايات المتحدة هو بالدرجة الأولى نتيجة لقوتها الصناعية، التي تقترب من قوة بريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر (٥٠% من الإنتاج العالمي في عام ١٩٤٥)، فإن دور فرانكلين د. روزفلت كان رئيسيًا بسبب عزمه على جعل بلاده «ترسانة الديموقراطيات»، ومن ثم رفض الانعزالية، والاتجاه بشكل حتمي إلى الحرب، خلافًا لأماني أغلبية السكان. وهذه هي «الرئاسة الإمبراطورية» الأولى: ففي وقت قصير، هجرت الولايات المتحدة العزلة لكي تصبح الفاعل الرئيسي في جميع المسائل العالمية. والحال أن الدهاء الذي دفع به الرئيس الأميركي العظيم بلاده، الانعزالية النزعة تمامًا آنذاك، إلى دخول المعركة الكبرى سوف يكون بعد ذلك نموذجًا ضمنيًا تحذو حذوه الرئاسات الإمبراطورية التالية. ومن فيتنام ليندون ب. جونسون إلى عراق جورج دابليو. بوش، سوف يظل مسلك فرانكلين د. روزفلت نموذجًا يحتذى، بما في ذلك من حيث مسالك التضليل.

وحتى إذا كانت إدارة روزفلت قد تصرفت بهذا الشكل، فإنها قد اجتهدت أيضًا بنشاط في إعادة تأكيد المبادئ الديموقراطية وعولمتها، مقدِّمةً بذلك أفضل ردٍّ على «أزمة الديموقراطيات» خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. فانطلاقًا من ويلسونية الحقبة السابقة، أعادت صوغ العلاقات الدولية على أساس المبادئ الليبرالية والديموقراطية.

الفصل الخامس

تصفية الاستعمار، الحرب الباردة ومعاداة الإمبريالية

نهاية مطاف المشروع الكولونيالي

تَضَمَّنَ المشروع الكولونيالي الأوروبي في خطابه نفسه تحديد نهاية مطافه. وببساطة، جرى اعتبار نهاية المطاف هذه أفقًا جد بعيد. وكانت المسألة الرئيسية هي معرفة ما إذا كانت نهاية مطاف الاستعمار سوف تكون الاستيعاب أم الاستقلال. والحال أن مصير الإمبراطورية الكولونيالية الأوروبية الأولى في العالم الجديد قد ذَكَّرَ بهذه البداهة مع غرابة احتفاظ الأوروبيين بممتلكات مباشرة في الكاريبي، الجزء الأقدم في هذه الإمبراطورية.

ويكمن الرهان الرئيسي في الاختفاء المتزايد للقوة المفرطة الأوروبية والتي كان عاملها الأول هو انتصار الدولة الحديثة، الذي تلته الثورة الصناعية التي مددت أمد هذا التفوق.

وفي مستهل ثلاثينيات القرن العشرين، يصف پول ڤاليري، بشكل رائع، هذا الأفول للقوة النسبية لأوروبا[1]:

> لقد أسَّست أوروبا العلم، الذي حوّل الحياة وزاد من قوة من يملكونه. لكن العلم، بحكم طبيعته، قابل أساسًا للنقل ؛ وهو ينحل بالضرورة إلى مناهج ووصفات عالمية. والإمكانات التي يتيحها للبعض، يمكن لجميع الآخرين الحصول عليها.

(1) Paul Valéry, Avant- propos de *Regards sur le monde actuel, op. cit.*, pp. 225-226 (première édition: 1931).

يُرجع الكاتب تأملاته إلى مستهل القرن.

وهذا ليس كل شيء. فهذه الإمكانات تزيد الإنتاج، وليس كميًا فقط. فإلى السلع التجارية التقليدية، يُضاف حشدٌ من السلع الجديدة التي تنشأ الرغبة فيها والحاجة إليهـا عـن طريـق العدوى أو التقليد. وسرعان ما نصل إلى مطالبة الشعوب بالحصول على مـا يلزمهـا مـن المعارف لكي تصبح هذه الشعوب هاوية ومشترية لهذه المنتجات الجديدة. وبين هذه المنتجات، أحدث الأسلحة. [...]

وهكذا فإن التفاوت المصطنع للقوى التي انبنت عليها منذ ثلاثة قرون صدارةُ أوروبـا إنما يميل إلى التبخر بسرعة. بينما يعود إلى الظهور التفاوتُ المستندُ إلى المميزات الإحصائية الإجمالية.[...]

والحال أن السياسة الأوروبية المحلية، المسيطرة والمُبطلة لمعنى السياسة المعولمة، قد قادت الأوروبيين المتنافسين إلى تصدير الإجراءات والمحركات التي كانت قد جعلـت مـن أوروبا سيدة العالم. وقد تنازع الأوروبيون على مغانم تثقيف وتعليم وتسليح شعوب ضـخمة، مشلولة في تقاليدها ولم تكن تطلب سوى البقاء في حالتها.[...]

وفي التاريخ كله، لن يكون هناك ما هو أغبى من التنافس الأوروبي في الشأن السياسي والاقتصادي، مع مقارنة هذا التنافس وجمعه ومضاهاته بالوحدة والتحالف الأوروبي في الشأن العلمي. [...] إن الصراع على الامتيازات أو القروض، لإدخال الآلات أو الخبراء، لإنشـاء مدارس أو ترسانات، - وهو صراع لا يعدو أن يكون نقلاً للأبعاد الغربيـة علـى مسـافات بعيدة، - إنما يستتبع عودة أوروبا المميتة إلى المرتبة الثانوية التي تحددها لهـا أبعادهـا، والتي كانت اجتهادات عقلها وتبادلاته الداخلية قد أخرجتها منها. إن أوروبا لم تملـك سياسـة فكرها.

ولم يكن بإمكان «الأخلاق» الأوروبية أن تتكيف مـع تعبيـر خـالص عـن السيطرة الأنانية. إنهم ليسوا هناك لكي يعيدوا إنتاج استبداد الشرقيين العسكري مع عقلنته أو لإقامة اقتصاد مركانتيلي أو عبـودي جديـد. وبالنسـبة للاقتصـاديين الليبراليين، فإن التبادل الحر سوف يكفي وحده لتدشين السلم والرفاهيـة فـي كـل العالم.

وكان فارق القوة بين أوروبا وبقية العالم القديم كامنًا في إنتاج أدوات الحداثة والسيطرة عليها. وكانت نهاية مطاف الاستعمار المعلنة هي صعود المجتمعات المستعمَرة الكامل إلى هذه الحداثة. أمّا التساؤل فقد انصبَّ على تعريف هذه الأخيرة.

والتوسع الاستعماري تعبير عن سيطرة مباشرة، بما يؤشر، بأكثر مما في أي مكان آخر، إلى الانفصال بين السائدين والمسودين. وإذا كان هذا الطابع شاملاً في العالم الكولونيالي، فإنه يبقى مع ذلك أن كل تجربتها خصوصيتها، لأن كل متروبول من المتروبولات الأوروبية أو الأميركيه أو اليابانية يُحدِثُ إسقاطه بشكل خاص بحكم طبيعته الأنثروبولوجية.

الإسقاط الكولونيالي

الإسقاط ليس إعادة إنتاج مطابقة للمتروبول، بل اختيار لبعض السمات التي تصبح سائدة على محك «الساحة». وهكذا فإن وعيَ التفوق البريطاني وضرورة تجاوز استبداد الأزمنة الأولى العسكري إنما يقودان المستعمِر إلى تعريف نفسه كمصلح للمجتمع المستعمَر وكخادم نزيه لهذا الأخير. وهكذا تتشكل إيديولوجية «عبء الرجل الأبيض». ونزاهة المستعمِر تدفعه إلى الانفصال بشكل متزايد عن المجتمع المستعمَر. فيصبح الاختلاف القاعدة ويغذي بشكل طبيعي رؤية عرقية للعلاقات الاجتماعية. فالمستعمَر يجب أن يظل نفسه وأن لا يصبح شبيهًا بالمستعمِر أو مساويًا له. وفي أوج الإمبراطورية، قبل ١٩١٤، يَسعد البريطانيون لوضع المستعمَر ضمن تقاليده، إن لم يكن اختراعها إن لزم الأمر. وتُكثِر إمبراطورية الهند من الأُبَّهات المغولية الجديدة. وفي كل مكان، يُشاد بمآثر الإدارة غير المباشرة، ولو اقتضى الأمر خلق مؤسسات أهلية للتعامل مع أمور محدَّدة. وعندما يجري قبول فكرة التطور السياسي، يجري إعلان أن ابن البلد يجب أن يصل إلى الحداثة مع احتفاظه بثقافته.

والحال أن التأكيد البريطاني على الاختلاف إنما يجد ترجمة له في غيابٍ طويلٍ للسياسة الثقافية. فنشر اللغة الإنجليزية يُنظر إليه ضمن أفق نفعي خالص

قوامه تكوين وتعليم كوادر وسيطة. وهناك خوف من المثقفين منزوعي الجذور الطبقية الذين يغذون الحركات الثورية والإرهابية تغذية مستديمة. ولابد من الانتظار حتى ثلاثينيات القرن العشرين، مع إنشاء المجلس [الثقافي] البريطاني، حتى نرى الخطوط العريضة لسياسة ثقافية، في اللحظة التي شهدت البداية الحتمية بالفعل لنقل الاختصاصات.

وعلى العكس من ذلك، فإن رسالة فرنسا التمدينية تتواجد منذ البداية في الانطلاقة الاستعمارية الثانية. وبالنسبة للفرنسيين، لا يتحقق الصعود إلى ما هو إنساني عام إلاً عبر تبني الثقافة الفرنسية. والرؤية [الفرنسية] تريد أن تكون استيعابية بالكامل، لكن السياسة الثقافية المتمثلة في الفرنسة والوصول إلى الثقافة هي في واقع الأمر أقوى شأنًا كلما ابتعدنا عن الاستعمار الاستيطاني. والنجاح الباهر للمشرق العثماني الفرانكوفوني يتحقق في فضاء مسود، لكنه ليس مستعمَرًا. والأمر كذلك بالنسبة لانتشار الفرنسية بين نخب أميركا اللاتينية. وبالمقابل، فإن الوضع أكثر تباينًا في المجال الكولونيالي بمعناه المحدَّد. فالتعليم المدرسي للأهالي في أفريقيا الشمالية وأفريقيا السوداء لا يتماشى مع ما كان لابد من توقعه من الجهورية الثالثة التعليمية. وسوف تبذل الجمهورية الرابعة مجهودًا ملحوظًا، لكنه جد متأخر [زمانيًّا]. وكان قد جرى نشر الثقافة الفرنسية أساسًا من زاوية مستويات التطور الاقتصادي، وكان ذلك في أغلب الأحيان بالاستفادة من منطق اجتماعي قوامه التميز. وقد طرحت الفرنسية نفسها كلغة للثقافة، قياسًا إلى الإنجليزية التي هي لغة منفعة.

وإذا كانت العالمية على الطراز الفرنسي لم تكن على مستوى تطلعاتها المعلنة، فإنه يبقى مع ذلك أنها قد نجحت أساسًا بالنسبة للنخب، التي خامرها الشعور بأن بوسعها دخول الحضارة الفرنسية على قدم مساواة نسبية. ولحظة الاستقلال، استأنفت هذه النخب حمل الشعلة وانتهجت سياسة تحديث/ نشر للفرانكوفونية أكثر كثافة مما في العصر الكولونيالي.

وكان عبء الرجل الأبيض والرسالة التمدينية إسقاطين لنزعة اختلاف ونزعة عالمية قويتين بما يكفي للتمكن، بعد الاستقلال، وبما يجاوز استخدام اللغات، من

حفز بنىً سياسية – ثقافية كالكومونويلث والرابطة الفرانكوفونية. والحال أن الجمهورية الخامسة قد دعمت في بداياتها هذه الحركة عن طريق «تعاون إحلالي» يهدف إلى تكوين وتربية الكوادر الجديدة للبلدان المستقلة.

وقد زاد الإسقاطان من تعقيد إعادة تعريف الهويات المحلية. والجماعات تُعَرِّفُ نفسها بنفسها كما بنظرة الآخرين إليها. وبحكم ضرورة ممارسة الحكم، كان المستعمِرون قد حددوا جماعات إثنية أو طائفية لم يقوموا باختراعها من العدم. وقد أدى منطق التحديث إلى تحويل هذه الجماعات وساعد على انبثاق أنواع جديدة من الاجتماع البشري. وإذا كان هناك تعامل مع الهند على أنها كُلٌّ، فإن انبثاق نزعة قومية هندية هو في آن واحدٍ أخذٌ مأخذ الجدِّ لخطاب المستعمِرين ورَفْضٌ له باسم النزعة القومية. ولكن ماذا عندئذ عن الفُرقة بين المسلمين والهندوس، والتي تميل إلى الاحتدام؟ وعندما يتفتت الولاء الإمبراطوري وتتحول الولاءات السياسية، بأي شيء يجب الارتباط؟ وتتميز النزعة القومية المعادية للاستعمار بالحدَّة عندما تؤلِّف لحسابها جميع التباينات الهوياتية (الإثنيات، الجماعات الطائفية الدينية، الأمة الجديدة، الانتماء الطبقي). وفي الشمال الأفريقي، تستخدم الحركات القومية إحالاتٍ من أنواع متنوعة: عربية، بربرية، مسلمة، غير مسلمة، جزائرية، مغربية، اشتراكية، إلخ. وبتعبئة هذه الإحالات تعبئة ناجحة في النضال من أجل التحرر، يجري خلق المشكلات القادمة في زمن الاستقلال.

عولمة القانون

النظام الدولي زمن ما قبل ١٩١٤ يُدْمِجُ في قوامه الدول غير الغربية المسودة وإن كان يبقيها في وضع خضوعٍ عن طريق منظومة الامتيازات أو المعاهدات غير المتكافئة. وبما أن قانون الفتح موجود دائمًا في العلاقات الدولية، فإن هذه الدول عرضة للغزو وللضم.

والحرب العالمية الأولى تقلب الوضع بإلغاء حق الفتح وبعولمة حق الشعوب في تقرير مصيرها، بينما تُعَدُّ أنظمة السيطرة غير المباشرة محكومًا عليها بالزوال في الأمد المتوسط. ومعاهدة باريس المؤرَّخة في ٢٧ أغسطس/ آب ١٩٢٨،

والمسماة بمعاهدة بريان – كيلوج، تستكمل الترتيب الجديد بتعهد الموقعين عليها بالتخلي عن الحرب في تسوية الخلافات الدولية وكأداة للسياسة القومية في علاقتهم المتبادلة(٢).

ومن ثم فإن التعديلات الترابية عند انتهاء الحرب قد قررتها من الناحية النظرية المرجعيةُ القومية. فالدولة – الأمة هي الشخصية القانونية الوحيدة التي تَخْلُفُ الإمبراطوريات. فتنطرح على الفور المسألة الحرجة ؛ مسألة الأقليات في أوروبا الوسطى، أي التوسع الجديد لسيرورة البلقنة. وقد حاولت معاهدات ١٩١٩ – ١٩٢٠ حل المشكلة بخلق وضعية قانونية للأقليات بالإضافة إلى حق تدخلٍ ضمن إطار عصبة الأمم. فبوسع دولة عضو في عصبة الأمم دعوة محكمة العدل الدولية إلى الانعقاد لتحديد إذا ما كان حق الأقليات قد تعرض للانتهاك. وبموجب فتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٣٥، فإن حق الأقليات ينطوي على مساواة كاملة في الوضعية القانونية مع رعايا الدولة الآخرين، كما ينطوي على احترام الخصائص العرقية والقومية والثقافية للأقليات. وبعبارة أخرى، فإن سياسات الاستيعاب مدانة. لكن هذا الحكم الحامي للأقليات لا يتعلق إلاَّ بالدول الجديدة المنبثقة من الحرب العظمى الأولى. وقد جرى مد حق التدخل هذا إلى العراق عند وصوله إلى الاستقلال في عام ١٩٣٢. فالدول العظمى القديمة لها الحرية الكاملة في التصرف كما يحلو لها، ومن هنا تهمة الرياء الموجَّهة إليها.

وفي مجال حقوق الإنسان، تُواصلُ عصبةُ الأمم جهود القرن السابق بصوغها، في عام ١٩٢٦، اتفاقيةً تحظر الرق، صدقت عليها ٥٢ دولة، واتفاقية أخرى في عام ١٩٣٠ تحظر السخرة، صدقت عليها ١٨ دولة. إلاَّ أنه من غير الوارد الحديث عن إعلان عالمي لحقوق الإنسان. وقد تعرضت اليابانُ لألمٍ خاص جَرَّاء الرفض، الذي كانت الولايات المتحدة مصدر إلهامه، لمبدأ المساواة العرقية. والحق أنه قد انطوى بالنسبة للدول المعنية على هجر سياسة الحصص الإثنية للهجرة. والحال أن بلدان استقبال المهاجرين لا تبقي فحسب على حظرها الهجرة

---

(٢) سوف تخدم هذه المعاهدة في تحديد عنصر الإدانة بارتكاب جريمة ضد السلم خلال محاكمات نورمبرج. وبما أن الاتحاد السوفييتي لم يوقّع على المعاهدة، خلافا لألمانيا واليابان، فلن يكون معنيًّا بها.

المسماة بـ«الآسيوية»، أي «الصفراء»، بل إنها تفرض أيضًا حصصًا جد تقييدية بالنسبة لبلدان قوس البلطيق – البحر المتوسط التي كانت قد قدمت الجانب الأعظم من مهاجري العولمة الأولى. وسنوات عشرينيات القرن العشرين تُجَمِّدُ الهجرات الدولية بينما تبدأ بشكل جد متواضع هجرةُ الجماعات السكانية المستعمَرة إلى المتروبولات الأوروبية، بما يقلب اتجاه الهجرة القديمة الذي دام عدة قرون.

وعصبة الأمم، خلال وجودها القصير، تقوم لأول مرة بقبول عضوية دول كانت مسودة في السابق مع تمتع هذه الدول بالمساواة الكاملة في الحقوق: الصين، الحبشة، تركيا، إيران، العراق، مصر... ولا تتعرض شرعية الإمبراطوريات الاستعمارية للتهديد، إلاَّ أن من المفهوم أن من المحظور عليها التوسع. وبالمقابل، فإن مواصلة «تهدئة» الفضاءات الكولونيالية والتي تشكل في الواقع حروبًا استعمارية حقيقية، وقمع الثورات الكبرى المعادية للاستعمار، بما في ذلك في فضاء الانتدابات (الثورة السورية في عام ١٩٢٦ والثورة الفلسطينية في عام ١٩٣٧)، إنما يجري التسليم بهما كل التسليم. وعندما تستولي اليابان على منشوريا وتقوم بتحويلها إلى محمية أو عندما تستولي إيطاليا على الحبشة، فإننا نجد أنفسنا إزاء حروب عدوانية غير مشروعة مدانة بصفتها هذه، حتى وإن كانت المنظمة الدولية تجد نفسها عاجزة عن منعها.

وتجيد النازية، في مرحلتها الأولى، استخدام حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بطرح نفسها على أنها الموحِّدة للأراضي والشعوب الألمانية خارج حدود ألمانيا (النمسا، السوديت). وهذا، من جهة أخرى، عامل إضافي لشل خصومها. وكان لابد من انتظار عام ١٩٣٩، مع ضم ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا، كي يتخطى الرايخ الثالث إطار الدعوى القومية. إذ ندخل من ثَمَّ في تبرير الفتح القائم على التبريرات العرقية، ضمن إطار إمبريالية قارّية، هي الإمبريالية الأكثر إجرامًا التي عرفتها أوروبا.

الرسالة المقدّسة

. تؤدي الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تأسيس للمذهب الليبرالي الديموقراطي للعلاقات الدولية. فمنذ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩، تصور دعاية الحلفاء الحرب على أنها دفاع عن الحرية وعن كرامة الإنسان في وجه شناعات النازية. إلاّ أنه، وباسم الدفاع عن الحريات العامة، يجري البدء أولاً بتقييدها. وبالنسبة للسياسيين البريطانيين، فإن الدفاع عن الحريات، أو بالأحرى استعادتها، لا تخص سوى الشعوب الأوروبية الخاضعة للاستبداد الفاشي.

والحال أن روزفيلت، في خطبته الشهيرة في يناير/ كانون الثاني ١٩٤١، والتي تبرر قانون كفالة القروض، هو الذي يرى أن الحريات الأربع التي يجب الدفاع عنها عالميةُ الامتداد («*every where in the world*»). والحريتان الأوليان طابعهما فردي (حرية التعبير وحرية العقيدة)، لكن الحريتين الأخريين مداهما جماعي: «*freedom from want*»، أي التحرر من الحاجة، وهو ما يعني حرية الوصول إلى الموارد الاقتصادية العالمية ومن ثم الحدّ من الحواجز التجارية ؛ «*freedom from fear*»، التحرر من الخوف، أي ضمان أمن الأمم عبر الحد من التسلح بما يمنع أي إمكانية للعدوان. وفي الخطبة نفسها، يَستخدم صيغة «حقوق الإنسان» أو «الحقوق الإنسانية»: فالحرية تعني سيادة حقوق الإنسان في كل مكان («*freedom means the supremacy of human rights every where*»).

وميثاق الأطلسي المعلن في أغسطس/ آب ١٩٤١ يؤشر للمواجهة بين الرؤية البريطانية والرؤية الأميركية. فلا يشار إلى حقوق الإنسان. وإذا كان المبدآن الأولان يندرجان في استمرارية مبادئ ١٩١٩ – لا للتوسع الترابي ولا لتعديل الحدود دون موافقة الشعوب المعنية–، فإن المبدأ الثالث سوف يكون موضع تنافر في التفسير: حق كل شعب في اختيار شكل الحكم الذي يجب أن يحيا في ظله، استعادة الحقوق السيادية والممارسة الحرة للحكم (*self-government*) لمن كانوا قد جُرِّدوا منها بالقوة. فتشرشل يرى أن المقصود هو الشعوب الأوروبية الخاضعة للنازية، بينما يرى روزفيلت أن المقصود هو كل البشرية.

ويطرح المبدأ الرابع ضرورة استعادة السوق العالمية: تمكين جميع الدول دون تفرقة، صغيرة كانت أم كبيرة، ظافرة كانت أم مهزومة، من حرية الوصول إلى مواد العالم الأولية والتعاملات التجارية الضرورية لازدهارها الاقتصادي.

أمّا إعلان «الأمم المتحدة» (ضد دول المحور) والصادر في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، فهو يجعل من صون حقوق الإنسان أحد أهداف الحرب.

وضمن منظور روزفيلت، لا تهدف الحرب إلى الدفاع عن الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وهو يرد على الدول الاستعمارية حجتها المتعلقة بالتفوق العرقي. فالأوروبيون، خاصة القاريون، قد أثبتوا عجزهم عن ضمان ازدهار المستعمرات وتأمين رفاهية شعوبها. وهم غير جديرين برسالتهم. وفي الوقت نفسه، فإن الشعوب المستعمَرة، وبسبب تقصير مستعمِريها، ليست مؤهلة بعد لنيل الاستقلال، فيما عدا انتدابات الشرق الأدنى. والحل المقترح هو وضع الأراضي المستعمَرة القديمة تحت الوصاية الدولية والمساواة بين الجميع في حرية الوصول إلى مواردها وتجارتها. وهكذا يجري تطبيق المبادئ التي حدَّدها ميثاق الأطلسي. ومقاومة تشرشل الضارية لهذه الأفكار مفهومة. وهو يأخذ مثال فلسطين لكي يرفض المبدأ الثالث: فبما أن العرب هم الأغلبية، فإنهم هم الذين سيكون عليهم تحديد مستقبل فلسطين. فيرد روزفيلت على هذا الأفق بجعله وضع فلسطين تحت الوصاية أول تجربة من هذا النوع. لكنه يموت قبل الأوان وسرعان ما يجري هجر أفكاره. وبالمثل، ولمنازعة مبدأ الوصاية، يقترح تشرشل أن تهتم المنظمة الدولية القادمة أيضًا بالتفرقة العرقية في الولايات المتحدة.

على أن الحكومة البريطانية تضطر إلى التراجع وإلى الاعتراف علنًا في عام ١٩٤٣ بأن الهدف النهائي هو إقامة الـ *self-government* بالنسبة للمستعمرات، وإن كان ضمن الإمبراطورية البريطانية.

ويحال الجدل إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي يتعين عليه إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وفي مواجهة مشروع وضع الأراضي المستعمرة تحت الوصاية، تعيد بريطانيا تأكيد مبدأ عبء الرجل الأبيض، فهدف السياسة الكولونيالية هو تأمين رفاهية الشعوب المستعمَرة ضمن الأسرة العالمية. وهي تتمتع الآن بتأييد غير

معلن من طرف العسكريين الأميركيين، الراغبين في الاحتفاظ بعدد معين من القواعد في المحيط الهادئ. ويرجع الصينيون إلى طرح المطلب الذي طرحه اليابانيون في عام ١٩١٩ والخاص بتأكيد مبدأ المساواة بين جميع الدول وجميع الأجناس، بما يعني إنهاء الممارسات التمييزية في سياسات الهجرة. والحال أن من المؤكد، في الولايات المتحدة، حيث تهيمن التفرقة العرقية، أن مجلس الشيوخ من شأنه أن يعترض على مبدأ المساواة بين الأجناس إذا ما كان من الوارد تطبيقه على الأرض الأميركية.

وميثاق الأمم المتحدة، الموقَّع في ٢٦ يونيو/ حزيران ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو وساري المفعول اعتبارًا من ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٥، يحاول مراعاة هذه الاعتبارات التي لا يمكن التوفيق بينها. وهو يلعب على الالتباس بين الأمم والدول. فيعيد تأكيد المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز في العرق أو النوع أو اللغة أو الدين. وفي الوقت نفسه، يطرح مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة:

لا يجيز أي ترتيب في هذا الميثاق للأمم المتحدة التدخل في الشئون التي ترجع أساسًا إلى الاختصاص القومي لدولة ولا يُلزم الأعضاءَ بوضع شئون من هذا النوع رهن إجراءات تسوية بموجب بنود هذا الميثاق.

ويعيد الفصل الحادي عشر من الميثاق تعريف غايات الإمبراطوريات الاستعمارية ضمن إطار النظام الحقوقي الجديد. ولا يعود هناك حديث عن مستعمرات وإنما عن «أراض لا تتمتع بحكم نفسها بنفسها» (*non self-governing territories*»):

الدول أعضاء الأمم المتحدة التي تولت أو تتولى مسئولية إدارة أراض لا يديرُ بعدُ سكانها أنفسهم بأنفسهم بشكل كامل تعترف بمبدأ صدارة مصالح سكان هذه الأراضي. وهي تقبل كرسالة مقدَّسة واجب العمل بكل القدر الممكن على تشجيع ازدهارهم، ضمن إطار نظام السلام والأمن الدوليين الذي حدَّده هذا الميثاق.

ويجب على هذه الدول احترام ثقافة الشعوب المعنية والعمل على رفاهيتها. وهي تقبل:

تطوير قدرتها على إدارة نفسها بنفسها (*«to develop self-government»*)، ومراعاة التطلعات السياسية للشعوب ومساعدتها في تطويرها التدريجي لمؤسساتها السياسية الحرة، بالقدر الملائم للظروف الخاصة لكل أرض وسكانها ودرجات تطورهم المتباينة.

والمادة ٧٤، في الفصل نفسه أيضًا، تستعيد المسألة التجارية من طرف خفي:

تعترف الدول أعضاء المنظمة أيضًا بأن سياستها يجب أن تتبنى، في الأراضي التي ينطبق عليها هذا الفصل كما في أراضيها المتروبولية، على المبدأ العام لحسن الجوار في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتجاري، مع مراعاة مصالح وازدهار بقية العالم.

والمقارنة بين النصين الفرنسي والإنجليزي للميثاق توضح إلى أي حدٍّ لا يوجد لمفهوم الـ *self-government* مقابل دقيق في الفرنسية. والمساواة بين الأفراد، خاصة في الشأن العرقي، يجري تعويضها على الفور بالتأكيد على سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل، بما يشكل تحوطًا يتعلق أساسًا بالتفرقة العرقية في الولايات المتحدة. وكانت المسألة الكولونيالية قد عولجت في آن واحد من زاوية حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وخطاب الدول الاستعمارية التبريري (عبء الرجل الأبيض أو الرسالة التمدينية). ثم إننا نشعر كيف أن إغلاق الأسواق العالمية خلال أزمة ثلاثينيات القرن العشرين قد عومل بوصفه أحد الأسباب الرئيسية للحرب العالمية الثانية. فيجري اعتبار إعادة تكوين السوق العالمية (مع مراعاة مصالح وازدهار بقية العالم) مهمة ضرورية لاستتباب السلم.

وكانت المسألة الكولونيالية قد عولجت في النقاشات المتعلقة بكتابة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وطبيعي أن الكتلة السوفييتية قد وجدت دعمًا من البلدان الأولى المتحررة من الاستعمار. وكانت المسألة هي ما إذا كانت هناك حاجة لمادة مستقلة للبلدان التي لا تحكم نفسها بنفسها (*non self-governing*) – وهو مصطلح ملطِّف جديد للإشارة إلى البلدان المستعمَرة. وينجح الأوروبيون في التوصل إلى

نفي الإشارة الخاصة إلاّ أن عليهم الاعتراف بأن الإعلان ينطبق على البلدان المستعمَرة، مادام يشكل إعلانًا عالميًا. وهكذا يتم تجاهل حق تقرير المصير، وإن كان لحساب عالمية الحقوق والتي تشمل الأراضي «التي لا تحكم نفسها بنفسها»، كما تنص على ذلك المادة ٢:

١. يحق للجميع التمتع بجميع الحقوق وجميع الحريات المعلنة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، خاصة في العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو في الأصل القومي أو الاجتماعي، أو في الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.

٢. ثم إنه لن يكون هناك أي تمييز قائم على الوضعية السياسية أو الحقوقية أو الدولية للبلد أو الأرض التي ينحدر منها الشخص، سواء كان هذا البلد أو الأرض مستقلة أو تحت الوصاية أو لا تحكم نفسها بنفسها أو تخضع لتقييدٍ ما لسيادتها.

ويتضمن الميثاق أن الرسالة المقدَّسة تتضمن ضرورة تقديم تقارير من جانب المستعمِرين. ومنذ خمسينيات القرن العشرين، يمكن هكذا للّجان المعنية في منظمة الأمم المتحدة تناول المسائل الكولونيالية. على أن مسألة قمع الانتفاضات المعادية للاستعمار لا تُعالج بشكل مباشر.

ثم تفرض تصفية الاستعمار نفسها كسيرورة حتمية. فالقرار رقم ١٥١٤ (١٥) الصادر في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ ينبني على الميثاق وعلى احترام حقوق الإنسان ويعلن ضرورة إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله وجميع تبدياته:

١) إن إخضاع الشعوب لأشكال الإخضاع والسيطرة والاستغلال الأجنبية إنما يشكل نفيًا للحقوق الأساسية للإنسان، وهو يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويسيء إلى قضية السلم والتعاون العالميين.

٢) جميع الشعوب لها حق التقرير الحرّ للمصير ؛ وبحكم هذا الحق، تُحَدِّدُ بحرّيةٍ وضعيتها السياسية وتحقق بحرّيةٍ تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٣) إن قصور الاستعداد في المجالات السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو في مجال التعليم لا يجب البتة أخذه كذريعة لتأخير الاستقلال.

٤) سوف يجري إنهاء كل عمل مسلّح وجميع تدابير القمع، أيًّا كان نوعها، والموجَّهة ضد الشعوب التابعة، وذلك لتمكين هذه الشعوب من أن تمارس في سلمٍ وحرّيةٍ حقها في الاستقلال الكامل. وسوف يتم احترام وحدة أراضيها القومية.

٥) سوف يجري اتخاذ تدابير فورية، في الأراضي الموضوعة تحت الوصاية، والأراضي التي لا تحكم نفسها بنفسها وجميع الأراضي الأخرى التي لم تحصل بعدُ على الاستقلال، لنقل جميع السلطات إلى شعوب هذه الأراضي، دون أي شرط أو تحفظ، وبما يتماشى مع رغبتها وأمانيها المُعَبَّرِ عنها بحرية، دون أي تمييز في العرق أو العقيدة أو اللون، سعيًا إلى تمكينها من التمتع باستقلال وبحرية كاملين.

٦) كل مبادرة تهدف إلى القضاء الجزئي أو الكلي على الوحدة القومية أو الوحدة الترابية لبلد تُعَدُّ منافية لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المفهوم جيدًا أن هذه الإدانة لا تتعلق إلاَّ بالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. فعلى العكس، نجد أن الحدود المنبثقة عن تصفية الاستعمار إنما يجري اعتبارها غير قابلة للمساس بها. والدول القديمة أو الجديدة مصانة من واجب تطبيق حق الشعوب الخاضعة في تقرير مصيرها بنفسها. وهكذا ينطرح من كردستان إلى التيبت عدد معين من المشكلات الجديدة.

بدايات تصفية الاستعمار

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت شرعية النظام الاستعماري الأوروبي قد تزعزعت تزعزعًا ملحوظًا بالفعل وقد أدت إعادة تأسيس المعايير الحقوقية الليبرالية الديموقراطية إلى تقويض أسسه. ويبقى مع ذلك أن حرب المحيط الهادئ هي التي وجهت إليه الضربة القاضية. ففي الأراضي التي كانت محتلة من جانب اليابانيين، بدا من المستحيل إعادة النظام القديم. وينخرط الهولنديون في محاولة، منيت بالفشل، لاستعادة سلطتهم على ممتلكاتهم الإندونيسية السابقة. وقد فعلت فرنسا الشيء نفسه في الهند الصينية. ويحترم الأميركيون تعهداتهم بالاعتراف باستقلال الفلبين. وينجح البريطانيون مؤقتًا في ماليزيا. وفي وجه الحركات

الاستقلالية، كان الغربيون مُرغَمُون على الأقل على قبول مبدأ نقل الاختصاصات الحكومية حيثما احتفظوا بوجودهم. وهم لا يفعلون سوى تأخير ساعة المحتوم، لوقت قصير.

ثم إن البريطانيين قد فقدوا السيطرة على إمبراطورية الهند. وعلاقة القوى تجعل من الرغبة في استعادة النظام القديم وهمًا من الأوهام. ويؤدي منطق الحكم الثنائي لا محالة إلى الاستقلال في لحظة تتحول فيها النخب المتعاونة القديمة إلى النزعة القومية. فتبدأ لحظة «تقانيي تصفية الاستعمار» التي يبدو اللورد مونتباتن بوصفه أول وأبرز ممثل لها. ويتعين، قدر الإمكان، الحد من الأضرار خلال السيرورة المتسارعة لنقل السلطات مع السعي إلى الحفاظ على قدرات التأثير القائمة على علاقات جديدة. ويؤدي اختفاء النظام الخارجي إلى الكشف عن النزاعات الداخلية للمجتمع الأهلي السابق. وتجد إعادة صياغة الهويات تحت تأثير سيرورات التحديث ترجمة لها في الصدام الدموي بين نزعات قومية محلية، ما يؤدي إلى تهميش ما بقي من الوجود الاستعماري. والبريطانيون العاجزون شهودٌ على تقسيمٍ يزيد عدد ضحاياه عن عدد ضحايا الفتح الاستعماري نفسه.

ويجري التشبث بالحفاظ على روابط رمزية أثبت التاريخ السابق لأيرلنده والدومينيونات هشاشتها وعدم فعاليتها في الأمد المتوسط. وهكذا يجري النظر إلى الانتماء إلى كومونويلث الدول غير البيضاء التي ظهرت بعد زوال الاستعمار على أنه انتصار أدبي له قيمة تعويضية، وذلك دون مخامرة حقيقية للأوهام فيما يتعلق بقوة العلاقات التي يجري الحفاظ عليها بهذا الشكل. وتحاول فرنسا الاندراج في هذا الطريق نفسه مُغَيِّرةً معجمها. فالمستعمرات تصبح «ما وراء البحار» والإمبراطورية تصبح «الاتحاد الفرنسي». ويجري إلغاء التمييز بين «الرعايا» و«المواطنين»، والقائم على الوضعية الشخصية. والرغبة في الإرث أكثر وضوحًا بكثير، لكن سخاء الخطاب يصطدم بواقع الحفاظ على علاقة غير متكافئة. ومن غير الوارد الحديث عن مساواة كاملة في الحقوق بين مواطني ما وراء البحار ومواطني المتروبول.

وانتماء المستعمرات الإرثي إلى المتروبولات يطرح المشكلة الإضافية المتمثلة في تطبيق الاتفاقية الأوروبية لعام ١٩٥٠ بشأن حقوق الإنسان. فاعتبارًا من التصديق عليها، يمكن للدول المتعاقدة إصدار إشعار يحدد الأراضي المعنية منذ لحظة تولي هذه الدول ملف العلاقات الدولية لهذه الأراضي (المادة ٥٦). وبعبارة أخرى، فإن الأراضي المتروبولية معنية بالتصديق في حين أن الأراضي الكولونيالية معنية بالإشعار. وليس من الألزامي مد التطبيق إلى مجمل الأراضي الكولونيالية. وينطبق الشيء نفسه على البروتوكولات الإضافية.

ولدى دخول الاتفاقية حيز التطبيق في عام ١٩٥٤، يمد البريطانيون تطبيقها إلى سلسلة من الأراضي الكولونيالية التي لا توجد فيها حالة طوارئ. وبالمقابل، فإن كل استقلال إنما يعني زوال تطبيق الاتفاقية، لأن الدولة الجديدة لا تنتمي إلى المجلس الأوروبي. والمسألة الكولونيالية الوحيدة التي طرحت على المجلس هي مسألة القمع البريطاني في قبرص. فقد استخدمت اليونان هذا السلاح الحقوقي ولم يكن بوسع أحد إنكار الطابع الأوروبي لقبرص. وفي أماكن أخرى، وبحكم الوضع، تمكنت بريطانيا العظمى من الحصول على استثناءات نصت عليها المادة ١٥. وقد جعلت تصفيةُ الاستعمار المسألةَ أكاديميةً بشكل متزايد باطراد، لكن الاتفاقيات قد أشّرَت بالفعل إلى الانفصال الحقوقي بين المتروبول والأراضي التابعة له. وقد تفادت فرنسا المشكلة بعدم تصديقها على الاتفاقية إلاّ في عام ١٩٧٤ مع تحفظات تتعلق بأراضي ما وراء البحار.

ويبقى مع ذلك أن الفرنسيين والبريطانيين يخامرهم الانطباع بأنهم يضحون بالجزء كي لا يخسروا الكل. فإذا كان طريق الهند يختفي مع الإمبراطورية التي تحمل الاسم نفسه، فإن الشبكات التي تشكلت في الشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين العالميتين إنما تبقى. وأفريقيا السوداء، وبسبب «تأخر»ها، يبدو أن تأخر تصفية استعمارها لا مفر منه. ويرى المستعمِرون في أفريقيا والشرق الأوسط الموارد الضرورية لإعادة بناء أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وهنا أيضًا لا يدوم الوهم طويلاً. وحزب العمال البريطاني الموجود في السلطة يراوده

الطموح النبيل إلى تحويل الإخضاع الكولونيالي إلى علاقة شراكة مفيدة لجميع الأطراف، لكنه يصطدم بغياب الإمكانات اللازمة لتنفيذ المشروعات الطموحة المرتآة في مجال التنمية. وتنخرط الجمهورية الخامسة الفرنسية في منطق تنموي وتحديثي انخراطًا أكثر جدية، وإن كان ثمن ذلك هو التزايد المتواصل لتكاليف التسيير والإدارة، ومن هنا نشوءُ تساؤل: ألاَ يمثل الاتحاد الفرنسي عبئًا بأكثر مما يمثل فائدة بالنسبة للمتروبول؟ وسرعان ما سيدور الحديث عن الاختيار الذي يجب القيام به «بين الكورّيز والزامبيزي».

وأمّا العلوم الكولونيالية الكلاسيكية فإنها تحتضر لأنها ظلت سجينة الجرد الذي تم للجماعات السكانية في الأزمنة الأولى للفتح ولأنها لم تتمكن من أن تأخذ في حسبانها التحولات الاجتماعية والهجرات السكانية، خاصة إلى المدن. ولا توجد إدارة لشئون الأهالي في الضواحي الفقيرة للمدن الكبرى الآخذة بالتشكل. فيجري اللجوء إلى العلوم الاجتماعية الجديدة، خاصة السوسيولوجيا الحضرية، للوقوف على كيفية توجيه التحولات الاجتماعية في اتجاه الحداثة، إلاَّ أنه سرعان ما يعلن هؤلاء المتخصصون الجدد انشقاقهم ليضعوا أنفسهم في خدمة مشاريع الاستقلاليين. وسوف يكون التراث الأطول عمرًا عبارة عن خليط من علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا لخدمة ترتيب وإدارة الأراضي. والحال أن كثرة من هذه المشاريع سوف تكون تصاميم أولى سوف تتبناها الدولة المستقلة وتقوم بتنفيذها.

ونجد أن أغنية البجعة الإنمائية للجيل الأخير من المديرين الاستعماريين إنما تصطدم باستحالة تمكن أوروبا المهدَّمة من تحقيق التحويلات الاقتصادية الضرورية لمشاريع التحديث. وهذه التحولات تفترض، لكي تكون جائزة، «إضفاءَ للطابع المتروبولي» على الجماعات السكانية المستعمَرة: تحقيق المساواة مع سكان المتروبول وتكوين قوام سياسي واحد ؛ أي أخذ المشروع الإمبراطوري مأخذ الجد وإلى نهايته. وهذا معنى مناقشة «مرسوم كاركالا» يجعل من جميع سكان الإمبراطورية مواطنين فرنسيين حقيقيين. وتتكشف استحالة أفق كهذا ويلاحظ خصومه أن المرسوم محل النظر إنما ينتمي إلى عصر الانحطاط الروماني (كان

ذلك قبل ردّ الاعتبار إلى الإمبراطورية الهابطة(×)، والتي أعيد تعريفها بالعصر القديم المتأخر [زمانيًا]). ولا يسع الاتحاد الفرنسي إلاّ أن يتجه إلى نظام كونفيديرالي. ومن جهة أخرى، فإن النخب المحلية تبدو مهتمة بشكل متزايد باطراد بمشاريعها القومية الخاصة. وأخيرًا، فبمجرد إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية، فإن الدخول المتزامن في دولة الرعاية الاجتماعية ومجتمع الاستهلاك إنما يجعل المسألة أصعب بكثير. فتحقيق المساواة في الأوضاع والأحوال إنما يجازف بالقضاء على إنتاجية هياكل الإنتاج المستندة إلى يد عاملة رخيصة كما يجازف بخلق جماعة سكانية من «الذين يحيون على الإعانات». والحال أن مقاطعات ما وراء البحار، تلك المستعمرات القديمة التي اكتسبت الطابع المتروبولي، قد اصطدمت بهذه المشكلة الرهيبة المتعلقة بالاعتماد على التحويلات المسماة بالتحويلات الاجتماعية.

وإعادة بناء اقتصاد أوروبا تتم بفضل تحويلات الموارد القادمة من الولايات المتحدة وليس عبر سحب موارد مما بقي من الإمبراطورية الاستعمارية. ومن المؤكد أن واضعي مشروع مارشال قد أخذوا في حسبانهم الاستخدام المتزايد للبترول، والذي سيحل في الأمد المتوسط محل الفحم الأوروبي كمصدر أولٍ للطاقة، لكن هذا البترول يأتي من شرقٍ أوسطٍ يتألف من دولٍ استردت الجانب الرئيسي من سيادتها (لن يكون بترول الشمال الأفريقي موضع استغلال حقيقي إلاّ بعد نيل الاستقلال). ودول الريع البترولي تدرك تمامًا ضخامة مصالحها. ومنذ نهاية أربعينيات القرن العشرين، تعيد التفاوض بحدةٍ على الامتيازات وتلعب على منافسة داخلين جدد، الشركاتِ الأميركيةِ «المستقلة» (التي لا تنتمي إلى نادي «الأخوات السبع») والشركات الجديدة التي تملكها الدول الأوروبية، وذلك سعيًا إلى ممارسة ضغوط على المواقع الراسخة للشركات «الرائدة الكبرى» والتي كانت هذه الشركات قد كسبتها في السابق. ثم إن دول الريع البترولي هذه تدرك أنه، لكي

(×) مصطلح استخدمه كاميل لوبو، في عام ١٧٥٢، لتسمية تاريخ بيزنطة من القرن الرابع إلى القرن الخامس عشر. وفي أيامنا، فإن هذا المصطلح، الذي غالبًا ما يتجنب المؤرخون استخدامه، يمكن أن يشير إلى زمن «انحطاط» الإمبراطورية الرومانية. معجم روبير.- م.

تكون هناك بلدان «منتجة»، لابد من أن تكون هناك أيضًا بلدان مستهلكة وأن العلاقة تسير في اتجاه مزدوج.

الحرب الباردة، حرب إمبريالية أم حرب جيوسياسية ؟

خلال الشطر الأول للقرن العشرين، كانت أوروبا حاملةً لحروبٍ جرى تصديرها إلى مناطق أخرى من العالم. وغداة الحرب العالمية الثانية، لاح في الأفق خطر نشوب حرب ثالثة فيما بين المنتصرين. وقد ظهر عندئذ أن تكوين جمهوريات تدور في فلك الاتحاد السوفييتي وتمتد من البلطيق إلى البلقان قد يكون دليلاً على توسعية سوفييتية. وكان الجيش الأحمر على بعد «خطوتين من برج فرنسا». لكن تكوين الحاجز السوفييتي والردع النووي قد عادا، بشكل مفارقٍ، بالفائدة على أوروبا الغربية، على الرغم من مركز الخُرَّاج الذي تتركز عليه الأنظار والمتمثل في برلين.

ولثالث مرة في القرن العشرين، قام الأوروبيون الغربيون بجرٍّ الأميركيين إلى شئونهم بدفعهم إلى تكوين حلف شمال الأطلسي وأداته العسكرية. والحال أن الوجود العسكري الأميركي والستار الحديدي السوفييتي قد جَمَّدَا الوضع: فإذا لم يكن بالإمكان تحقيق سلام حقيقي، فإن الحرب نفسها تصبح غير مرجَّحة. وبفضل هذه الحماية الخارجية، يمكن لأوروبا الغربية أن تنهمك في مشروعها الخاص بإعادة النظر في نفسها. والحاصل أن مشروع الاتحاد السياسي الأوروبي قد فكرت فيه أجيال من المؤسسين بوصفه وسيلة لتجاوز حروب الماضي لمنعها من العودة إلى الظهور. وهكذا فإن ثقافة السلم ومجتمع الاستهلاك المأخوذة مباشرة عن النموذج الأميركي إنما تحل محل ثقافة الحرب. وبما يشكل استمرارًا للجهود المبذولة خلال الحرب العالمية الثانية، تجري إعادة تأسيس الثقافة الديموقراطية الليبرالية، على الرغم من رسوخ الميثولوجيا الثورية لدى عدد من أوساط المثقفين وفي صفوف فريق من الطبقات العاملة.

وإذا كانت الحرب الباردة قد وُلدت في أوروبا وإذا كان رهانها المتواصل قد تمثل في الوضعية الجديدة للدول والتي نتجت عن الحرب العالمية الثانية (ومن هنا

الغياب الفريد في التاريخ لـ«مؤتمر صلح» ولمعاهدة صلح غداة انتهاء الحرب[٣]، فإن الحرب الباردة لم تأخذ طابع عنف راسخ. فعلى جانبي الستار الحديدي، يجري حشد القوات المسلحة والأسلحة النووية، ما يحفز بشكل دوري مخاوف عظيمة من الدمار الجماعي، لكن الحرب موضع كل هذا الخوف لم تحدث قط، وذلك بسبب توازن الدمار المتبادل الأكيد، مع ما ينطوي عليه من جنون[٤].

وتجميد الوضع الأوروبي يُسقط الحرب على خارج أوروبا، في العالم الكولونيالي الآخذ بالتحرر. ويُمارس العنفُ في العالم الثالث الآخذ بالانبثاق. وتنفتح ساحة المعركة الأولى في آسيا ضمن استمرارية أعقاب الغزو الياباني ووجود قوى شيوعية قادرة على قيادة الحركة القومية، ما يمثل تراثًا غير متوقع لاستراتيجية الأممية الثالثة في عشرينيات القرن العشرين. والحال أن حرب الهند الصينية واستيلاء الشيوعيين على الصين وحرب كوريا إنما تسوي حسابات حرب المحيط الهادئ.

وبمحض حقيقة أن الشيوعيين، في الهند الصينية والصين على الأقل، قد تمكنوا من احتياز الحركة القومية، فإن بوسع الدول الاستعمارية المتقهقرة أن تصور معارك المؤخرة التي تخوضها على أنها الجبهة الأمامية للصراع ضد الشيوعية. وكان «ضياع الصين» صدمة رهيبة بالنسبة للنخب الحاكمة الأميركية التي حاولت بعد ذلك تجميد الأوضاع المكتسبة، وفق النموذج الأوروبي، ومن هنا حرب الهند الصينية الثانية، المسماة بحرب ڤيتنام. وكان الخوف هو خوف حدوث انهيار متعاقب للبلدان الحليفة في آسيا، «نظرية الدومينو» الشهيرة.

وعلى الجانب السوڤييتي، تُعَدُّ الحربُ الباردة تعبيرًا طبيعيًا عن القوة المكتسبة وعن رؤية للعالم موروثة من الماركسية – اللينينية. والحال أن الاتحاد السوڤييتي،

---

(٣) كانت معاهدة الصلح مع اليابان قد وُقِّعت في ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٥١ وقد دخلت حيز التنفيذ في ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٥٢. ولم يكن الاتحاد السوڤييتي والصين الشيوعية من بين الموقِّعين. وكان لابد من انتظار سياسة ڤيلي براندت الشرقية لمعالجة مسألة تسوية الصلح. والحال أن مؤتمر السلم والتعاون في أوروبا، والمسمىً بـ«عملية هلسنكي»، من ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣ إلى ٢١ يوليو/ تموز ١٩٧٥، كان بمثابة بديل متأخر [زمانيًا] للمؤتمر والوثيقة الختامية، المؤرَّخة في الأول من أغسطس/ آب ١٩٧٥، لمعاهدة الصلح.

(٤) انظر الحروف الأولى الإنجليزية، MAD : *Mutual Assured Destruction*، الدمار المتبادل الأكيد، وهو المذهب العسكري لذلك العصر.

بحكم ثراء مواده الأولية المنجمية، لا يعتمد على أي مُوَرِّدٍ خارجي، وعلى الرغم من جهود خلفاء ستالين، لم ينجح قط في أن يصبح فاعلاً تجاريًا عظيمًا على المسرح العالمي. والجانب الرئيسي من تجارته يتم بعملات غير قابلة للتحويل. وكان، دون قول ذلك، أقرب إلى اتفاقات المقايضة التي شهدتها ثلاثينيات القرن العشرين منه إلى الوصول إلى السوق الحرة والمنافسة. والحال أن الفشل التجاري قد حَوَّلَ الاتحاد السوفييتي، منذ سبعينيات القرن العشرين، إلى دولة ريعية تعتمد بشكل متزايد على تصدير غازها وبترولها إلى السوق الأوروبية لكي تتمكن من إطعام سكانها بالقمح الأميركي. وقد عرفت هذه الدولة آنذاك التبعية نفسها التي عرفتها بلدان العالم الثالث حيال التقلبات القوية لأسعار المواد الأولية.

وفي عام ١٩٤٥، كانت الولايات المتحدة القوة الصناعية العالمية الأولى وبفارق جد بعيد عن القوى التي تليها، فهي تُنتج نحو نصف إنتاج المنتجات المصنعة على المستوى العالمي. وعلى الرغم من ثراء موادها الأولية، فإنها مضطرة إلى أن تستورد، بالإضافة إلى المنتجات الكولونيالية الكلاسيكية (المواد الغذائية الكولونيالية القديمة)، عددًا معينًا من المنتجات المنجمية، خاصة المعادن المسماة بالنادرة. وهي، بالمقابل، مُصَدِّرَةٌ لمنتجاتٍ زراعية، خاصة الحبوب. والحال أن إعادة بناء أوروبا الغربية بفضل مشروع مارشال إنما تعود بفائدة عظيمة على الاقتصاد الأميركي الذي يعاود عقد الأواصر بشركائه التجاريين التقليديين، إلاّ أنه لن يجد في أوروبا المواد الأولية التي تعوزه.

ورؤية النخب الأميركية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية تتميز بطابع جيوسياسي. وهي في آن واحد محافظة (الحفاظ على المواقع المكتسبة) وديناميـة. وهي تذهب إلى وجوب احتواء الزحف السوفييتي وإعادة بناء الاقتصاد الصناعي الأوروبي وضمان حرية الوصول إلى المواد الأولية واستعادة السوق العالمية الحرة. وهذان الشاغلان الأخيران يتماشيان مع مصالح الولايات المتحدة المفهومة جيدًا ومع الانزعاجات الناشئة عن انهيار العولمة الأولى، الذي جرى النظر إليه على أنه المسئول عن الحرب العالمية الثانية. وإذا كان بناء الاتحاد الوروبي يطمح إلى وضع نهاية للحروب القومية التي شهدتها القارة القديمة، فإن عولمة التبادلات

من شأنها أن تقود إلى وضع نهاية لحروب الوصول إلى الأسواق وإلى المواد الأولية. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي والعولمة مشروعان يكمل أحدهما الآخر تتمثل فلسفتهما العميقة في استئصال الأسباب المفترضة للحربين العالميتين.

وهذا الإطار الأخير يفسر موقف الولايات المتحدة المتحفظ حيال الإمبراطوريات الاستعمارية. فهذه الإمبراطوريات إنما يُشتبه بأنها تريد الحفاظ على الحواجز الحمائية وعلى الوصول التفضيلي إلى المواد الأولية. ومنذ ١٩٤٥، يهدد الأميركيون الامتيازات الشرفية أو المادية لما بقي من النظام الاستعماري الأوروبي، خاصة في الشرق الأوسط. وهذا الانبعاث للمعاداة الأميركية للاستعمار والذي يصور الولايات المتحدة على أنها شريك للبلدان المستقلة أو شبه المستقلة[٥]، لا على أنها ساعية إلى السيطرة، إنما ينظر إليه الاستعماريون على أنه نوع من «إمبريالية معاداة الإمبريالية»، بينما تتحدث النخب القومية اليسارية عن «إمبريالية جديدة»، متمايزة عن الإمبريالية الأوروبية الشائخة الآفلة.

وفي العالم كما تنظر إليه واشنطون، وبصرف النظر عن التضامن الثقافي وتحالف الديموقراطيات الأوروبية – الأطلسية، يجري تحديد عدد معين من المناطق على أنها حيوية («المصلحة القومية الأميركية»)، إمَّا بحكم مواقعها الجغرافية المهمة لاحتواء السوفييت، أو بحكم أهميتها من حيث كونها أماكن إنتاج المواد الأولية، خاصة مواد الطاقة. وتلك هي حال الشرق الأوسط، وذلك، في آن واحد، بحكم قربه الجغرافي من الاتحاد السوفييتي وبحكم اعتماد أوروبا المتزايد على موارده البترولية. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال مكتفية ذاتيًا من الإنتاج البترولي، فإنها تريد الحفاظ على احتياطياتها عبر إنماء موارد الشرق الأوسط، التي يجري، من جهة أخرى، استغلال جانب كبير منها والتجارة فيه من جانب الشركات البترولية الأميركية الكبرى (الشركات «الرائدة الرئيسية»).

---

(٥) هكذا تؤشر المصطلحات إلى المقصد: فالكونسورتيوم الأميركي العامل في المملكة العربية السعودية يسمي نفسه Arab American Company (ARAMCO) بينما يتواجد البريطانيون بالدرجة الأولى في إيران (Anglo-Iranian Oil Company) والحال أن المصوَّرات الفوتوغرافية والفيلمية لذلك العصر إنما تُظهر العامل الأميركي وهو يعمل جنبًا إلى جنب العامل العربي، في حين أن البريطانيين يظهرون فيها دومًا بالشكل الذي يسجل الاختلاف الاستعماري.

وحتى مع أن الأسواق والمواد الأولية لها أهميتها العظيمة في المنظور الأميركي، فإن أساس هذا المنظور إنما يظل چيوسياسيًا.

والحرب الباردة هي بالفعل صراع قوى عظمى تضاف إليه منافسة إيديولوچية على تحديد مستقبل البشرية. وبمجرد طرح الرهانات، فإن الحرب الباردة إنما تتعولم في إطار إحالات چيوسياسية أساسًا، كما تبين ذلك نظرية الدومينو التي تُؤخذ مأخذ الجد في كل معسكر. وبما أن الإطار الحقوقي الجديد الموضوع في ١٩٤٥ يحظر الحرب والفتح، فإن الحرب الباردة لا يمكنها إعادة إنتاج الهيكل الكلاسيكي لإمبراطوريات الماضي. بل إنها، على العكس من ذلك، تتكيف مع تعميم نموذج الدولة – الأمة، ما أن يندرج هذا النموذج في منطق التحالفات والشبكات (أو، في الحالة المعاكسة، في منطق «تحييد»ها).

مفارقات التقهقر الإمبراطوري

المقاربة الأميركية لتصفية الاستعمار مقاربة براجماتية. فالانتشار العسكري البريطاني في الشرق الأوسط لا غنى عنه لاحتواء الاتحاد السوڤييتي، بل لاسترداد أوروبا إذا غزا الجيش الأحمر أوروبا. وبعد فترة قصيرة قوامها منازعة «الامتيازات» البريطانية، نرجع إلى تعاون قائم إلى تمويل الوجود العسكري البريطاني الذي يسمح بتجنب الاضطرار إلى نشر قوات أميركية في هذه المنطقة. وخارج هذه المنطقة، تجري مساندة فرنسا في الهند الصينية في صراعها ضد الشيوعية الدولية، كما تجرى مساندة البريطانيين، بنجاح أكبر، في ماليزيا. وسوف ينجح هؤلاء الأخيرون في القضاء على حرب عصابات شيوعية، ما يشكل نجاحًا للانتفاضة المضادة دائمًا ما يشار إليه، وإن كان لا يُضاهَى البتة.

ولا تندرج المسألة الفلسطينية في سياق الحرب الباردة إلاَّ بشكل ثانوي، لأن الاتحاد السوڤييتي والولايات المتحدة، ولأسباب متباينة تمامًا، يؤيدان قيام دولة إسرائيل. ولأول مرة في تاريخ المنطقة، لا يتوصل العرب إلى توريط قوة عظمى خارجية في جانبهم، ومن هنا ضعفهم في الساحة العسكرية (ندرة السلاح) وفي الساحات الديپلوماسية. على أن الانسحاب البريطاني من الانتداب الفلسطيني يوجه

في الأمد المتوسط ضربة قاضية إلى مشاريع الدفاع الغربي عن المنطقة. ويحتدم الغضب العربي على شكل معاداة للإمبريالية تشجب أي محاولة للتضامن العسكري مع الغرب وتحكم عليها بالفشل.

ويأخذ الغربيون وقتًا حتى يفهموا أن الانتشار العسكري ليس قابلاً للصمود إذا كان يتم ضد رغبة المجتمعات المعنية. وكما توضح ذلك مصائر قاعدة السويس العسكرية (أضخم قاعدة بريطانية خارج بريطانيا العظمى)، فإن مهمتها إنما تصبح حماية نفسها ضد المصريين. وفي مرحلة ثانية، يكثف الأميركيون وساطاتهم للتوصل إلى حلول وسط معقولة. فهم يلقون بالمسئولية على رعونات البريطانيين، العاجزين عن التحرر من العادات الكولونيالية المتأصلة. لكنهم يخفقون بدورهم، ما يخلق السياق الذي يقود إلى أزمة السويس عام ١٩٥٦. وتقف إدارة أيزنهاور آنذاك موقف المعارضة من حلفائها الأوروبيين لأن مسلكهم الذي يتنافى مع الأزمنة الجديدة يهدد بإلقاء ما بدأت تسميته بالعالم الثالث في الفلك السوفييتي.

والأمر بالمثل في الشمال الأفريقي. فقد شاء الفرنسيون أن يجعلوا من وجودهم في تلك المنطقة من العالم أحد أرصدتهم النادرة في المباحثات الاستراتيجية مع الأميركيين. وسرعان ما بدت واشنطون أكثر استعدادًا لتأييد استقلال المستعمرات بحكم أن إبقاء السيطرة المباشرة يجد ترجمة له في هشاشة متزايدة حيال التدخلات السوفييتية. وهكذا تعتمد الولايات المتحدة موقفًا متحفظًا خلال حرب الجزائر وترفض توريط حلف شمال الأطلسي فيها فحقل تدخله مُعَرَّفٌ آنذاك بأنه لا يخص سوى الفضاء الأوروبي. وسوف يتسنى للأوروبيين تذكر ذلك عندما تأتي اللحظة المناسبة.

وهكذا، فإذا كانت الولايات المتحدة قد أسهمت، في مرحلة أولى، في الحفاظ على الهياكل الاستعمارية، فإنها إنما تتحول تحولاً واضحًا في خمسينيات القرن العشرين إلى تأييد مبدأ تصفيةٍ منظمة ومسئولةٍ للاستعمار، بما يشكل انحيازًا إلى شواغل تقانيي تصفية الاستعمار. والحال أن نوعين من السياسة الإمبراطورية إنما يصبحان فاعلين آنذاك. الأول هو السياسة التي ترافق تقهقر الدول العظمى الأوروبية. ففرنسا وبريطانيا العظمى تحتفظان مؤقتًا بقواعد عسكرية وتحالفات في

مناطق العالم التي تتجهان إلى الجلاء عنها. وأحيانًا يمكن لهذا النظام أن يدوم، كما تشهد على ذلك حالة فرنسا في أفريقيا أو حالة بريطانيا العظمى في قبرص. والنوع الثاني هو السياسة الإمبراطورية الأميركية، سياسة الحرب الباردة، التي تحشد الأحلاف وتوسع بشكل متواصل مجال تدخلها. وبالنسبة لريمون آرون، فإن حربي كوريا وفيتنام هما، بهذا المعنى، حربان «إمبراطوريتان».

ومن المفارقات أن التقهقر الإمبراطوري يترافق مع محاولة تكوين «مُوَاطَنَةٍ إمبراطورية» تخضع لمنطق مزدوج. والمنطق الأول ماثل في طبيعة الظاهرة الإمبراطورية نفسها، فهذه الظاهرة تتجه، في الأمد الطويل، إلى السعي إلى خلق مساواة في أوضاع الشعوب الخاضعة لسلطة واحدة. وعندما يجري إبقاء الشعوب المسودة في وضعية «رعايا»، فإنها تستفيد من الخارج من حماية الدولة الإمبراطورية التي تمنح جوازات سفر وتضمن حرية الحركة والانتقال. وهكذا فإن الهجرات إنما تميل إلى أن تكون أسهل في داخل المجال الإمبراطوري، وهذه ميزة جد ثمينة بقدر ما أن انتهاء العولمة الأولى يجد ترجمة له في الحد من انتقال الأفراد ثم في منعهم من هذا الانتقال. لكن هجرة اليد العاملة أو النخبة يفيد المتروپولات أيضًا بشكل متزايد. وإذا كانت «الأعوام الثلاثون المجيدة» هي أعوام تصفية الاستعمار، فإنها أيضًا أعوام الوصول الجماعي لمستعمَرين سابقين إلى أوروبا. ولا يحدث هذا دون توتر قوي تزيد من حدته حروب تصفية الاستعمار ويقود أيضًا إلى نقلٍ إلى المتروپول لنزعة التشديد على الاختلاف، بل للعنصرية الكولونيالية.

وهكذا فإن المراحل الأولى لاستقلال المستعمرات تتميز بحرية انتقال لا مثيل لها، لاسيما أن الدولة الاستعمارية السابقة تجد في ذلك، في آن واحد، مصلحتها الاقتصادية وأداة حفاظ على نفوذها السياسي.

ويتعارض مشروع الاتحاد الأوروبي بسرعة مع مواطنة الإمبراطورية. واعتبارًا من أواخر ستينيات القرن العشرين، يجري الحد تدريجيًّا من حرية انتقال المستعمَرين [إلى أوروبا]، بينما يجري توسيع حرية انتقال أوروبيي الجماعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي [داخل أوروبا]. فتنزاح مواطنة الإمبراطورية بقدر

بناء المواطنة الأوروبية. ومن نواح عديدة، فإن المشروع الأوروبي القائم على التوافق إنما يهدف إلى أن يكون نقيض النظام الكولونيالي السابق الذي أُقيم بالقوة. وبمرور الأجيال، تنشأ الإشكالية الجديدة، إشكالية التعددية الثقافية، والتي، فيما يتعلق بالدول الاستعمارية السابقة، تستعيد كل التاريخ الإمبراطوري السابق، بعد تمثله على المستوى الداخلي، ومن هنا تكاثر المتاعب الهوياتية المرافقة له. والحال أن فرنسا وبريطانيا العظمى قد أصبحتا مضرب المثل بشكل خاص في هذا الصدد.

وإذا كانت التعددية الثقافية الأوروبية تتأسس إلى حد بعيد على الإرث الاستعماري، فإنها أيضًا ازدواج للتعددية الثقافية الأميركية التي تحيل إلى تكوين مجتمعات أميركية شمالية كمجتمعات للمهاجرين كما إلى ماضي هذه المجتمعات (عبودية السود) والعلاقات النزاعية مع البيئة الأميركية اللاتينية والانفتاح على آسيا عبر المحيط الهادئ. والحال أن الثقافة الشعبية الأوروبية متعددة الثقافات إنما تتغذى على النموذج الأميركي بأكثر مما تتغذى على ثقافة أصلية افتراضية.

والاتجاه القوي للمجتمعات الأوروبية أو ذات الأصل الأوروبي إنّما يمضي صوب تعددية تقوم في داخل المتروبولات بإعادة إنتاج الخليط الإثني المميِّز للإمبراطوريات الاستعمارية السابقة. فالانسحاب الإمبراطوري لا يطال فقط المستوطنين والمديرين، إذ يجر معه شريحة من السكان الذين كانوا مستعمَرين في السابق. وبما أن الدول الأوروبية التي لا تملك إمبراطوريات استعمارية أو لم تعد تملك مثل هذه الإمبراطوريات منذ زمن بعيد تتبع التطور نفسه، فإن أوروبا الجديدة تعرف على الأقل تماثلاً في المشكلات، إن لم يكن في الحلول. وهذه المرة، تتعارض الوحدة الحقوقية مع خلق تعددية في الوضعيات والشخصيات القانونية[٦]، خلافًا للوضع الكولونيالي، ومن هنا تشوش الإحالات بين الاستيعاب والإدماج والحياة العامة والحياة الخاصة والدفاع عن العلمانية، وحرية التعبير والحرية الدينية. والحال أن الإمبراطورية عن طريق التراضي والتي هي أوروبا إنما

(٦) الوضعيات الشخصية الإسلامية أو الأعرافية، والمتمايزة عن القانون المدني، لم يعد لها وجود، في الحالة الفرنسية، إلا في مايوت وكاليدونيا الجديدة. ولا تنطرح مسألة تعدد الزوجات إلا عندما يحتفظ المهاجر بوضعيته كأجنبي في المتروبول.

تضيف إلى ذلك بُعدًا آخرًا، لأن المهاجرين الشرعيين إليها يجدون حرية حركة وانتقال تسمح بالاتصال المباشر بين المهاجرين من مصدر جغرافي مشترك دون حاجز لغوي. فالمنحدر من الشمال الأفريقي يمكنه بذلك أن يتحدث بشكل مباشر مع ذويه الموجودين في مختلف البلدان الأوروبية كما مع العائلة التي بقيت في الوطن الأصلي. ومن المفارقات أن اللغة ذات الأصل خارج الأوروبي، وعلى شكل لهجة في الأغلب، إنما تصبح لهجة أوروبية ...

العالم الثالث، الرهانات والفاعلون

بعد موت ستالين، يصبح العالم الثالث الآخذ في التشكل الساحة الرئيسية لمعركة الحرب الباردة. ويستعيد خلفاء ستالين الخط اللينيني الخاص بالنضال المعادي للإمبريالية والذي يجمع القوى الشيوعية بالحركات القومية. وشأن مؤسس الاتحاد السوفييتي، فإنهم يصطدمون بالواقع نفسه. فالحركات القومية، بعيدًا عن أن تكون قابلة للتلاعب بها، إنما تستخدم بشكل انتهازيٍّ المساندة السوفييتية وتُحَيِّدُ، بل تزيل، الأحزاب الشيوعية المحلية. ولن يحدث، في خمسينيات القرن العشرين، تجديد للتجارب الصينية والهند صينية والكورية. وسوف يتعين انتظار المفاجأة المثيرة المتمثلة في استيلاء كاسترو على السلطة كيما يتسنى العثور على تجربة ثورية حقيقية قادرة على تذكير القادة السوفييت بحماسة شبابهم.

ويكمن أحد دوافع تقانيي تصفية الاستعمار في القناعة المكتَسَبَة بأن الدولة الاستعمارية لم تعد تملك لا الإمكانات ولا القوة اللازمة لضمان سيرورة تحديث في المجتمعات المسودة. فهذه السيرورة تنطوي على تحويلات اجتماعية وثقافية ليس بوسع المتروبول البعيد حفزها، فالأعمال الأجنبية مرفوضة أصلاً. ومن شأن التصفية المنظَّمة للاستعمار أن تعني نقل السلطة إلى نخبة تحديثية تعتمد نهجًا إرادويًّا في تحقيق التحولات الاجتماعية والثقافية، بشكل سلطوي في أغلب الأحيان.

وفي هذا السياق، فإن الكتلتين المتنافستين حاضرتان لاقتراح عروض إنمائية حيال هذا المطلب الداخلي المتعلق بتجاوز التأخر الاقتصادي. وبالنسبة للولايات

المتحدة، فإن نجاح دمقرطة ألمانيا الغربية واليابان وكذلك النجاح الباهر لمشروع مارشال إنما يحددان المسار الذي يجب اتباعه. وبالنظر إلى خصوصية المناطق المعنية وسعيًا إلى التصدي لنفوذ الماركسية، سوف يتخذ الجامعيون والخبراء مظهر الداعين الذين لا يكلون إلى نظريات التحديث. والحال أن النظرية الأوسع نفوذًا والتي تُعَدُّ على الأرجح الأكثر ضررًا هي نظرية والتر روستو، التي طورها في **مراحل النمو الاقتصادي، بيان مناوئ للشيوعية**، وهو كتاب نشر في عام ١٩٦٠ وكان بمثابة المرشد لكثير من السياسات الاقتصادية في العالم الثالث.

فالتشديد يتركز على استيراد التكنولوچيات وتكوين رأس المال بهدف الوصول إلى اللحظة الجوهرية المتمثلة في الانطلاق الاقتصادي الذي سيفضي إلى مجتمع حديث له سمات مماثلة لسمات المجتمعات الصناعية الغربية. فالطبقة المتوسطة الجديدة سوف تصعد إلى السلطة وسوف تطالب بحكم دستوري قائم على وجود أحزاب سياسية مسئولة وإدارة نزيهة ونظام ضريبي كفء. وهكذا نرجع إلى التيمات الكبرى للجيلين الأولين من الفيكتوريين البريطانيين. ويجري وضع برامج تعاون مختلفة: «فيلق السلام»، «التحالف من أجل التقدم»، «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية». وبالنظر إلى خطر النشاطات الشيوعية الهدامة وانتظارًا لنتائج التحديث، فقد يكون من المطلوب فرض حل عسكري وسلطوي، خاصة في أميركا اللاتينية.

والعرض السوفييتي يتشكل بشكل موازٍ. فهو يتأسس على مساندة تصنيع تقوده الدولة سوف يؤدي لا محالة إلى خلق طبقة عاملة، بما يشكل قاعدة طبيعية للمرحلة التالية. وهكذا سيجري الانتقال من «طريق تطور لا رأسمالي» إلى الاشتراكية، أي حركة التاريخ الطبيعية.

والحال أن المشروعين إنما يشكلان إسقاطًا لتاريخ وفلسفة الأوساط الحاكمة في الدولتين العظميين المتجهتين إلى أن تكونا بمثابة متروپولين للعالم الثالث. وتفتح الجامعات الأميركية والسوفييتية أبوابها لطلاب من البلدان المتحررة من الاستعمار، وهي جامعات سوف تتولى، علاوة على تزويد الطلاب بالمعارف التخصصية التقانية، إيقافهم على طرق التحديث الرأسمالي أو الاشتراكي.

والدليل على الدافع السياسي أساسًا لهذه المشاريع إنما يكمن في واقع أن التحويلات المالية، خاصة ذات الطبيعة الدولانية، إنما تذهب من البلدان الصناعية إلى البلدان حديثة الاستقلال وليس في الاتجاه العكسي. وفي كثير من البلدان حديثة الاستقلال، يتمثل المطمح الأول في التخلص من الاستثمار الخاص الأجنبي الذي يسيطر لا يزال على جزء لا بأس به من الاقتصاد لحظة نيل الاستقلال. وبحكم هذا الواقع، تميل الدولة بعد الكولونيالية إلى الرغبة في الانكفاء إلى انعزال اقتصادي معين يتميز بتصنيعٍ يتمثل محركه في إحلال الواردات. وبما أن رأس المال الخاص القومي لا يكفي، فإن الدولة إنما تصبح المورِّد الرئيسي للاستثمارات، مستخدمةً، في هذه الاتجاه، المساعدات الأجنبية.

ثم إن التطورات الصناعية الجديدة، خلال «الأعوام الثلاثين المجيدة»، تؤدي إلى اختزالٍ منتظمٍ لحصة المواد الأولية في المنتجات المصنَّعة، وذلك بحكم تزايد كفاءة عملية الإنتاج. وعلى الرغم من نمو الإنتاج العالمي، فإن أسعار المواد الأولية، فيما عدا البترول، تميل إلى الانخفاض. وقد أمكن الحديث آنذاك عن تدهور لشروط التبادل في غير صالح عدد معين من البلدان المنتمية إلى العالم الثالث. وهذا التدهور يميل إلى تعزيز الاتجاه إلى الانعزال الاقتصادي المتميز بفرض رسوم جمركية مرتفعة ارتفاعًا خاصًا على سلع كالسيارات، التي لا يمكن إنتاجها محليًّا.

ومن يرفضون الانفصال عن السوق العالمية ويواصلون اتباع قواعد لعبة التبادل التجاري إنما يجري اتهامهم بأنهم يرغبون في تغذية الاستعمار الجديد بقبولهم تأبيد التبعية. فلا توجد رغبة في رؤية أن الاستراتيجية التي اتبعتها بعض البلدان الآسيوية – سياسة تصدير موجَّهة إلى السوق العالمية مع صعود بطئ لكنه تدريجي في سلم التطور – تعطي نتائج ملموسة أكبر بكثير. والنمو الاقتصادي الغربي آنذاك أضخم آنذاك من نمو بلدان العالم الثالث. ففي عام ١٩٥٠، كان الناتج القومي الإجمالي للفرد في أوروبا الغربية أعلى خمس مرات من الناتج القومي للفرد في آسيا وأفريقيا. وفي عام ١٩٧٠ كانت العلاقة ٨,٥(٧).

---

(7) Odd Arne Westad, *The Global Cold War*, Cambridge University Press, 2005, p.85.

ويجري ترقب «الانطلاق» الحتمي الذي وَعَدَ به روستو، والذي لابد من أن يحدث بفضل تراكم رأس المال. والخيارات المُعَرَّفة على أنها اشتراكية، بسبب دولانيتها، تسمح للأنظمة المنبثقة غالبًا عن انقلابات عسكرية بالاتجاه إلى تحويلات ضخمة للممتلكات لحسابها، باسم «النضال ضد الإقطاع والرجعية» وباسم «العدالة الاجتماعية». والحال أن الكرامة، المستعادة عبر الاستقلال، ومشروع التنمية الإرادوي إنما يدفعان إلى قيام أنظمة سلطوية، بل ديكتاتورية باستثناء الهند، وهو استثناء ضخم. ويصبح الحيادُ الشعارَ الرسمي. وباسم طريق ثالث، يمكن هكذا الاستفادة استفادة إيجابية من المساعدات المقدَّمة من المعسكرين دون التنازل عن أي شيء يتعلق بالاستقلال القومي. ولا يجري استخدام تيمات حقوق الإنسان إلاَّ ضد التفرقة العنصرية في البلدان الغربية والبلدان التي مازالت مستعمَرَة. وباسم مبدأ عدم التدخل، يجري رفض النظر في مسألة حقوق الأفراد. وقانون العدد لا يخص سوى الدول على المسرح الدولي. ومن غير الوارد تطبيق التعددية والحريات العلنية في المجال الداخلي.

وكثيرون من حكام ذلك الجيل يحتفظون بعلاقات انصهارية مع «الجماهير» خلال «مؤتمرات» قد تحشد عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الأشخاص. وهم يوضحون بذلك عزمهم إلغاء أي شكل من أشكال الانفصال، المدان بوصفه نزعة إقليمية أو قَبَلية أو طائفية. وهم لا يفعلون غالبًا سوى إنكار وجود مثل هذه النزعات في حين أن الأنظمة الاستعمارية قد مالت إلى الاعتراف بوجودها، وإن كان بهدف استخدامها في اتجاه التفرقةِ لتحقيق سيطرتها هي.

وتصبح المساعدة الدولية للتنمية نوعًا من الحق الذي تجري المطالبة به خلال المؤتمرات الدولية، نوعًا من تعويض تاريخي بشكل ما. وتَوَافُقُ الآراءِ العام هو أن السلطوية شر ضروري في هذه المرحلة من مراحل السيرورة التاريخية والاقتصادية. فيبدو «رجعيًّا» وضعُ حركات التحرر، وهي حركات تاريخية لاستعادة الكرامة، في تعارضٍ مع الحريات الفردية، فهذه ترف يمكن الاستغناء عنه، مؤقتًا على الأقل. وعلى أي حال، فباسم أي حق يمكن للمستعمِرين السابقين أن يقولوا رأيهم في هذا الصدد ؟ وبلدان العالم الثالث الأكثر تقدمية تطرح نفسها بوصفها دولاً اشتراكية وتستعيد التمييز الشيوعي بين الحريات «الحقيقية» (الحقوق

الجماعية) والحريات «الشكلية» التي ستأتي فيما بعد والتي تُعَـدُّ حريـات زائفـة. والبلدان الأكثر محافظةً تعتمد خطاب «أصالة» يستعيد الثقافة التقليدية (بـل يعيـد اختراعها عند الحاجة) ويطرح صدارة الجماعة. وهذا الخطاب الثقافوي يسـتعيد، باسم قيم أصيلة، خطاب الاستعماريين الذي شدَّدَ علـى الاخـتلاف، فـي الحقبـة السابقة، وإن كان مع تحويل الإحالات السلبية إلى إحالات إيجابية. والديموقراطيـة الغربية غريبة عن ثقافة البلد والأصالة التي تجب استعادتها إنمـا تنطـوي علـى رفض التغريب. وحيال حقوق الإنسان، يجري البدء باستخدام خطاب القيم الخاصة لثقافة معينة ولديانة معينة.

وتنطوي الحرب الباردة على نزعة تدخلية متواصلة مـن جانـب الـدولتين العظميين بما يؤدي إلى زيادة تَشَدُّدِ المواقف الإمبريالية السابقة. فهي تبـرر دعـم الانقلابات والتمردات في البلدان حديثة الاستقلال. وكل شيء يغدو مقبـولاً مـادام يجري احترام حدود السيادة من الناحية الشكلية ومادام الفعل سريًّا (وهذا يُسَمَّى في المصطلحية السياسية الأميركية *covert action*).

وفي مستهل الحرب الباردة، عملت الولايات المتحدة على احتـواء الاتحـاد السوفييتي بتطويقه بشبكة من الأحلاف والقواعد العسكرية. ويرد الاتحاد السوفييتي على ذلك بمساندة الثورات المعادية للاستعمار وبتزوده تدريجيًّا بأداة إبراز للقـوى على المستوى العالمي تسمح له بكسر التطويق. وتصبح الحرب الباردة حربًا عـن طريق حلفاء يفصلون بين الدولتين العظميين حيث يصبح تورط الأميركيين المباشر أوسع من تورط السوفييت (كوريا، فيتنام). لكن دعم الاتحـاد السـوفييتي لفيتنـام الشمالية إنما يرجع إلى التضامن الأممي وحـسِّ الواجـب السياسـي. فالاتحـاد السوفييتي يجد نفسه عاجزًا بالكامل عن التأثير على عملية اتخاذ القرار في هانوي، وهو مالا يتوصل الأميركيون إلى تصديقه مع أن لهم تجربة مماثلة مع إسرائيل(٨).

---

(٨) في عهد الرئيس نيكسون، وكما تشهد على ذلك الوثائق المنشورة مؤخرًا والمتعلقة بالمحادثات الأميركية ـ السوفييتية، يود الطرفان الربط فيما بين مختلف الملفات الدولية (*linkage*)، بهدف التوصل إلى اتفاق شامل، لكن الأميركيين عاجزون عن التأثير على عملية اتخاذ القرار الإسرائيلية والسوفييت عاجزون عن التأثير على عملية اتخاذ القرار الفيتنامية الشمالية. انظر:

(*Soviet-American Relations, The Détente Years, 1969-1972* (Washington, Department of State, 2007)

الذي يتضمن المحاضر الأميركية والسوفييتية لهذه المحادثات.

والحال أن الوقائع الأخيرة لهذه المواجهة غير المباشرة سوف تمس أميركا الوسطى وجنوب أفريقيا (مع آثار تصفية الاستعمار البرتغالي)، كما سوف تمس القرن الأفريقي وأفغانستان. وإذا كان الهجوم الأميركي المضاد في ثمانينيات القرن العشرين والقائم على دعم قوى حرب العصابات المحلية قد تميز بالفعالية، فإنه لا يجب مع ذلك المبالغة في تقدير أهميته. فالحرب الباردة قد كسبتها الولايات المتحدة التي نجحت في أن تفرض على الاتحاد السوفييتي، وهو «دولة كبرى فقيرة»، سباق تسلح لم يكن بوسع اقتصاده الفوز فيه. وكان أكثر من ثلث الميزانية السوفييتية مخصصًا للجهاز العسكري، في حين أن تكلفة المساعدات والتدخلات في الخارج (بما في ذلك أفغانستان) لم تتجاوز ٢,٥% من هذه الميزانية نفسها. ولم يصبح الاتحاد السوفييتي في أي وقت من الأوقات مُصَدِّرًا كبيرًا للمنتجات المصنعة وكانت دخوله من العملات القابلة للتحويل تأتي من بيع مواد أولية عرضة لتقلبات جسيمة في الأسعار. والحال أنه قد اعتمد بشكل متزايد على هذه العملات لاستيراد حاجاته الغذائية ولحيازة التكنولوجيات الجديدة. والأرجح أن الصدمة البترولية المضادة في ثمانينيات القرن العشرين قد وجهت إليه ضربة أقوى من الضربة التي وجهتها إليه حرب أفغانستان. وقد أعقبت ذلك مساءلةٌ لنمط الإنتاج الاشتراكي من جانب النخب الحاكمة السوفييتية. وقد قامت النخب الصينية بهذه المعاينة نفسها، إلاّ أنها تمكنت من الحفاظ على السلطة مع اعتمادها اقتصاد السوق اعتمادًا أكثر حزمًا باستمرار.

الشرق الأوسط في الحرب الباردة

بعد ١٩٤٥، نجد أن حلول الهيمنة الأميركية المتزايد في الشرق الأوسط محل الهيمنة البريطانية إنما يُعَدُّ نتيجة حصرية للحرب الباردة. فبالنسبة للاستراتيجيين الغربيين، يتعلق الأمر بمواجهة الاتحاد السوفييتي انطلاقًا من الشرق الأوسط ضمن منطقِ ردع (الدفاع عن الشرق الأوسط). ورواسب الإمبريالية الأوروبية مخلفات تجب تصفيتها، فهي عقبات في طريق المعركة الوحيدة التي يجب خوضها: المعركة التي تستهدف الاتحاد السوفييتي. وهكذا سوف يجري التعايش بسهولة

كبيرة مع التأميمات الاقتصادية المصرية والسورية والعراقية. بل إن لبنان سوف يتخلص من هذه الرواسب على أساس تجاري بشكل خالص.

ودعاة الحرب الباردة الأميركيون مستعدون للإقدام على جميع التلاعبات لضمان انتصار «الخير». وهم يحبذون قيام الديكتاتوريات التحديثية مادامت تضمن انغراسهم الغربي. وسوف يكونون حاضرين في كثير من المحاولات الانقلابية، خاصة في سوريا في خمسينيات القرن العشرين. وسوف يصطدمون دومًا باستحالة إقناع العرب بأن العدو الحقيقي هو الاتحاد السوفييتي لا دولة إسرائيل. وفي رغبتهم في محاربة الكتلة الشرقية بحلف بغداد، سوف يجذبونها إلى داخل الشرق الأوسط. وبينما يجري السعي إلى إبقاء مسألة فلسطين عند مستوى حِدَّةٍ منخفض، بسبب العجز عن إيجاد حلٍّ سياسي لها، سوف تجري زيادة حدتها بجعلها إحدى ساحات معركة الحرب الباردة.

وفيما عدا الاقتصاد البترولي، سوف يصل عدم الاستثمار إلى أقصى حَدٍّ له. أمَّا البترول، على العكس من ذلك، فهو يظل مُنْتَجًا حيويًّا يكفل الإنهاض الاقتصادي لأوروبا ويكفل تشغيل الآلة الحربية الغربية. ولابد من عمل كل شيء لضمان حمايته، لكن الضمان الأفضل هو الرابطة غير القابلة لأن تنحل والقائمة بين المُنتج والمستهلِك، ومن هنا الرهافة النسبية للاستراتيجيات المُتَّبَعَة. إذ يجب إعادة توحيد السوق المُقَسَّمة إلى «بترول بالدولار» و«بترول بالإسترليني».

وتظل هذه السوق تحت سيطرة كارتيلات شركات كبرى في الأعوام الأولى للأعقاب المباشرة للحرب العالمية الثانية. ووجود هذه الكارتيلات هو الذي يفسر فشل تأميم شركات البترول الإيراني من جانب مصدق في عام ١٩٥١. ومنح امتيازات لداخلين جدد في أواخر خمسينيات القرن العشرين ينهي هذا الترتيب ويؤدي إلى حركة انخفاضٍ للأسعار. وترد البلدان المنتجة على ذلك بإنشاء كارتيل مضاد هو الأوبك (منظمة البلدان المصدرة للبترول) الذي تتمثل مهمته في زيادة الأسعار. وهكذا تُعِدُّ هذه البلدان لتولي السيطرة القومية على مواردها البترولية. وبعد تحقيق هذه السيطرة، لا تنجح الكرتلة التي تقوم بها البلدان المنتجة مع ذلك في فرض ترتيبات مستديمة، على الرغم من السيطرة على الإنتاج والاحتياطيات.

فالسوق العالمية، التي تتأثر تأثرًا كبيرًا بحركات المضاربة زيادة وخفضًا للأسعار على حد سواء، هي التي تفرض قواعدها. وفي زمن السلم، فإن اقتصاد السوق هو الذي يكفل إدارة إنتاج وتوزيع البترول. وإشكالية ضمان أمن الطاقة، مع إقامة احتكارات وصول للموارد البترولية تحميها قوات عسكرية، لا توجد إلاَّ في حالة حرب عالمية جديدة.

وبالإضافة إلى دائرة الريع البترولي الوليدة التي تبدأ في أن تغدو محسوسة في أواخر خمسينيات القرن العشرين، فإن العلاقة الاقتصادية إنما ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالسياسة من خلال المساعدة الدولية، المنظور إليها بالدرجة الأولى على أنها أداة نفوذ. وفي إحدى المراحل، تنجح مصر الناصرية في الاستفادة من مساعدات مهمة من الكتلتين المتنافستين، بما يجعل حيادها الرسمي «إيجابيًّا» إلى أبعد حدٍّ، لكنها عندما تنخرط في حرب باردة ضد الملَكيات البترولية المتحالفة مع الولايات المتحدة، إنما تحرم نفسها من المساعدة الأميركية وتزيد من تبعيتها للاتحاد السوفييتي.

ونحن هنا ضمن التباسات روح باندونج. فالاستقلال المستعاد يسمح بالطموح إلى لعب دور في الشئون العالمية. والكرامة المستعادة تتحقق عبر هذا التأكيد للذات. ومعاداة الاستعمار تبني جماعة مصير مشترك على أنقاض الإمبراطوريات الاستعمارية. وبالنظر إلى غياب الاستثمارات المباشرة المرفوضة بوصفها أثرًا من آثار الإمبريالية، فإن المساعدة الدولانية الخارجية تصبح ضرورية، إلاَّ أنه يجري النظر إليها على أنها واجب إلزامي ضمن إطار توزيع أفضل لثروات العالم.

وحتى سقوط الاتحاد السوفييتي، كانت الحرب الباردة مواجهة بين قوى عظمى. والنضال ضد الإمبريالية خطاب يعتمده الجميع، لكنه يصبح بالدرجة الأولى أداةً لتجريد المنافس المحلي من الاعتبار. فالنزعات القومية العربية الجذرية في خمسينيات القرن العشرين تستخدمه ضد «المعتدلين» المتحالفين مع الغرب والمتَّهَمين بحكم ذلك التحالف بأنهم دعائم واعية أو لا واعية لدولة إسرائيل. ويحلم

ثوريو ستينيات القرن العشرين بجناح عربي لحركة تقدمية عالمية. وهكذا تجد الثورة الفلسطينية حلفاء لها في العالم كله.

وهنا ندخل في المفارقة الجديدة للاستقلال. ففي القرن التاسع عشر، كانت التدخلات الأوروبية محفوزة أيضًا ومحل استخدام لها من جانب الفاعلين المحليين الذين كانت لهم مشاريعهم السياسية الخاصة. وكانت الزبونية تسير في الاتجاهين وقد جرى توريط الأوروبيين، على كُره منهم، في نزاعات محلية قد تصل أحيانًا إلى صراعات بين قُرى. ومن الناحية النظرية، يعني الاستقلالُ نهايةَ التدخلات. لكنه ليس كذلك وذلك بقدر ما أن تحالفات غير متجانسة قد تتشكل للتصدي لمحاولات هيمنة إقليمية. وهكذا فإن مصر الناصرية تحفز حركة كهذه في عام ١٩٥٨ عند قيام الجمهورية العربية المتحدة ونشوب الثورة العراقية. إذ يعقب ذلك تدخل عسكري أميركي في لبنان وإرسال قوات بريطانية إلى الأردن. وحروب الخليج الثلاث المتعاقبة دليل على استمرار الاعتماد على الخارج، وهو اعتماد يُسَمَّى في الخطابات العلنية العامة بـ«تدويل الأزمة». والحال أن المنطق المتواصل للسعي إلى توريط الخارج، وهو منطق موروث من الدولة العثمانية الإمبراطورية، إنما يستمر، بل يتعزز. وهكذا فإن القومية العربية قد التمست عون الفرنسيين والبريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى ثم ألمانيا النازية والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، لينتهي بها المطاف إلى التماس عون الاتحاد السوفييتي خلال زمن الحرب الباردة.

وقد يهبط التوريط الخارجي أيضًا إلى مستوى أدنى من مستوى الدولة، كما تشهد على ذلك مسألة أكراد العراق. فحتى عام ١٩٥٨، كانوا حلفاء للاتحاد السوفييتي ضد الملكية الهاشمية. وسوف يحصلون، بعد ذلك، على مساعدات دورية إيرانية وأميركية وإسرائيلية موجَّهة إلى إضعاف الأنظمة «التقدمية» في بغداد. وبالنسبة للدول حديثة الاستقلال، سوف يتمثل الكابوس بصورة منتظمة في قيام منافسيها الإقليميين أو الدول العظمى الخارجية باستخدام «أقلياتـ»ـها. وسوف تستخدم من جهة أخرى هذا الخوف لرفض الدمقرطة الحقيقية، والتي تُعَدُّ بالنسبة لها مرادفًا لانفجار الدولة. وبحسب تعبير غسان تويني، فإن مختلف الحروب

الأهلية التي عرفتها المنطقة (الأردن، العراق، سوريا، لبنان) كانت دومًا، بمعنى من المعاني، «حروبًا لحساب الآخرين»[٩].

والحرب الباردة تزيد من حدة النزاعات لكنها تنظمها أيضًا. فالفاعلون المحليون على اختلاف طبائعهم يحاولون استخدامها لصالحهم. والاستقلال، بعيدًا عن أن ينهي التماسَ تدخلِ الأجنبي، إنما يزيد من مناسبات التماس هذا التدخل. وكما يمكننا أن نرى ذلك في مختلف الحروب الإسرائيلية – العربية اعتبارًا من ١٩٥٦، فإن الحرب الباردة تفرض أيضًا تنظيمًا للنزاعات لأن أي دولة عظمى لا يمكنها أن تسمح لنفسها بقبول هزيمة كاملة لزبائنها ولأنها تميل دومًا إلى اجتذاب المخلصين للكتلة الأخرى.

(9) Ghassan Tuéni, *Une guerre pour les autres*, Paris, Lattès, 1985.

الفصل السادس

الإمبريالية، معاداة الإمبريالية والإمبراطوريةُ اليوم

الجمهورية الإمبراطورية

إذا ما التزمنا بتعريف الإمبراطورية على أنها سيطرة على أراض وشعوب لها وضعيات حقوقية مختلفة، فمن الواضح أنه سيكون من باب إساءة استخدام اللغة أن نتحدث عن «إمبراطورية أميركية» اليوم. وقد أكد جورج دابليو. بوش وكوندوليزا رايس في مناسبات مختلفة أن بلدهما لا يطمع في أي أرض إضافية. والإمبراطوريات من النوع الكلاسيكي كلها هياكل سابقة على الدولة – الأمة وقد أدى قيام هذه الأخيرة إلى دمارها، سواء أكانت إمبراطوريات قارية أم وراء البحار (أللهم إلاَّ في حالة طرد وعزل وإبادة السكان الأصليين). وبما أن الإمبراطورية تعددية بحكم طبيعتها، فإن الكيان السياسي الذي يُعَدُّ الأكثر قربًا إليها اليوم هو الاتحاد الأوروبي، وهو جِدة مطلقة في التاريخ: الإمبراطورية عن طريق التراضي. وتعريفها الجغرافي الحالي هو بطبيعته تعريف قاريٌّ. والجدل حول دخول تركيا يطرح، جزئيًا على الأقل، مسألة إضافة بُعدٍ وراءَ بحريٍّ (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه لا تزال هناك بعض «نُثارات» الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية).

وقد عَرَّفَ ريمون آرون السياسة الإمبريالية على أنها سياسة بلد يسعى إلى أن تكون له إمبراطورية بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح[1]. وبالمقابل، اعترَفَ بأن الدولة العظمى تنزع إلى لعب دور سياسي عالمي ومن ثم يمكن القول بأنه كلما كان هناك فارق في القوة، كان هناك نزوع إمبراطوري:

---

(١) «المسلك الديبلوماسي – السياسي لوحدة سياسية تنشئ إمبراطورية، أي تُخضع لقانونها شعوبًا أجنبية»،
R. Aron, *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy, 1962, p. 263

تصبح الدولة العظمى إمبراطورية أكثر فأكثر بقدر اتساع الهوة بينها وبين حلفائها، عندما تجد نفسها مضطرة إلى تولّي الدفاع أو المسئولية عن مناطق واسعة من الحقل الدبلوماسي. وبمعنىً من المعاني، فإن النظام ثنائي القطبية إنما يستدعي لا محالة دبلوماسية إمبراطورية من جانب كُلٍّ من الكبيرين الاثنين سعيًا إلى الحد من فعل منافسه(٢).

وحتى مع أن الولايات المتحدة كانت لها بالفعل إمبراطورية استعمارية غداة الحرب مع إسبانيا، فإن حجم هذه الإمبراطورية كان هزيلاً نسبيًا بالقياس إلى الاتساع الجغرافي للمتروبول. وقد عادت الإشارة إلى «إمبراطورية أميركية» خلال الحرب الباردة، خاصة في ستينيات القرن العشرين، كأداة سجالية تربط الولايات المتحدة بالدول الاستعمارية القديمة ضمن شجب استعمار جديد له أساس تجاري. وقد ظهر تعارض بين كلود جوليان وريمون آرون حول هذا الموضوع في مناظرة شهيرة. فبالنسبة للنقد اليساري، نجد أن «استغلال المواد الأولية» التي تملكها بلدان العالم الثالث من جانب الولايات المتحدة وبالإضافة إلى ذلك من جانب البلدان الأوروبية، إنما يؤسس مفهوم الإمبراطورية والإستعمار الجديد. ويرد آرون بأن استهلاك المواد الأولية هو فعل اقتصادات صناعية وأن توزيعه المتفاوت في العالم ناشئ عن تفاوت تصنيع هذا العالم. وكان ليمكنه أن يضيف أن هذا المفهوم عن استغلال المواد الأولية لا وجود له في النظرية الكلاسيكية عن الإمبريالية.

وقد عاد مصطلح «الإمبراطورية» بقوة مع اختفاء الاتحاد السوفييتي، فجعل من الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، «القوة مفرطة القوة»، بحسب تعبير هوبير ڤيدرين، الوزير الأسبق للشئون الخارجية الفرنسية. ولا يحيل استخدام المصطلح إلى تعريف الإمبراطورية بوصفها وحدة سياسية، فالإمبراطورية هنا مجاز للتعبير عن القوة المهيمنة، بل إنها، بالنسبة للبعض، مجاز للتعبير عن العولمة نفسها والتي تُضعف الأطر الدولانية، حتى الأطر الأكثر رسوخًا.

(2) R.Aron, *La République impériale, op. cit.*, p. 263.

وكما بالنسبة لبريطانيا في القرن التاسع عشر، فإن دور الولايات المتحدة المهيمن قد تأكد بحكم موقعها في الاقتصاد العالمي، وهو موقع ساحق تمامًا في منتصف القرن العشرين. فالقوة الاقتصادية لا تنبع من الهيمنة، بل إن هذه الهيمنة هي التي تنجم عنها. والحال أن النخب الحاكمة، بانخراطها في الحرب الباردة على أسس جيوسياسية، قد خامرها شعور التحرك بشكل دفاعي في وجه التهديدات الشيوعية. والتقهقرات الأوروبية تقود بشكل متزايد باطراد إلى توريط الولايات المتحدة في الشئون المحلية. والأعمال السرية (*covert action*) من جانب وكالة الاستخبارات المركزية تستند إلى قوى اجتماعية أو جماعات إثنية ودينية تكمن ميزتها الأساسية في كونها معادية للشيوعية. ومن الواضح تمامًا أن أي قوة راغبة في الحصول على مساندة إميركية تجتهد في ملء كراسة الشروط هذه، إن لم يكن في اختراع التهديد الشيوعي عندما لا يكون موجودًا. والاعتبارات الاستراتيجية تزداد أهميتها بشكل متزايد باطراد، ومن هنا التخلي عن برامج الإصلاحات الاجتماعية التي دعا إليها أنصار الحرب الباردة الأميركيون في المراحل الأولى. فبدلاً من الإصلاحات الزراعية، نجد كتائب الموت. والانتفاضة المضادة تتحقق عبر الإزالة الجسدية للقادة الثوريين الفعليين أو المحتملين. والمثقفون والقادة النقابيون هم أول المستهدَفين. وخلال الانقلاب في العراق في عام ١٩٦٣ والانقلاب في إندونيسيا في عام ١٩٦٥، تقوم أجهزة الاستخبارات الأميركية بتقديم قوائم بأسماء الأشخاص الذين يجب إعدامهم.

وهذه السياسة الإمبراطورية تُحَوِّلُ المجتمع والاقتصاد الأميركيين. فالحربان العالميتان تدفعان إلى تعزيز سلطات الرئيس، «القائد العسكري الأعلى»، على حساب الكونجرس، ما يؤدي إلى فكرة «الرئاسة الإمبراطورية». وقد أدت الحرب الباردة إلى تأبيد وجود جيش دائم قوي وثيق الارتباط بصناعات السلاح. والحال أن الرئيس أيزنهاور، وهو شاهد على هذه الأحداث وفاعل فيها، قد وجَّه تحذيرًا شهيرًا إلى مواطنيه، في خطبة الوداع التي ألقاها في ١٧ يونيو/ حزيران ١٩٦١:

حتى الحرب العالمية الأخيرة، لم تكن لدى الولايات المتحدة صناعة سلاح. وكان بوسع صانعي مناجل المحاريث الحديدية الأميركيين، مع مرور الوقت وعند الطلب، صنع سيوف.

إلاّ أنه منذ ذلك الحين، لم يعد بوسعنا المجازفة بالارتجال عند الضرورة الملحة فيما يتعلق بدفاعنا القومي. ولقد كنا مضطرين إلى إنشاء صناعة تَسلُّحٍ دائمة واسعة النطاق. ثم إن ثلاثة ملايين ونصف مليون رجل وامرأة منخرطون انخراطًا مباشرًا في الدفاع كمؤسسة. وكل عام ننفق، لا لشيء إلاّ لأجل الأمن العسكري، مبلغًا أعلى من الدخل الصافي لجميع الشركات الأميركبة.

وهذا الارتباط بين مؤسسة عسكرية ضخمة وصناعة أسلحة ضخمة حدثٌ جديدٌ في التجربة الأميركية. وأثره الإجمالي، الاقتصادي والسياسي، بل والروحي، محسوس في كل مدينة، وفي برلمان كل ولاية، وفي كل مكتب حكومي اتحادي. ونحن نعترف بالحاجة الضرورية إلى هذا التطور. إلاّ أننا لا يجب أن نغفل عن إدراك آثاره الوخيمة. فعملنا ومواردنا وكسب عيشنا ... كلها متأثرة بذلك ؛ وهذا ينطبق أيضًا على بنية مجتمعنا نفسها.

ولذا ففي كل المحافل الحكومية يجب أن نحذر من أي تأثير غير مُبَرَّرٍ، سواءٌ أكان هذا التأثير مطلوبًا أو مُمَارَسًا من جانب المُجَمَّع العسكري – الصناعي. فالخطر الوارد في حدوث صعود كارثي لسلطة غير شرعية خطر موجود وسوف يستمر وجوده. ولا يجب أن نسمح أبدًا بأن يؤدي ثقل هذا المُجَمَّع إلى تهديد حرياتنا وعملياتنا الديموقراطية. لا يجب أن نأخذ أي شيء أبدًا المأخذ الذي يُراد منّا أن نأخذه به دون إمعان نظر. والحال أن جماعة المواطنين سريعة الرد والعليمة ببواطن الأمور هي وحدها التي سيكون بوسعها أن تفرض ربطًا حقيقيًّا لجهاز الدفاع الصناعي والعسكري الضخم بأساليبنا وغاياتنا السلمية، وذلك بالشكل الذي يسمح بازدهار أمننا وحريتنا معًا.

والمجمع العسكري – الصناعي يذكِّرنا بالتعريف الشومبيتري للإمبريالية، وهو يبرهن على أنه ليس راسبًا من رواسب الماضي بل هو نتاج للظروف الحاضرة. وخوض الحرب الباردة يؤثر تأثيرًا مباشرًا على السياسة الداخلية والخوف من الدمار النووي ينيخ بكلكله دومًا على الأذهان. والمكارثية أو المعركة ضد العدو الداخلي الشيوعي هي التحذير الأول من المخاطر التي تهدد الحريات السياسية. والمنافسة السياسية على كسب بلدان العالم الثالث هي أحد محركات

تصفية التفرقة العنصرية، فهذه التفرقة تشكل عائقًا جسيمًا في وجه السياسة الخارجية. والأميركيون «ذوو الصلة» (الأميركيون اللاتينيون، الأميركيون الإيطاليون، الأميركيون اليونانيون، إلخ) يشكلون جماعات ضغط مؤيدة لقضية بلدانهم الأصلية وتقوم البلدان الأجنبية باستثمار علاقاتهم العامة مع الطبقة الحاكمة. وهذه التدخلات تُشَوِّشُ تعريف المصالح «القومية» (الحيوية) عندما تتعين مراعاة رهانات السياسة الداخلية. و«جماعات الضغط» المؤيدة لإسرائيل تقف ضد تحديد استراتيجية حيال الشرق الأوسط لا تتعارض تعارضًا تناحريًا مع الآراء العامة السائدة في هذه المنطقة الواسعة.

والمناقشات حول السياسة الخارجية تُحَدِّدُ مدارس فكرية هي أيضًا جماعات متنافسة على القيادة السياسية. وتظل الانعزالية تيارًا مهمًّا يساعد على ردع الاتجاهات الأخرى. وانفتاح النظام السياسي الأميركي يؤدي إلى اختيار غالبية صانعي القرار من خارج البيروقراطية الحكومية، خاصة في أوساط المثقفين والجامعيين، وهو وضع مستحيل في أوروبا حيث الصلة وثيقة بين الطبقة السياسية والإدارة. وبحكم هذا الواقع فإن النقاش العام حول السياسة الخارجية له أصداء مباشرة على نهجها، ومن هنا رغبة الجماعات المتنافسة في الصعود إلى مركز هيمنة.

وكان تجنيد الجيل الأول من دعاة الحرب الباردة يتم بالأخص بين صفوف المؤسسة البروتستانتية في نيو إنجلاند. وقد تتزاوج معاداتهم للشيوعية مع موقف يسمى بأنه موقف «ليبرالي» في الشأن الاجتماعي، أي أنه موقف يسار الوسط بحسب المصطلحية السياسية الأوروبية. ويتمثل فشلهم التاريخي في حرب فيتنام التي قادت إلى تهديد فرضياتهم الفكرية وهيمنتهم السياسية. وعندئذ تعقبهم مدرسة «واقعية» تراعي علاقات القوة وتضع الاعتبارات الأخلاقية في مستوى ثانوي.

وتسمح الواقعية الجديدة، خلال رئاسة نيكسون، بالعودة إلى مبادئ توازن القوى، ما يشكل إعادة إنتاج للنموذج الأوروبي السابق. والانفراج *détente* (بالفرنسية في النص) لعبةٌ ديناميةٌ لا تمنع الطعنات الغادرة المتبادلة. ونيكسون يذهب إلى بكين ويجتهد كيسنجر في تحويل مصر إلى الولاء للمعسكر الغربي.

ويستفيد السوفييت من انهيار الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية لكي ينخرطوا في شئون المخروط الجنوبي الأفريقي انخراطًا مباشرًا. ويجري تشغيل انتشارهم العسكري على المسافات البعيدة والذي تم الفوز به مؤخرًا. وهذه الأعمال الهجومية لا يجري النظر إليها على أنها هجومية ولا يتعين لها أن تشكل تهديدًا للانفراج.

وعندما يغزو الاتحاد السوفييتي أفغانستان في عام ١٩٧٩، فإنه يرى في ذلك الغزو عملاً دفاعيًا. لكن الغربيين يعتبرون هذا الغزو، على العكس من ذلك، إشارة إلى استئناف الحرب الباردة وإلى انتهاء الانفراج. وعندئذ تنبثق مدرسة جديدة، هي المدرسة المسماة بمدرسة المحافظين الجدد، والتي، باسم رفضٍ لأي رؤية نسبية وباسم قيم الديموقراطية السامية والمصالح الأميركية التي يجري خلطها بهذه القيم، تستأنف الحملة الصليبية ضد الاتحاد السوفييتي وتستأنف اللجوء إلى الحلول العسكرية، ومن هنا قربها من المجمع العسكري – الصناعي. والحال أن المحافظين الجدد إنما يتهمون الواقعيين بأنهم على استعداد للتسليم بأفول القوة الأميركية والسعي إلى التكيف مع هذا الأفول. واعتبارًا من رئاسة رونالد ريجان، سوف يحدث تناوب أو تعايش بين المحافظين الجدد والواقعيين ضمن منظومة اتخاذ القرار.

وإذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بشبكة فريدة من القواعد العسكرية في شتى ربوع العالم وإذا كانت توسع من تحالفاتها العسكرية الدائمة، فإنها تسعى إلى الفوز بالقيادة (*Leadership*)، بالهيمنة، وليس إلى الاستيلاء على أراض جديدة. والمتروبول الإمبراطوري ليس مفتوحًا أمام الجماعات السكانية للبلدان الخاضعة للهيمنة. ولذا يجب الحديث بالأحرى عن «جمهورية إمبراطورية» مما عن «إمبراطورية أميركية». ووجود الأخطار ضروري لحفظ النظام. ويرى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة يجب أن تتمتع مباشرةً بتفوق عسكري جد ساحق بحيث لا يكون بوسع أي بلد أن يكون في مركز يسمح له بالتصدي لسياستها.

المواد الأولية والريع البترولي

على المستوى العالمي، أراد المنظِّمون الغربيون أن يستخلصوا على الفور نتائج التجزئة الاقتصادية التي عرفتها ثلاثينيات القرن العشرين ونتائج أزمة الوصول إلى المواد الأولية. وكان الهدفُ المحدَّدُ منذ البداية هو استعادة وحدة السوق العالمية وضمان خفض تدريجي للحماية الجمركية. وتلت ذلك مساعدة أميركية مهمة للإنهاض الاقتصادي لأوروبا وبدرجة ثانوية لليابان. وقد سمح نجاح هذه السياسة بتكثيف التبادلات فيما بين البلدان الصناعية عن طريق لعبة استثمارات متداخلة.

وكانت البلدان غير الصناعية قد اعتُبرت مورِّدةً للمواد الأولية الضرورية للاقتصاد الصناعي، خاصة في عدد معين من المجالات المعتَبَرَة مجالات استراتيجية. وعندئذ طرحت نفسها مسألةُ تدهور شروط التبادل، فأسعار المواد الأولية تميل إلى الانخفاض وأسعار المنتجات المصنعة تميلُ إلى الارتفاع.

وفي الوقت نفسه، فإن المساعدة الإنمائية أي الإعلاء إلى مستوى البلدان الصناعية، كانت قد حُدِّدَت على أنها هدف سياسي. وكان النموذج السائد في البلدان المسماة ببلدان العالم الثالث هو التصنيع عبر إحلال الواردات. ونحن نعرف النقد الذي وجِّه إلى هذا النموذج، وهو نقد صيغ منذ ستينيات القرن العشرين. فهذا النموذج يوجه الإنتاج إلى السوق الداخلية وهذا الإنتاج ينحجز ما أن تصل هذه السوق إلى التشبع. وبما أن هذا النموذج قائم على الحماية الجمركية، فإنه ينزع إلى إبقاء تكاليف الإنتاج مرتفعة ويضمن تأبيد الاحتكارات المحلية، العامة أو الخاصة. وهو يحتاج، لكي يعمل، إلى استيراد سلع وسيطة في حين أن غياب التصدير لا يسمح بتغطية تكاليف هذا الاستيراد. كما تفقد المشروعات المؤمَّمة الاتصال بالسوق العالمية وتحرم نفسها من التقدم العام للإنتاجية، من حيث التنظيم كما من حيث التكنولوجيات الحاسمة. وتصبح الإدارة السياسية إدارة زبائنية، ما يعزز غياب التنافسية.

وإذا كانت لا توجد في الوقت نفسه استراتيجية تصدير للسلع إلى السوق العالمية مع شروط التنافسية التي تنطوي عليها هذه الاستراتيجية، فلا وجود هناك

لتصنيع مساوٍ للحاق بالمجتمعات المتقدمة. وذلك كان تفكير اليابان ثم البلدان الصناعية الآسيوية الجديدة التي كانت مضطرة في الوقت نفسه إلى الانفتاح أكثر فأكثر على السوق العالمية. والنجاح الأولي يجتذب الاستثمارات الأجنبية التي تجلب معها أحدث وسائل الإنتاج. وعندئذ يجب بذل مجهودٍ مناسبٍ في التعليم الصناعي سعيًا إلى التمكن من تلبية حاجات تكوين يد عاملة مُؤهَّلة. وهكذا فإن تصنيع الصين الحالي إنما يقوم على استيراد ضخم لرؤوس أموال أجنبية. وهكذا نكون بعيدين عن نقد الاستعمار الجديد.

ولابد لمسألة الاستثمارات الموجَّهة إلى الخارج من أن تدمج في التحليل جانبين متمايزين: جانب إعادة الاستثمار وجانب الأثر السياسي. فأرباح الاستثمارات إمَّا أن يُعاد استثمارها أو يتم ترحيلها إلى الوطن، والحال أن عائد العمليات هو الذي يُحَدِّدُ إذا ما كان الأكثر أهمية هو الترحيل إلى الوطن أو إعادة الاستثمار. وبوجه عام، فإن إعادة الاستثمار سائدة في الاقتصادات الصناعية، في حين أن الترحيل إلى الوطن سائد في الاقتصادات المنتجة للمواد الأولية. وهذه الاقتصادات الأخيرة، لكي تحصل على العملات الأجنبية ولكي تحد من البطالة إنما تتوجه إلى تصدير اليد العاملة واستيراد السياح. واللجوء إلى الاستدانة من الخارج يتمم استراتيجيات الحصول على العملات الأجنبية هذه.

والبلدان الصاعدة هي البلدان التي تمكنت من استخدام الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى إعادة الاستثمار. ولاشك أن ترحيل جزء من الأرباح إلى الوطن يحتفظ بدور في ميزان الحسابات، إلاَّ أنه بما أنه يحدث عمومًا على حساب البلدان المعتَبَرَة بلدانًا فقيرة، فإن حجمه إنما يُعَدُّ جدَّ ثانوي قياسًا إلى إجمالي التدفقات المالية. وهو لا يشكل عائدًا حاسمًا بالنسبة لاقتصاد البلدان الصناعية وتظل المواد الأولية حيوية لإدارة عجلة اقتصاد القرن العشرين، لكن محرك التوسع موجود في مكان آخر.

والاستثمارات الأجنبية من الوارد أن تترتب عليها آثار سياسية مهمة من زاوية حجم الاقتصاد محل النظر أساسًا. وكانت تلك حالة البلدان المسودة في القرن التاسع عشر بحكم أن الأوروبيين والأميركيين الشماليين كانوا يسيطرون على

الجانب الرئيسي من القطاع الحديث في الاقتصاد، كما كانوا يسيطرون، عن طريق المديونية، على ماليات الدولة. وقد أدت ضرورة حماية الاستثمارات إلى تدخلات عسكرية، بل إلى احتلالات، طويلة الأمد إلى هذا الحد أو ذاك. تلك كانت حالة مصر بعد ١٨٨٢ أو كوبا بعد ١٨٩٨، على سبيل المثال. وبحسب الأزمنة، كان الاستثمار الأجنبي يعتبر خطرًا على الاستقلال أو عاملاً من عوامل حفز نمو الاقتصاد القومي.

والحال أن التصور العام الخاص بتدهور شروط التبادل وفشل التصنيع عن طريق إحلال الواردات قد عرف استثناءً رئيسيًا: وهو يتمثل في حالة البلدان المصدِّرة للبترول، خاصة في الشرق الأوسط.

وإذا كانت الإمبرياليةُ كُلِّيَّةَ الحضور في خطاب الفاعلين شرق الأوسطيين فإن واقعها جد بعيد عن النموذج الذي عَرَّفَهُ لينين. فالتأميمات الاقتصادية وخيار التصنيع عن طريق إحلال الواردات[٢] تَحُدُّ بدرجة ملحوظة من الاستثمارات الغربية، في حين أن استراتيجية التصدير تظل مقتصرة دومًا على المواد الأولية، على البترول بالدرجة الأولى. وحتى في هذا المجال، فإن سيطرة الدول المنتجة على الصناعات البترولية إنما تؤشر إلى انتهاء الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى درجة الوصول نحو عام ٢٠٠٠ إلى ندرة الاستثمارات عشية ارتفاعٍ جديدٍ قويٍّ للأسعار.

وبعيدًا عن أن تصبح المنطقة مستوردةً لرؤوس الأموال، فإنها تصبح مُصَدِّرَةً لها في مرحلتين متعاقبتين. وترتبط المرحلة الأولى بالتأميمات مع دفع تعويضاتٍ جزئيةٍ على الأقل، للمصالح الأجنبية وهروب رؤوس أموال جزء من البورجوازية. والمعنيون بشكل خاص هم الجاليات المسماة بـ«الأجنبية» في مصر والبورجوازيات السورية والعراقية، بل والفلسطينية (في سياقٍ آخر). وإذا كانت هذه الصادرات، من حيث قيمتها، لا تصل إلى مستويات ضخمة، فإن الخسارة في رأس المال البشري ملحوظة. فوَسَطٌ بأكمله من المستثمرين الديناميين تتم إزالته بينما يثري العالم الصناعي من الكفاءات القادمة من الشرق الأوسط.

وترتبط المرحلة الثانية بالريع البترولي، والذي تصبح آثاره محسوسة اعتبارًا من أواخر خمسينيات القرن العشرين. فما أن تتم تلبية الحاجات المباشرة للدول

المنتجة للبترول، وبعد توزيع إقليمي للريع لدوافع سياسية أساسًا، يُعاد استثمار الفائض في اقتصاد العالم الصناعي الذي يكفل ربحيةً أفضل وأمانًا أكبر. وهذا هو ما سُميَّ منذ عهد قريب بإعادة تدوير «البترودولارات». وهذه التصديرات هي من فعل الدول نفسها عبر أرصدة مالية يتم تشكيلها بهدف تأمين المستقبل (الأرصدة المالية المسماة بـ«السيادية») أو من فعل ثروات محلية ملحوظة مرتبطة بالسلطات القائمة أو من فعل مستثمرين ليسوا من رعايا البلدان المنتجة للبترول (من الوارد أن تختلط هاتان الفئتان الأخيرتان اختلاطًا جزئيًا، كما في حالة مجموعة الحريري). ونظام «ضمان الكفيل» لا يسمح للأجانب بالحيازة المباشرة لممتلكات، ومن هنا وجود حافز إلى حفظ جزء من رؤوس الأموال بإرساله إلى بلدان مسماة بـ«المأمونة». والبلدان غير البترولية نفسها، حيث غالبًا ما ترتبط الثروة بالسلطة، تُصَدِّرُ لهذا السبب جزءًا من رؤوس أموالها.

وهكذا فإن الأمور كلها تحدث وكأن التصور اللينيني ينقلب تمامًا. فالاقتصاد الإقليمي يتكون كله من ريوع ذات طبائع مختلفة، وأحدها ليس سوى نتاج استثمارات شرق أوسطية في اقتصاد البلدان الصناعية. والنتيجة أنه إذا كان أداء المنطقة من ناحية الإنتاج جد ضعيف (مجمل اقتصاد العالم العربي يساوي من حيث القيمة اقتصاد دول البينيلوكس أو روسيا بعد ١٩٩١)، فإن رصيدها من رؤوس الأموال الخاصة والعامة لا نظير له، على الأقل فيما يتعلق بالمِلْكيات البترولية في شبه الجزيرة العربية.

وقد استشهد لينين بهوبسون في وصفه طفيلية الإمبريالية المتأصلة فيها:

إن الجزء الأعظم في أوروبا الغربية قد يتخذ عندئذ المظهر والطابع اللذين أبدتهما بالفعل أجزاء من البلد في جنوبي إنجلترا وفي الريفييرا وفي تلك الأجزاء الأكثر ابتلاءً بالسياح والأثرياء في إيطاليا وسويسرا، حيث نجد مجموعات صغيرة من الأرستقراطيين الأثرياء الذين يحصلون على أنصبة ومعاشات من الشرق الأقصى، مع مجموعة أكبر إلى حدٍّ ما تتألف من المساعدين المهنيين والتجار وعدد أكبر وزنًا يتألف من الخدم والعمال في مجال النقل وفي المراحل الأخيرة لإنتاج السلع الأقل عمرًا. أمَّا فيما يتعلق بالفروع الرئيسية في

الصناعة، فإنها تختفي بينما تتدفق الكتلة الضخمة للمنتجات الغذائية وشبه المصنَّعة كجزية مأخوذة من آسيا وأفريقيا.

والريع البترولي يعمل في الاتجاه المعاكس. فالمستفيدون منه يجدون أنفسهم في مركز «الطفيليين» على الإنتاج الغربي ويترددون من جهة أخرى على المناطق المشار إليها في النص السابق.

وإذا كانت الإمبريالية موجودة دومًا في هذه المنطقة من العالم، أو بالأحرى السياسة الإمبراطورية، فإن ركيزتها الاقتصادية مختلفة تمامًا. فهي موجودة هناك لتأمين الحائزين المحليين على الثروات، في اقتصاد الإنتاج البترولي كما في تصدير رؤوس الأموال. وقد رأينا ذلك بكل وضوح خلال أزمة ١٩٩٠. فقد تمثل القرار الأول في تجميد الأرصدة الكويتية في الخارج قبل استرداد الإمارة. وإذا ما بقينا ضمن رؤية لينينية، فلابد لنا من الحديث عن تداخل متبادل أو تنافذ بين حائزي رأس المال في الغرب وفي الشرق الأوسط. وهكذا أمكن وصف مجموعة كارلايل بأنها مشروع مرتبط بالمجمع العسكري - الصناعي الأميركي وبالحزب الجمهوري بمشاركة قوية من رؤوس الأموال السعودية. وفي القرن الحادي والعشرين، نجد أن الأرصدة المالية السيادية للبلدان المصدرة للبترول أو للبلدان حديثة التصنيع إنما تعيد طرح السؤال الكلاسيكي: أهي خطر على الاستقلال أم حافز للنمو الاقتصادي؟

لقد أدى الريع البترولي بالفعل إلى قلب شروط التبادل وذلك باكتسابه أيضًا طابع ريع مالي قائم على إعادة الاستثمار. والعامل الجديد هو أن البلدان التي كانت في السابق مُصَدِّرَةً لرؤوس الأموال هي التي تطرح على نفسها الآن السؤال الخاص بعواقب السيطرة على مشروعات، تشكل رموزًا لاقتصادها، من جانب أرصدة مالية قادمة من بلدان غير غربية.

ومن الواضح تمامًا أن الولايات المتحدة تكفل أمن الإنتاج البترولي وطرق الإمداد، لكنها تفعل ذلك من أجل مصلحتها كما من أجل مصلحة مجمل البلدان المستهلكة. وحمايتها تفيد أوروبا كما تفيد اليابان أو الصين. وهكذا فإنها تجعل من

نفسها ضرورية، ما يُعَدُّ عاملاً من عوامل صون هيمنتها. ومن شـأن أي تخلـف أميركي أن يوجه ضربة جد قاسية إلى مجمل هذه الاقتصادات وأن يعني بالنسـبة لهذه البلدان قيامها بمجهود عسكري ملحوظ لا ترغب بالمرة في بذله. واعتماد بقية العالم على الجهاز العسكري الأميركي يحول دون أي رغبة في الاصطدام المباشر بالولايات المتحدة.

معاداة الإمبريالية، أعلى مراحل الشيوعية

الحركة الشيوعية التي تشكلت اعتبارًا من الثورة الروسية مـرت، تاريخيًّـا، بعدة مراحل متعاقبة. وقد تمثلت المرحلة الأولى في تمثيل الحركة الثورية بامتياز. وبشكل لا مواربة فيه، اتخذ فاعلوها دومًا من الثـورة الفرنسـية مرجعًا يرجعون إليه، فهي، بحكم طموحاتها الإنسانية العامة، كانت السابقة التاريخية الوحيدة التـي يمكن التحدث عنها. وقد عذبهم القلق من حـدوث «انقـلاب ثيرميـدوري» فـي المستقبل. وهو لم يكن له الطابع عينه الذي كان للثورات البورجوازية الأوروبيـة في القرن التاسع عشر، والتي قادت كلها إلى قمع الحركة العمالية (يونيو/ حزيران ١٨٤٨، كومونة ١٨٧١) وإلى إقامة ديموقراطيات ليبرالية وبرلمانية. أمّا الثورات الأولى خارج أوروبا (المكسيك، فارس) فقد كانت مندرجة في إطار قومي وخاص.

وهكذا أصبحت موسكو مركز الثورة العالمية. وبعد فشل محاولات الثورة في أوروبا الوسطى، تطلعت الحركة الشيوعية إلى الصين حيث جرى للمـرة الأولـى استخدام الإحالة المعادية للإمبريالية استخدامًا منهجيًّا. وفي هذه المنطقة من العـالم أيضًا انغرست بالفعل حركات شيوعية قادرة على احتياز المطلب القومي (الصين، الهند الصينية).

وبعد استيلاء هتلر على السلطة في ألمانيا، والذي سهلته استراتيجية النضـال المعادي للبورجوازية والمعادي للاشتراكية – الديموقراطية، وهـي الاسـتراتيجية التي انتهجها الشيوعيون، تخلت الأممية الثالثة مؤقتًا عن نضال طبقة ضـد طبقـة لتدعو إلى جبهة مشتركة مع الديموقراطيين في معاداة الفاشـية. وكانـت معـاداة

الفاشية هي المرحلة الثانية للحركة الشيوعية وقد وفرت لها زخمًا قويًا في زمن الحرب العالمية الثانية، ما سمح بأعظم توسع لها في أوروبا.

وكانت معاداة الإمبريالية اللحظة الثالثة في تاريخ الشيوعية الدولية إذ زودتها بقوة جديدة في زمن تصفية الاستعمار وأتاحت لها توسعًا ترابيًّا جديدًا، في العالم الثالث هذه المرة. وقد سمحت بخلق اتحاد بين جميع القوى المسمَّاة بـ«التقدمية» بما يشكل آصرة اتحاد بين عدة عوالم. وقد خدمت بذلك سياسة الاتحاد السوفييتي الإمبراطورية. وعندما بدأت جاذبية موسكو في الأفول، سمح هذا الأفول بالانبثاق المؤقت لأقطاب بديلة، سواء أكانت كوبا تحت قيادة كاسترو أو الصين تحت قيادة ماو أو فيتنام تحت قيادة العم هو شي منه. والحال أن مختلف صور اليسارية قد التقت مع الشيوعيين من جديد في هذا النضال المبشر دومًا بمجيء عالم أفضل. وفي التاريخ، يضاهي وزن معاداة الإمبريالية وزن معاداة الفاشية وتتقاسم الأولى مع الثانية القدرة على تجريد معاداة الشيوعية من الاعتبار. والحال أن «الثوريين» الغربيين «من دون ثورة»، وقد وقعوا في وهم غنائي جديد، قد شاركوا في ثورات العالم الثالث وشجعوها. وقد حمل بعضهم السلاح للدفاع عنها، وانخرط بعض آخر في «حرب عصابات مدن» في بلدانهم هم.

والحاصل أن نظريات التحديث كانت نقطة الضعف الكبرى في معسكر الديموقراطيات خلال زمن الحرب الباردة. وقد أمكن أن يكون هناك «ذكاء لمعاداة الشيوعية» في أوروبا، عبر إعادة صوغ الديموقراطية الليبرالية، كما تشهد على ذلك حياة وعمل ريمون آرون، لكن المشروع الليبرالي الديموقراطي قد فشل إلى حد بعيد في أن ينغرس خارج العالم الصناعي، إذ كان قد جرى اعتباره مشروعًا غير قابل للتصدير. وفي جزء واسع من العالم الثالث، تَحَالَفَ الغربُ مع أنظمة سلطوية وعسكرية كانت فضيلتها الكبرى [بالنسبة للغرب] هي ممارسة معاداة الشيوعية بينما كان ضعفها الكبير هو تماشيها مع كاريكاتور العدو الذي عَرَّفَته معاداةُ الفاشية ومعاداة الإمبريالية في آن واحد. والحال أن مثالاً جد لاحق كتشيلي في ظل پينوشيه إنما يشكل توضيحًا جيدًا لذلك. وكان القول المأثور هو أن «هؤلاء

سفلة، لكنهم سفلتنا»[٣]. وقد طمأنوا أنفسهم زاعمين بدورهم أن المحصلة إيجابية في عمومها... وسوف يتعين انتظار ظهور المحافظين الجدد في الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين لكي نشهد تعديلاً للإحالات.

ففي هذه المرحلة الأخيرة للحرب الباردة، نجد أن الإحالة الديموقراطية، والتي كانت موجَّهة في البداية إلى الكتلة الشيوعية، ترجع إلى جدول الأعمال. إذ يبدأ الشعور بضعف النظام السوفييتي في هذا المجال. فإذا ما بقي هذا النظام مغلقاً، فسوف يحد بشدة من تداول المعلومات وسوف يكون عاجزًا أمام انبثاق التكنولوجيا الرقمية الجديدة. أمَّا إذا انفتح، فإنه يجازف بأن ينهار.

وعندما تتعرض ديكتاتورية ماركوس في الفلبين للرفض، في عام ١٩٨٥، ينجح المحيطون برونالد ريجان في إقناع الأخير بقبول سقوط الديكتاتورية والعودة إلى الممارسات الديموقراطية. ومع نجاح هذه التجربة، يجري مدها إلى كوريا الجنوبية في العام التالي. وكما سوف يؤكد ذلك بول ولفوفيتز فيما بعد، فإذا كنتم تريدون أن تجعلوا من الديموقراطية أداة لمكافحة الاتحاد السوفييتي، فعليكم أن تقرروا قبولها في داخل معسكركم أنتم[٤]. ولا يتعلق الأمر إلاَّ بالتحرك في الوقت المناسب كيما يتسنى تفادي كارثة كالكارثة الإيرانية. ويجري تشجيع أميركا اللاتينية كلها على السير في هذا الاتجاه ؛ ونشهد مولد فرع جديد للعلوم السياسية: الانتقالوجيا، أو الدراسة المقارنة للانتقال من النظام السلطوي إلى الديموقراطية. ويعطي انهيار الاتحاد السوفييتي قوة جديدة للحركة بإعلان أن الديموقراطية هي غاية التاريخ الجديدة، مثلما أوضحت ذلك في السابق نظرياتُ التحديث. ويعقبُ تقانييّ تصفية الاستعمار تقانيو الانتقال. على أن التحرك يظل قائمًا على الفرضية الضمنية إلى هذا الحد أو ذاك والتي تذهب إلى أن الديموقراطية التعددية تفضي إلى أنظمة مناسبة للمشروع الحر والتبادل الحر والسياسة الخارجية الأميركية. ففي الحالة المضادة، سنجد أنفسنا حيال نزعة شعبوية خطرةٍ مصدرُ إلهامها قومي.

(3) «*son of bitch, but at least our son of bitch*».
(4) James Mann, *Rise of the Vulcans. The History of Bush's War Cabinet.* Viking Penguin, 2004, p. 134.

وإذا كانت معاداة الإمبريالية قد أخذت كل هذا الحجم، لكي تصبح ببساطة تامة أعلى مراحل الشيوعية، فما ذلك إلاَّ لأنها تندرج في نموذجٍ مزدوجٍ، سائد من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٧٥، هو نموذج الصراع والتحرر. والحال أن ثقافة الحرب التي انبثقت خلال الحرب العالمية الأولى قد استمرت حتى ذلك التاريخ. وعنف اللينينية ليس سوى مواصلةٍ للحرب القومية بحرب الطبقات (مثلما كان عنف النازية مواصلةً للحرب القومية بحرب الأجناس). وضمن هذا المنطق، فإن الغاية النهائية المتمثلة في التحرر إنما تجيز استخدام جميع الوسائل، بما في ذلك الوسائل الأكثر تدميرًا، وصولاً إلى هذه الغاية – إذ لابد من إبادة العدو الذي يجري خلع صفات شيطانية عليه.

والحال أن معاداة الإمبريالية، من حيث كونها إيديولوجية عالمية للتحرر، إنما تستميل لصفها بالطبع مختلف حركات التحرر الوطني والنضالات الرامية إلى تصفية الاستعمار. بل إن أفضل حلفاء الولايات المتحدة، كأردن الملك حسين وعربية الملك فيصل السعودية، مضطرون إلى اعتماد هذه المرجعية.

وبالنسبة للشعوب المسودة، بل المستعمَرة، ليست معاداة الإمبريالية بالدرجة الأولى هي هذا الفعل التضامني والتحرري العالمي. فهي بالدرجة الأولى تعبير عن تحررها هي. وهي ليست بحاجة إلى وضوح مفاهيمي كبير لكي تدرك ما هي الإمبريالية، فهي قد جربتها ولا تزال تجربها في بلدانها في رموز السيطرة الأجنبية. وتاريخ هذه الشعوب ينبني إلى حد بعيد حول النضال التحرري الوطني ليقود إلى يوم الاستقلال، الذي غالبًا ما يصبح عيدًا قوميًّا يتم الاحتفال به كل عام.

والحال أن المعاداة العالمية للإمبريالية إنما تقدم شيئًا آخرًا للشعوب المحرَّرة. فهي تعطي الشعور بالمشاركة في شئون العالم ضمن الاتحاد الاندماجي لحركات التحرر وتقدم شكلاً للارتباط الإنساني العام مختلفاً عن الشكل الذي يروجه الغرب الرأسمالي. فالحاصل أنه لا الكومونويلث ولا الاتحاد الفرنسي يقدمان شعورًا كهذا بالتضامن الأممي. ويتواصل النضال من أجل الاستقلال في المعركة من أجل تحرر جميع الشعوب المستعمَرة. ويتحول التضامن من تضامن آفرو – آسيوي إلى

تضامن بين شعوب القارات الثلاث وسوف يمضي تشي جيفارا في إحدى المراحل إلى المشاركة في حروب العصابات الأفريقية.

وقيادة الدولة للاقتصاد والتي عرّفتها موسكو بأنها طريق غير رأسمالي للتطور إنما تتماشى مع المشروع الإرادوي لتدارك تأخرٍ قياسًا إلى الغرب الصناعي. والمطلب الثوري يُوَحّدُ أعضاء الكتلة الشرقية وكثرة من البلدان المستقلة حديثًا. وحرب ڤيتنام تحفز تكاثر حروب العصابات المعادية للإمبريالية والهادفة إلى خلق أكثر من «ڤيتنام». ومن جديد، يذهب المثقفون إلى الشعب، وهو هنا فقراء الفلاحين، لتعبئته في هذه النضالات.

ووحدة العالم الثالث السياسية هي وحدة شعوب ملونة. والخطاب الأكثر توحيدًا هو معاداة العنصرية ذات الأصداء العاطفية القوية والتي تحيل إلى خبرات فردية عديدة. وعدم المنحازين يجعلون منها سلاحهم الرئيسي. واللحظة الأهم هي قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥، والذي يُعَرِّفُ الصهيونية بأنها «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

منازعة نظام باندونج

لدى انتهاء حرب ڤيتنام، ينبثق النموذج الجديد لحقوق الإنسان، وهو النموذج الذي يُجَرِّدُ من الاعتبار استخدام العنف الثوري. فيجري الانتقال من التضامن مع النضال البطولي للشعب الڤيتنامي إلى الغوث الذي يجب تقديمه إلى الهاربين من النظام الشيوعي. ويحل الـ «*boat people*» (سكان الزوارق) في المخيال الجديد محل مناضلي معاداة الإمبريالية.

ويصبح بالإمكان منازعة الأنظمة المنبثقة عن تصفية الاستعمار، بدمغها بأنها سلطوية وديكتاتورية وبوليسية وقمعية، وبأنها بوجهٍ عامٍّ فاسدة. والنموذج الجديد يسعى أيضًا إلى أن يكون تعبيرًا عن ثقافة السلام الذي لم يعد أفقًا للانتظار بل ضرورة مباشرة. وعندئذ فإن نموذج التنمية الاقتصادية الدولانية يستنفد أغراضه ويمكن طرح حقوق الإنسان التي تتضمن حرية الاستثمار الخاص. وترجع الديموقراطية إلى جدول الأعمال، لاسيما أن ضرورتها تجري الدعوة إليها في

المحافل الدولية الكبرى. وتظل الكفاءة هي الشعار: فالإرادوية التحديثية والسلطوية تفشل، في الأمد المتوسط، في حشد الطاقات لصالح التنمية. والحكم الرشيد يشمل ضرورة مراعاة أماني المجتمع. والديموقراطية الليبرالية هي وحدها القادرة على تحقيق التطور الإنساني في هذا الاتجاه.

والحال أن المأثرة العظمى لمعاداة التقدميين للإمبريالية قد تمثلت في الرغبة في الاندراج في التطور الإنساني العالمي مع تمسكها بالدفاع الحريص عن السيادة المستعادة. تلك كانت الروح المسماة بروح باندونج، والتي قَدَّسَت حرمة التراب الوطني المُستعاد مع مطالبتها بتوزيع أفضل لثروات العالم.

والنظام المنبثق عن تصفية الاستعمار يتعرض للمنازعة عبر اختفاء نموذج التحرير كما عبر فشل اقتصادات الريع في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية. والنتيجة الأولى لذلك هي انتهاء قداسة الدولة المنبثقة من النضالات في سبيل الاستقلال. وفي المجال الاقتصادي، تدفع تقلبات مختلف الريوع إلى الاستدانة، والتي تقود إلى التبعية حيال ممولي الصناديق الدولية وإلى برامج إعادة هيكلة اقتصادية مفروضة من الخارج وتُذَكِّرُ بالإفلاسات وصناديق الدين في القرن التاسع عشر. وواقع فرض نموذج حقوق الإنسان يعيد فتح الساحة أمام النقد الكفاحي من جانب المنظمات غير الحكومية، وهي قوى متقدمة في مجتمع مدني صار مُعَولمًا. كما أن اختفاء الاتحاد السوفييتي هو في الوقت نفسه اختفاء للثقل المضاد الضروري لمواجهة الهيمنة الأميركية الجديدة ثم لمواجهة العولمة الثانية.

وينشأ تعقيد لم يكن في الحسبان. فبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية المفروضة من الخارج ذات آثار جد سيئة على حيوات الناس إلى درجة أن الأنظمة المعنية تسارع إلى الحديث عن الضغط الخارجي. ولبرلة الاقتصاد تجد ترجمة لها في اختزال الحقوق الاجتماعية التي كانت قد مُنحت خلال الفترة السابقة. وعندما تتم هذه اللبرلة بشكل سلطوي، فإنها إنما تتم على حساب الديموقراطية التي يجري التذرع بها. وإذا كانت لبرلة الاقتصاد تنجح في إعادة إطلاق النمو بقوة، فإنها لا تعود بالفائدة على غالبية السكان الذين يدفعون تكاليفها.

والحال أن الإحباط المعاصر، فيما عدا حالات البلدان الصاعدة التي أسكرها نجاحها الاقتصادي، إنما يجد ترجمة له في حنين إلى أزمنة الاستقلال الأولى حيث بدا كل شيء ممكنًا، كما يجد ترجمة له في سخط على البلدان الغربية التي سدت أبواب الهجرة أمام الناس الأكثر فقرًا. ويجري تفسير سد الأبواب هذا بأنه انبعاث جديد للعنصرية الاستعمارية، بينما تبدو البلدان المعنية أكثر قسوة بكثير حيال المهاجرين النازحين من منطقة إلى أخرى من مناطق العالم الثالث السابق.

وتتبدد صورة هذا الأخير الإيجابية. فباسم حقوق الإنسان، ينازعُ دعاةُ الديموقراطية الأنظمةَ السلطوية والديكتاتورية، المتهمة عن حقٍ بارتكاب الكثير من الشناعات. كما يتسنى العثور على رموز توحيدية جديدة كالرمز الذي يمثله نيلسون مانديلا، بطل التحرر العرقي والديموقراطية وتهدئة النزاعات. لكننا ندخل بالأخص في نزاع قيم جديد.

فأفول النزعة التقدمية إنما يعمم اللجوء إلى الأصالات الخيالية التي ميزت الحقبة الأسبق. ويمكن الحديث عن خطاب «أصالة» مُمَهِّد لخطاب نزاع الحضارات. فقيم مختلف الثقافات غير متماشية فيما بينها وما تحق المطالبة به هو احترام الآخرين لها. وتجري المطالبة بذلك سواء في العالم الإسلامي (القيم الإسلامية) أو في الهند حيث يجعل حزب الشعب الهندي من نفسه المدافع عن نزعة قومية ثقافية لها الحق في شجب الهولوكوست الذي ارتكبه المسلمون ضد الهندوس كما في شجب التفرقة العنصرية التي مارسها الرجل الأبيض والاقتصاد الإمبريالي الذي عاد بالثراء على بريطانيا العظمى(٥). وفي آسيا المنتصرة يجري

---

(٥) مقتطف من فلسفة الحزب بحسب الموقع الرسمي لحزب الشعب الهندي (http://www.bjp.org/philo.htm) : «مادامت حرية اليهود قد عنت شجب رموز الهولوكوست في أوروبا، ومادامت حرية الأفارقة – الأميركيين قد عنت محو رموز التفرقة العنصرية، ومادامت حرية جميع الشعوب من الإمبريالية قد عنت سيطرتها على مصائرها وأن يكون لها أبطالها وملاحمها وثقافتها، فإن حرية الهندوس قد عنت أن عليهم شجب الهولوكوست الذي أنزله المسلمون بهم وشجب التفرقة العنصرية التي جاء بها الرجل الأبيض والإمبريالية الاقتصادية التي أدت إلى ثراء بريطانيا. ولابد لحرية الهندوس والهنود أن تعني احترام أبطالهم، كرام وكريشنا وسيڤاچي والتشولا والسانكاراتشاريا والتولسيدا وتقديم ملاحمهم كالراماياتا والمهابهاراتا إلى الإنسانية كأمثلة لروعة الفكر الهندوسي والهندي؟واحترام ثقافتهم التي شملت الباجاڤاد چيتا والڤيدا والمعابد والآلهة والإلهات والفن والموسيقى والاسهامات في مختلف الحقول. وتعني الحرية نزع أغلال السيطرة الإمبراطورية وأن الشعب الذي تحرر حديثًا لن يكتفي بتمثل الأفكار الأجنبية، بل سوف يتقاسم أفكاره مع الآخرين أيضًا».

الحديث عن «القيم الآسيوية» التي يجب على الفرد، باسمها، إيلاء الأولوية لهناء الجماعة وعدم منازعة السلطة التي هي فاعلة للخير بحكم طبيعتها.

والرد على المطالبة الغربية بالديموقراطية، والتي يجري اعتبارها صياغة جديدة للرسالة التمدينية، هو نزعة تعددية ثقافية ذات اتجاه واحد، يجب على البلدان الغربية ممارستها في أوطانها بحكم الهجرات القادمة إليها من العالم الثالث، في حين أن بلدان الجنوب لابد أن يكون لها الحق في الدفاع عن شخصيتها الثقافية. وغالبًا ما يكون اللجوء إلى القيم رفضًا ضمنيًّا للديموقراطية، القائمة على صدارة الفرد. وهنا أيضًا، لا تفعل هذه الخطابات سوى استعادة المذاهب الرجعية الأوروبية لأواخر القرن التاسع عشر والتي شجبت ذوبان المجتمعات التقليدية – المتخيَّلة في الأغلب تَخَيُّلاً مسرفًا – بسبب صعود الفرد المخلوع من جذوره.

والحاصل أن المتمسكين بهذه الأطروحات الثقافوية إنما يعدون في نهاية الأمر جد قريبين، على الأقل فيما يتعلق بعدد معين من النقاط، من أعدائهم الظاهريين المحافظين الجدد. فعندهم، يتشكل تأكيدُ رفض النسبية أساسًا عبر الموقف من تحرر السود الأميركيين ومن رفض الثقافة السائدة المفترضة، والتي هي أداة سيطرة طبقية وأداة سيطرة نوع وعِرق. وباسم الاستحقاقية، يجري شجب التوجه إلى دولة الرعاية الاجتماعية. فمن شأنها إدخال اعتماد الحاصلين على المساعدات على البرامج الحكومية والحد من قدرات الصعود الفردي. واللبرلة الأخلاقية، مع ما تشمله من توفير الحق في الإجهاض والاعتراف بحقوق المثليين جنسيًّا، تضاف إلى كتالوج الانحرافات الخطيرة المعاصرة. فالعودة إلى أسمى القيم الثقافية هي وحدها التي يمكنها إنقاذ الغرب من ضياعه. وهكذا تجد الإمبراطورية البريطانية نفسها وقد صُنِّفت ضمن أعظم الإنجازات الغربية ضمن رؤية تاريخية يسيطر عليها غيابٌ كليٌّ للروح النقدية، بما يتماشى مع كتابات واحد كايلي قِدوري[٦].

(٦) مستشرق بريطاني من أصل يهودي عراقي (١٩٢٦ - ١٩٩٢) جعل من نفسه مُحتقِرًا للقومية العربية ومدافعًا عن الإمبراطورية البريطانية التي غدر بها أولاً، في تقديره، ممثلوها هي من شاكلة ت. إ. لورانس أو أرنولد ج. توينبي. وقد استلهم المحافظون الجدد أفكاره استلهامًا مباشرًا. وشأن برنارد لويس، سوف يتجه لبدء مسيرة عمل ثانية في الولايات المتحدة، حيث يموت بشكل غير متوقع.

وحتى إذا كان العنصر المُوَحِّدَ للمحافظين الجدد يكمن أساسًا في خيارات السياسة الخارجية، فإن اعتمادهم للبرنامج العام للنزعة المحافظة الأميركية إنما يسمح لهم ببناء التحالفات الضرورية للصعود، ولو جزئيًا على الأقل، إلى السلطة. ولابد أن من شأن كثيرين من المحافظين الميل إلى تفضيل عودة معينة إلى الانعزالية بينما يبدو المحافظون الجدد قريبين بالأحرى من رؤية ويلسونية مُعَسْكَرَة. والحال أن محاكمة النسبية والنزعة المحافظة ذات الأساس الديني إنما تلتقيان في نهاية الأمر في رفضٍ لفهم المشكلات ولتحليلها: ففي مواجهة «شر» «محور الشر» ما من هناك سوى القتال.

وعلى العكس من ذلك، ربَّما كان الأوروبيون أكثر ميلاً إلى الرغبة في الفهم، وهو ما من شأنه أن يقودهم إلى أن يكونوا جد محافظين في السياسة الدولية ... وصحيح أن تعريف النزعة المحافظة بالحفاظ على الوضع القائم يجعل من الواقعيين المحافظين الحقيقيين الوحيدين. وأولئك الذين يريدون أن يفرضوا على الآخرين بالقوة رؤيتهم للعالم ليسوا محافظين، لكنهم، إن لم يكونوا ثوريين، فهم، على الأقل، منتجون للفوضى.

والحال أن رفض النسبية قد يُغَذِّي خطابًا جديدًا لعولمة الفكر الغربي كما قد يغذي خطاب نزاع بين الحضارات يُشَدِّد على الاختلاف. والتشديد على القيم، وهو تشديد منتشر في كل ربوع العالم، إنما يعبر عن رفضٍ لعالم حديثٍ معين ترمز إليه حرية الخصال أو ابتذال الثقافة الشعبية الجماهيرية المعولمة. وفي جميع القارات، ينتمي الخطاب الخاص بالقيم إلى منطق تحريمٍ بأكثر مما ينتمي إلى حجاجٍ يراعي الاعتراضات. وهناك تحالف موضوعي، أو التقاء بين جميع النزعات المحافظة، في وجه التدهور المفترض للخصال والأخلاق والسلطة والعمل والمعرفة واللياقة اللغوية والتعليم.

مسألة فلسطين

جاء التأييد الأميركي لخلق دولة إسرائيل في الأصل ضد أماني المجمع العسكري – الصناعي الآخذ في التشكل وضد أماني الديبلوماسيين الحريصين على

المصلحة القومية الأميركية وضد أماني الشركات البترولية. وقد سعى الرئيس ترومان إلى كسب الصوت اليهودي في المنافسات الانتخابية الجارية، لكن هذا السياسي الحاذق كان على وعي تام بأن المشروع الصهيوني يلقى أصداء عميقة في الثقافة الأميركية: الانغراس التوراتي والدفاع عن مشروع الرواد و، من جهة أخرى، كون العرب، حسب التصور السائد آنذاك، يقعون في مرتبة بين الهنود والمكسيكيين. وسوف يُضاف إلى ذلك تقديس ذكرى المحرقة، المطروحة بوصفها عنصرًا مركزيًّا في تاريخ القرن العشرين.

وكان استمرار النزاع الإسرائيلي – العربي قد اعتُبر مصدر إزعاج جسيم للسياسة الأميركية لأنه يجعل المحاولات المبذولة لضم الدول العربية إلى النضال ضد الاتحاد السوفييتي محاولات عبثية ولا طائل من ورائها. وقد سعت إدارة أيزنهاور إلى إيجاد حلول للنزاع، لكن التجذر قاد إلى دخول الاتحاد السوفييتي إلى المسرح كما قاد إلى أزمة السويس. وكان على الأميركيين أن يواجهوا آنذاك إسقاط الحرب الباردة في داخل المشرق العربي ودعم المعسكر «المحافظ» المتمثل خاصة في المَلَكيات البترولية، ضد المعسكر «التقدمي». وقد شجعوا عندئذ الإسلام السياسي، الذي اعتُبر ترياقًا ضد القومية العربية المتياسرة.

وإذا كان العرب قد اعتبروا إسرائيل مخلوقًا من مخلوقات الإمبريالية، فإن الدولة اليهودية لم تشكل مع ذلك عقبة أقل جسامة بالنسبة للسياسة الإمبراطورية الأميركية. فالاستراتيجية الإسرائيلية كلها سوف تتمثل في السعي إلى الظهور إمَّا بمظهر رصيد يسمح بالتصرف لصالح الدول العربية المرتبطة بالولايات المتحدة والمهدَّدة من جانب القوميين الجذريين، أو كأداة لمكافحة وإضعاف الدول التقدمية. والحال أن تورط الاتحاد السوفييتي قد شكل بالنسبة للدولة العبرية، في آن واحد، خطرًا، لأنه قاد إلى تسليح الدول العربية التقدمية، و، فرصة، لأنه سمح بجعل النزاع مع هذه الدول العربية ساحة معركة من ساحات الحرب الباردة، انتصر فيها السلاح الغربي.

وإذا ما استعدنا مصطلحات توكفيل بشأن الجزائر في عام ١٨٤١، فإن السيطرة الكاملة لابد لها من أن تتم عبر الاستيطان الجزئي. ولم يعد هناك أدنى

شك في ذلك. وانتهاء الاتحاد السوفييتي و«اعتدال» الدول العربية اللذين جرى كسبهما في مستهل تسعينيات القرن العشرين لا يسمحان بأن يفضيا فعلاً إلى حل سياسي لمسألة فلسطين، وذلك على الرغم من الآمال التي حركتها عمليةُ أوسلو.

والأخطر أيضًا هو الصدمة المضادة. فمنذ البداية، يطرح المشروع الصهيوني نفسه بوصفه رفضًا للشرق. ويجري التذكير، باستمرارٍ، بالانتماء إلى الغرب و«قيمـــه» و«خطرُ التمشرق» مصدر فزع. وقوة الأشياء تجعل من غير الممكن أن تشارك إسرائيل في المنطقة الآسيوية للمباريات الرياضية، ومن هنا انتماؤها إلى المنطقة الأوروبية. ولكي تتمكن دولة إسرائيل من الوجود في العالم المعاصر، فلابد لها من الاندراج في منطق صدام حضارات بين غرب ليبرالي وديموقراطي وشرق استبدادي ومتأخر. وكون إسرائيل «ديموقراطية» يسمح فورًا بمحو جميع المضامين محل الجدل والتي تتميز بها الممارسات العسكرية الإسرائيلية. ومكافحة الإرهاب تجيز كل سياسات القوة والعقوبات الجماعية والاغتيالات المسماة بـ«الهادفة» (مع أضرارها «الجانبية المصاحبة» والتي لا تُعَدُّ سوى نتائج لملابسات استخدام القوة). والسعي إلى الردع ينطوي على إصابة ليس فقط الأفراد بل المجتمعات. على أنه يصطدم بمبدأ التناسب، وهو أساسٌ لقانون الحرب الجديد.

ومن الجهة الأخرى، فإن دولة إسرائيل ليست قائمة بذاتها: فهي ليست، بحسب المصطلحية الناصرية التي تكرر استخدامها بلا كلل، سوى «قلعة للإمبريالية» أو «قاعدة» لها، ولا يفعل الخطاب الإسرائيلي سوى تأكيد ذلك عندما يقدم إسرائيل على أنها رصيد عسكري للولايات المتحدة. وكلما أكدت إسرائيل انتماءها إلى الغرب، أبرزت للشرق أوسطيين كونها دخيلة. والمصير الذي حاق بالفلسطينيين يصبح رمز الظلم الكامن في السلوك الغربي. وسرعان ما تتمكن تهمة «الكيل بمكيالين» من إسماع صوتها ويصبح من الصعب دحضها. وبشكل أكثر رهافة، ينازع البعض «الديموقراطية» [الإسرائيلية] بطرح السؤال عما إذا كانت هناك مذابح «ديموقراطية» واستيطانات «ديموقراطية» واغتيالات «ديموقراطية».

والمشروع الإسرائيلي – حتى المشروع الأكثر علمانية- لا يمكنه، بحكم طبيعته، إلاّ أن يتأسس على مرجعية توراتية. ولابد من أن نضيف إلى هذا التوقيرَ القدسيَّ الجديد لذكرى المحرقة. وهذا البُعد الديني، الذي تحس به البروتستانتية الأميركية إحساسًا خاصًّا، سوف يؤدي أيضًا إلى احتداد مرجعية الجانب الآخر الدينية. وبشكل تدريجي، فإن ما كان مطروحًا من زاوية المعارضة القومية إنما يتحول إلى نزاع حضارات، وهذا الأخير مصطلح مهذب لتفادي الحديث بشكل أبسط عن حرب ديانات. وهكذا يجري اختراع أصل «يهودي – مسيحي» للحضارة الحديثة، وهو شيء كان ليثير استغراب الأوروبيين بالفعل قبل ١٩٤٥. فقبل هذا التاريخ، وفيما عدا الاستخدام العلمي المتصل بالحديث عن الأجيال المسيحية الأولى، كان هذا المصطلح يستخدم بالأخص استخدامًا سلبيًّا في الخطاب الوثني الجديد لدعاة الجرمانية والآرية الذين كانت المسيحية بالنسبة لهم، نظرًا إلى منشأها الشرقي، غريبةً عن الجرمانية الأصيلة. ثم يصبح هذا المصطلح بعد ذلك أداة للتقارب بين الديانتين وسلاحًا ضمنيًّا ضد النزعة الإنسانية العلمانية (وسلاحًا سافرًا في الولايات المتحدة). وهكذا يجري الانتقال إلى نفي التراث الهيلليني ونقله عبر الإسلام الكلاسيكي. وبالنسبة للمسلمين، يجري تفسير المرجعية اليهودية – المسيحية على أنها خطابُ إقصاء جديد.

ومن ثم تعرف الإمبريالية تحولاً جديدًا في تحليل الفاعلين. فقد نظرت إليها القوميةُ العربية الناصرية في موشور إحالة اقتصادية وجيوسياسية في آن واحد. وناضلت ضد الاستغلال ومن أجل التنمية. وطبيعي أن النضال ضد إسرائيل قد ساعد على عودة الإحالة إلى حملات الصليبيين، لأن الهزيمة النهائية لهذه العناصر الدخيلة وعدٌ بالنسبة للمستقبل. إلاّ أننا نجد في الخطاب الناصري، أن الحملات الصليبية (والتي يُعَدُّ تفسيرها من حيث كونها ظاهرة كلية استعارة من الرؤية الأوروبية للتاريخ) ليست ظاهرة دينية، فهي مجرد تعبير عن الإمبريالية، التي تتحدد آنذاك بإيجازٍ على أنها «السيطرة والاضطهاد».

ومن المؤكد أن عبد الناصر لم يتردد في استخدام المرجعية الدينية الإسلامية لكن هذا الاستخدام كان محدودًا بالأحرى. فقد كان حريصًا، في كلامه على الأقل،

على كسب العرب المسيحيين إلى صفه. وعندما حل الإسلام السياسي محل القومية العربية كقالب رئيسيٍّ للهويات، مال إلى رؤية العالم رؤية «جوهرانية» وذلك وفق مرجع ديني لاغير. وفي حين أن الصليبيين كانوا، بالنسبة لعبد الناصر، أسلاف الإمبرياليين، فإن الإمبرياليين إنما يصبحون الأخلاف المباشرين للصليبيين – حيث الدافع الوحيد لهم هو الكراهية الدينية، اليهودية أو المسيحية، للإسلام. ويجري تقديم البرهان على ذلكِ بالإحالة إلى الخطاب اليهودي – المسيحي.

والجهاد الدولي حركة معادية للإمبريالية بالفعل، لكنه حركة لا ترى الإمبريالية إلاَّ عبر الإحالة الدينية التي تجري رؤيتها رؤية جوهرانية. وحزب الله أكثر اعتدالاً فهو يدعو إلى حوار الحضارات ولا يشيطن سوى اليهود. ونصبح بعيدين عن المعادة السابقة للإمبريالية، تلك المعاداة العزيزة على أفئدة الحركات التقدمية التي ميزت، لفظيًّا على الأقل، بين «اليهود» و«الصهيونيين».

إلاَّ أنه إذا كانت النزعة الجهادية عالمثالثيةً تَجوْهِرُ نفسها على أساس ديني، فإنها أيضًا تجذيرٌ فعالٌ لخطاب الستينيات الثوري المتياسر. فحزب الله هو التجسيد الأتم لمنظمة عسكرية – ثورية منصهرة في الجماعة السكانية التي تستضيفها («السمك في الماء») في حين أن فلسطينيي وتقدميي الحرب الأهلية اللبنانية لم يفرزوا سوى ميليشيات تجور على السكان الذين كان من المفترض أن يكونوا ذراعها المسلحة. ولا مفر من مقارنة عدم انضباطهم وعدم كفاءتهم بالكفاءة الرهيبة لمقاتلي حزب الله. ومن العبث الحديث عن نزاعات حضارات، فالمرجعان الرئيسيان للحركة هما الثورة والمقاومة اللذين يجري تعريفهما على أنهما «إسلاميتين» على الرغم من كونهما مستعارتين من التاريخ الغربي. وكما حدث خلال الحرب العالمية الثانية، فإن من يقدمون أنفسهم على أنهم «مقاومون» إنما يُعَرّفهم الطرف الآخر بأنهم «إرهابيون» و«مقاتلون غير شرعيين». والجهاد الدولي هو التطبيق الجاد للنظرية الجيفارية عن «البؤرة» والمعادل العربي لها هو «القاعدة». ومن هذه الزاوية، فإن ابن لادن هو بالفعل حفيد تشي جيفارا. وفي عصر الضحايا، يجري تعريف أعمال العنف القاتلة المرتكبة ضد المدنيين على أنها «أضرار جانبية مصاحبة» أو أعمال انتقامية من جرائم أكثر بشاعة بكثير.

وفي هذا السياق العام، احتلت مسألة فلسطين مكانة مركزية في العلاقات بين العالم الصناعي والشرق الأوسط. وكان لابد لأهميتها أن تقل، من الناحية النظرية، مع انتهاء الحرب الباردة. لكن هذا لم يحدث البتة.

فهناك أولاً أثر السياسة الأميركية الخاصة باستخدام دولة إسرائيل في إرغام الدول العربية على اختيار «الاعتدال». وتحت ضغوط مختلفة، قبلت هذه الدول «الاعتدال» الذي يعني بوضوح انتهاء النزاع مع إسرائيل. أمَّا في الحالة العكسية، فقد كان يجري تصنيفها على أنها «دول مارقة» ومن ثم فقد جرت معاقبتها. وطالما بدت عملية السلام صيغة يُعْتَدُّ بها، كان هذا الوضع محتَمَلاً. ومع الانتفاضة الثانية، وقعت الدول العربية في تناقض لا يُحتمل بين آرائها العلنية وانحيازها المُرغم إلى السياسة الأميركية. والحال أن الاستراتيچية الأميركية المعروضة في عام ١٩٩١ والخاصة بمبادلة ضمانة الوصول الحر إلى موارد الطاقة وإلى الأسواق الداخلية لبلدان المشرق العربي بعدم التدخل في عمل الأنظمة السلطوية، هذه الاستراتيچية ظَهَرَ أنها ضارة ضررًا خاصًّا. فقد بدت الدول العربية عاجزة، بل متواطئة مع الحظر المفروض على العراق، وهو حظر كان في الواقع حصارًا مدمِّرًا وقاتلاً في حين أن وجود قوات مسلحة أميركية على أرض المملكة السعودية قد أساء إلى صورتها.

وقد أكملت حرب ٢٠٠٣ كل شيء بظهورها في مظهر الانبعاث للفتح الاستعماري، وإعادة الإنتاج الأخيرة للحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨ أو حملة البريطانيين على العراق في عام ١٩١٧.

ثم إننا قد شهدنا الظاهرة المزدوجة المتمثلة في تنافس الضحايا وانبعاث الأزمنة الماضية، وهي ظاهرة يبدو أنها تُصاحب نموذج حقوق الإنسان. وهذه الظاهرة لها طبيعة عالمية، لكنها قد مَسَّت بشكل خاص هذه المنطقة، وذلك بقدر ما أن القضاء على يهود أوروبا قد أصبح عنصر الإحالة الذي يسمح بقياس المذابح والإبادات اللاحقة (بل والسابقة، في حالة الأرمن). والحال أن المحرقة النازية، إذ أسست أحد العناصر الرئيسية لشرعية دولة إسرائيل، قد تحولت، وهي حدث خاص بتاريخ أوروبا، إلى مرجع ذي طبيعة عالمية. والحرب على الإنكار الإسلامي

للمحرقة، وهي استعادة أخيرة للمناهضة السابقة للفاشية والتي استحوذ عليها المعسكر الآخر إلى حد بعيد، إنما تتحول إلى معركة ضد «الفاشية الإسلامية». فيصبح قبول دولة إسرائيل معادلاً لقبول الديموقراطية الغربية كأسلوب وحيد للحكم الصالح. وبشكل مُتَناظِر، نجد أن الندم التاريخي المطلوب من الأوروبيين، ومن الغربيين بشكل أعم، على تدمير يهود أوروبا، إنما يصبح مطالبةً بالتعويض عن الاستعمار الاستيطاني والعبودية الأطلسيين. ويتضاعف النزاع في إحالات دينية وتاريخية ليقود إلى خطابات شبه توحدية مَرَضية.

والحال أن البيان الختامي لمؤتمر ديربان في مستهل سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ بشأن النضال ضد العنصرية ورُهاب الأجانب إنما يُعَدُّ بمثابة موجزٍ للضحايالوجيا التأريخية. وإذا كان البيان يشير إلى الهولوكوست ومعاداة السامية، فإنهما يوضعان على مستوى واحد مع العبودية ومعاداة العرب ورُهاب الإسلام(٧). ومن جهة أخرى فقد كانت المناقشات أكثر عنفًا من البيان الختامي، ما أدى إلى انسحاب الوفدين الأميركي والإسرائيلي.

كما أن مشروع الشرق الأوسط الكبير والدمقرطة المحفوزة من الخارج قد وضع الأنظمة العربية في الوضع غير المريح والذي يتمثل في تعرضها للتحدي في آن واحد من الخارج من جانب الولايات المتحدة، حليفتها، ومن الداخل من جانب المعارضة الإسلامية التي تبدو رابحة دائمًا لدى كل انفتاح سياسي.

إمبراطورية أميركية أم سياسة إمبراطورية؟

إن مفهوم الإمبريالية بالمعنى الذي نجده عند هوبسون ولينين قد استند بالدرجة الأولى إلى الزعم بأن التبادل الحر مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تم تجاوزها. ونحن ندرك إلى أي حَدٍّ كان هذا المفهوم، في ارتباطه بمفهوم المنافسة والكفاءة، مفهومًا مزعجًا للفكر الاشتراكي. فالعولمة الثانية أكثر استنادًا بكثير إلى

---

(٦) النقطة ١٥٠ من البيان الختامي: «إذ يعارض جميع أشكال العنصرية، يدعو الدول إلى التصدي لمعاداة السامية ومعاداة العرب ورُهاب الإسلام على الصعيد العالمي، ويحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون انبثاق حركات مستندة إلى العنصرية وإلى الأفكار التمييزية حيال هذه الجماعات».

التبادل الحر والمنافسة مما كانت عليه العولمة الأولى، وهي تتميز بانبثاق دول صناعية قوية جديدة. وبالمقابل، فإن سيرورة نزع الصناعة عن المتروپولات القديمة تُذَكِّرُ ببعض نبوءات الكتاب الماركسيين في مستهل القرن العشرين.

أمَّا مفهوم الهيمنة الإمبراطورية فهو بالمقابل مفهوم مناسب. والحال أن السياسة الأميركية، في صياغتها نفسها، إنما تطرح نفسها على أنها قيادة العالم الصناعي، ثم بقية العالم، ضمن منطق توسع، حيث لعبت رغبة الفاعلين الإقليميين في الانخراط الأميركي دورًا كبيرًا. والمسئولون الأميركيون محقون بالفعل حين يقولون أن الولايات المتحدة لم تسع، في أغلب الأوقات، إلى التدخل، بل إنها قد دُعيت إلى التدخل. وهذا لا جدال فيه فيما يتعلق خصوصًا بأوروبا، حيث جاءت الولايات المتحدة ثلاث مرات تلبية لطلب من الأوروبيين الغربيين (الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة). ثم دخلت أيضًا في تسعينيات القرن العشرين في الملفات البلقانية تلبية لطلب من الأوروبيين. ومن الجهة الأخرى، فإن مشاركتها في شئون الخليج إنما تتم إلى حد بعيد ضمن منطق حماية بلدان منتجة للبترول طلبت هذا الانخراط. ودور الولايات المتحدة المحرك في عملية السلام الإسرائيلي – العربي يرتبط بحاجة الفاعلين إلى وساطة خارجية.

ومن المؤكد أن تطور الاقتصاد الأميركي في القرن العشرين يُذَكِّرُ بتطور الاقتصاد البريطاني في القرن التاسع عشر. واعتبارًا من أواخر خمسينيات القرن العشرين، بدأت حصة الصناعة الأميركية في الاقتصاد العالمي في التضاؤل. وجرى الانتقال من العجز الدولاري (*dollar gap*) إلى الفائض الدولاري (*euro-dollar*). واعتبارًا من سبعينيات القرن العشرين، لم يعد التفوق الأميركي يبرز بشكل عام وإنما في قطاعات خاصة تمامًا: المنتجات الزراعية، التكنولوچيا المستندة إلى المعلوماتية، الخدمات المالية، التعليم العالي الرفيع، صياغة الثقافة الشعبية العالمية. ويحل ماكدونالد محل اليو إس ستيل أو چنرال موتورز كتعبير عن الاقتصاد الأميركي.

وتتمثل الخصوصية الأميركية في وجود الولايات المتحدة في موقعٍ مهيمنٍ داخل منظومةِ اعتماداتٍ متبادلة. والبيانات الدالة على ذلك جد معروفة. فالولايات

المتحدة تستهلك نسبة ٢٢% من الطاقة العالمية في حين أنها لا تمثل غير نسبةٍ أقل من ٥% من سكان الكرة الأرضية. وهي تستورد نسبة ٦٠% من البترول الذي تستخدمه. وثلثُ مائةِ شركة أولى متعددة الجنسيات أميركي ونصف أرباحها يأتي من عملياتها الإنتاجية الخارجية. والدولار هو عملة التبادل العالمي الأولى وهو المكوِّن الرئيسي للاحتياطيات النقدية للبنوك المركزية الكبرى. وقد قام عدد معين من البلدان بـ«دولرة» اقتصاده، أي حَدَّدَ معدل صرفٍ أساسه قيمة الدولار. ويمثل المهاجرون نسبة ١٣% من سكان الولايات المتحدة واللاتينو- أميركيون والآسيويون قوام معظم هذه النسبة. والإنفاق العسكري للولايات المتحدة أعلى من الإجمالي الذي تنفقه البلدان الخمسة التي تليها في السلم الدولي للميزانيات العسكرية. ويرابط نصف مليون جندي فيما وراء البحار في لحظة تصبح فيها القواعد العسكرية الخارجية بشكل متزايد باطرادٍ مستودعات عتاد يمكن استخدامه في حالة إسقاطٍ عسكري خارجي. والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي خاضعة لنفوذ واشنطون المباشر. وبالإمكان الإكثار من إيراد أمثلة من هذا النوع.

وفي الوقت نفسه، صار العجز التجاري مستديمًا منذ سبعينيات القرن العشرين. والواردات من رؤوس الأموال أعلى من الصادرات. وننتقل من وضع «سيطرة الإنتاج» في عام ١٩٤٥ إلى «سيطرة استهلاك» اليوم. والحال أن تراكم العجز في التبادلات وادخارًا صار سلبيًا إنما يسمحان بالحفاظ على مستوى استهلاك جد مرتفع من جانب أرباب الأسر الذين يحيون على الائتمان. وليست إيرادات الاستثمارات في الخارج هي التي تعوض العجز، بل الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأميركي.

والحاصل أن البلدان الصاعدة كالصين إنما تقبل تمويل الدين العام الأميركي لأن الاستهلاك الأميركي هو محرك نموها الاقتصادي المتسارع. وهكذا نجد أنفسنا في وضع استهلاك زائدٍ لا وضع استهلاك منخفض، خلافًا لتصور هوبسون. ولا تزال الولايات المتحدة تلعب دورًا مسيطرًا في الاقتصاد العالمي، وإن كان بوصفها مركز إنتاج. والأزمة المالية عام ٢٠٠٨ تشير أولاً إلى فشل التنظيم الأميركي

للاقتصاد العالمي. وبوسعها أن تقود إلى تهديد سيطرة الاستهلاك كما بوسعها أن تقود إلى دور معزِّز للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي مرتبط بنزعة تدخلية جديدة من جانب الدولة.

والحال أن الوضع الحالي إنما يقترب بهذا المعنى من إمبراطورية بريطانيا العظمى «غير الرسمية»، والتي تتميز بالسيطرة على شبكات وعلى طرق المواصلات، مع وفرة من الاتفاقات العسكرية وغير العسكرية. والواقع أن المنظومة الإمبراطورية الأميركية إنما تُعَدُّ بالدرجة الأولى، وبدرجة أكبر قياسًا إلى المنظومة الإمبراطورية البريطانية التي سبقتها، جهازًا عسكريًّا مُعَوْلَمًا منظَّمًا على هيئة مناطق قيادة، وهو ما يجد ترجمة له منذ تسعينيات القرن العشرين في خسارة الدبلوماسيين نفوذهم لصالح العسكريين في اتخاذ القرار. وكان نفوذ المحافظين الجدد بالغ القوة بحيث إن أطروحاتهم قد سارت في مجملها في اتجاه مصالح المجمع العسكري – الصناعي.

والمصاعب الحالية في العراق تؤكد استحالة النجاح، في زمن التكنولوچيات الدقيقة، في تحقيق تهدئة من خلال احتلال الأرض. وقد برهنت إسرائيل على ذلك بالفعل في الأراضي الفلسطينية واللبنانية المحتلة. فنرجع إلى كلاسيكيات الانتفاضة المضادة، باللعب من جديد على انقسامات المجتمع سعيًا إلى إعادة بعض الجماعات إلى الأحضان.

وعندما نستعيد التحليل الكلاسيكي للإمبريالية، فإن عامل تصدير رؤوس الأموال غائب دومًا، خلافًا لما توحي به أُطروحات هوبسون ولينين. فالتدفقات الكبرى لرؤوس الأموال إنما تتم دومًا بين البلدان الصناعية على ضفتي المحيط الأطلسي وفي اتجاه البلدان الآسيوية حديثة التصنيع ضمن إطار التبادل الحر. والأرصدة السيادية للبلدان المنتجة للبترول تعمل على مد أمد الريع بالاستثمار في مشاريع البلدان الصناعية.

والحاصل أن القوة المفرطة الأميركية إنما تعيد إنتاج دور بريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر مع تضخيمه، وذلك دون أن تكون متمتعة بالتفوق الاقتصادي الساحق الذي كان للأخيرة. وبالمقابل، فإن الجهاز العسكري– الصناعي

الأميركي يبلغ أبعادًا غير مسبوقة، ما يُذَكِّرُ كثيرًا بالوصف الشومبيتري لدول أوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما يكذب بالمناسبة أطروحته فيما يتعلق بسيطرة الماضي على الحاضر. وبالمثل، فإن الخطاب الإمبراطوري الأميركي مُعَرَّضٌ للنقد الأخلاقي الذي أعرب عنه هوبسون بالفعل، قبل قرن: فهو يخدع نفسه بنفسه فيما يتعلق بمعنى أفعاله وبطبيعة مسلكه ؛ وهو أكذوبة لا تريد الاعتراف بأنها أكذوبة. وأخيرًا، فشأن جميع الإمبراطوريات السابقة، نجد أن الشعور بالاستثنائية وكذلك الاعتقاد بالمسئولية عن حركة التاريخ إنما يعاودان الظهور في هذا الخطاب الإمبراطوري.

ولا تزال السياسة الإمبراطورية الأميركية تلعب دورًا تنظيميًّا في آسيا، حيث تُعَدُّ مُتَغَيِّرَ تكييف التوازن الإقليمي، ولا تزال شريكة في نظام أوروبي يمكنه التمتع بترف أن يكون عالمًا يحيا في سلام. وفي الحالتين، تعمل هذه السياسة بشكل صائب فهي ليست رهانًا من رهانات السياسة الداخلية (فعلى الرغم من مساعي تايوان، لم تتمكن هذه الأخيرة قط من احتلال مكانة مساوية لمكانة إسرائيل). وهي شأن من شئون الاستراتيجيين المحترفين وليست شأنًا من شئون جماعات الضغط. والسياسة الإمبراطورية الأميركية تُعَدُّ أقصى إرباكًا في منطقة الشرق الأوسط بحكم عجزها الشديد عن إدارة النزاعات – لأن العلاقة مع إسرائيل تحكمها رهانات السياسة الداخلية لا المصالح الخارجية.

وإذا كان هناك بُعدٌ اقتصادي لكل هذه السياسات، فإنه، في إطار العولمة الثانية، لم يعد بُعدًا أميركيًّا خالصًا. فالولايات المتحدة تؤسس قوتها على دورها المزدوج كعملاق اقتصادي وكنقيب مقبول إلى هذا الحد أو ذاك للبلدان المتقدمة الأخرى. فنجد من جديد شكل الإمبريالية الجماعية الذي عرفه القرن التاسع عشر، مع شريكٍ قائدٍ أقل قوة من الناحية الاقتصادية لكنه أقوى بكثير من الناحية العسكرية. وقد أمكن الحديث عن «الريع الإمبراطوري» بمناسبة التحويلات المالية الموجَّهة إلى تغطية العجز الأميركي، أي الثمن الذي يدفعه شركاء الولايات المتحدة للإبقاء على السوق الأميركية بوصفها سوق الاستهلاك الأولى وعلى دور الولايات المتحدة كمنظِّمٍ – حامٍ للمنظومة العالمية للتبادلات.

والحال أن انتهاء الحرب الباردة لم يعلن انتهاء منطق التدخلات والتورطات. وكانت الجدة الرئيسية في هذا المنطق، مؤقتًا على الأقل، هي التعبير المستجد عن خطاب إمبراطوري مماثل لخطاب الرسالات التمدينية السابق. فالمحافظون الجدد يشككون في النسبية الثقافية في التعددية الثقافية الداخلية كما في السياسة الخارجية على حدٍّ سواء. ورسالة الولايات المتحدة، في رأيهم، هي العمل في الخارج على تشجيع الديموقراطية والرأسمالية ولو تطلب ذلك الانخراط في عَمليات «وقائية». وسلام العالم، في رأيهم، سوف يجري الحفاظ عليه عن طريق هيمنة أميركية مكفولة، إن توجب ذلك، باستخدام القوة وبتكوين قوة عسكرية لن يكون بوسع أي قوة أخرى منافستها.

وإذا كان خطاب المحافظين الجدد يندرج عن رغبةٍ ضمن منظور إمبراطوري، فإنه يبدو في الواقع محدود التكيف مع سياسة كهذه. فأحادية جانب المنهج واستثنائية وجهة النظر عقبتان تعترضان الطبيعة الجماعية للتحرك. ولدى الرغبة في تكوين تحالفات جزئية، نقابل تَعَرُّضًا لتشتتٍ عامٍ لدى أول انتكاسة. ورفض النسبية، وهو موقف فلسفي يستحق النظر، إنما يجد ترجمة له في دوجمائية تفضي ببساطة تامةٍ إلى رفضٍ للخبرة وإنكارٍ للواقع. وما يترجمه مصطلحُ «الجمهورية» في «الجمهورية الإمبراطورية» هو النزعة السيادية العميقة للنظام السياسي الأميركي الذي يرفض تحويلات السيادة الضرورية لإدارةِ لشئون العالم. وفي تسعينيات القرن العشرين، عرفت إميركا الجوانية ذُهانًا حقيقيًّا معاديًا لمنظمة الأمم المتحدة، حيث جرى اتهام الأمم المتحدة بأنها تريد القضاء على استقلال الولايات المتحدة.

وضعف النظام الإمبراطوري الأميركي يكمن في هذا الإسقاط الخارجي ذي الوحدة الصخرية والذي يميل إلى المطالبة بحلفاء مخلصين، بحسب المنطق الاستعماري القديم، بأكثر من ميله إلى المطالبة بشركاء. وهذا يتباين مع التعددية الداخلية للولايات المتحدة، والتي تعتبر جاذبيتها جد قوية دومًا بالنسبة لبقية شعوب العالم. وفي شيء من المبالغة، لربما جاز القول بأن استثنائية «الإمبراطورية

الأميركية» في التاريخ إنما تكمن في مفارقة اجتماع متروبولٍ تعدديٍّ تغذيه كل هجرات العالم مع نظامٍ إمبراطوري يتميز بأحادية الجانب.

وبالنسبة للثقافويين غير الأميركيين، فإن جاذبية النموذج الأميركي إنما تظل الخطر الرئيسي. وهكذا نجد مفاجأة رؤية الإسلاميين وقد استعادوا فصولاً بأكملها من خطاب المحافظين الدينيين الأميركيين، مع الاستشهاد به استشهادًا صريحًا، لإثبات أن المثلية الجنسية والإجهاض يشكلان تطاولين على العَظَمَةِ الإلهية.

ومعاداة الإمبريالية اليوم تعرض نفسها بوصفها دفاعية ورد فعلية. وهي تميل إلى جوهرة خصومها، إمَّا في خانة أدبية (الشر) أو في خانة دينية (الصليبيون، اليهود). وهكذا فإن الداعين إلى عولمة بديلة، وهم انبعاث للمعاداة العالمية السابقة للإمبريالية، إنما يجدون صعوبة في اتخاذ موقع لهم استنادًا إلى هذا الموشور بين أشكال العنف الدينية والهيمنة الإمبراطورية. وهم، شأن الحكومات العربية، يحنون إلى نظام باندونج ولا يجدون من خلاص سوى في الشعبوية الأميركية الجنوبية، ضعيفة الصلة بالمجريات الواقعية للشرق الأدنى.

ثم إن المنظور العالمثالثي لا يمكنه الاستغناء عن الدور المتنامي للبلدان حديثة التصنيع، خاصة الصين والهند. ونموذج التنمية الاقتصادية الليبرالي يتعارض مع المذهب ويفرض نفسه بكفاءة على حساب الإنتاج الصناعي للبلدان الغربية كما على حساب الصناعات التي يتميز بها العالم العربي. وفي الأمد المتوسط قد تصبح هذه الدول الجديدة منافسات سياسية، بل عسكرية، للولايات المتحدة، إلاَّ أنها لن تهدد الليبرالية الاقتصادية التي تتقاسمها تحديًا مع الدولة المهيمنة الأميركية الشمالية الكبرى. فنحن بالأحرى في سيرورة تكثيف للأواصر بين البلدان المُصنِّعة قديمًا أو حديثًا. وفي التحليل الأخير، مازالت الولايات المتحدة، ولوقت طويل على الأرجح، المنظِّمة الاقتصادية والحامية العسكرية في آن واحد لمجمل الاقتصادات المتقدمة، وهذا أساس هيمنتها وجوهر سياستها الإمبراطورية.

ومن ثم فإن المستقبل يقع في مكان ما بين نزاع الحضارات، وهو تعبير عن ماضٍ معيشٍ في الحاضر بأكثر مما في أي وقت سابق (في عالم أوروبي – أميركي، تساعد فيه الإحالات إلى مناهضة الفاشية أو إلى الروح التشرشلية على

تبرير المغامرات العسكرية، كما في بقية العالم، حيث يُنظر إلى التدخلات الإمبراطورية على أنها انبعاثات استعمارية متصلة أو حروب ديانات جديدة)، وجماعة أطلسية موسَّعَة لتشمل المحيط الهادئ وتتألف من بلدان متقدمة اقتصاديًا متحالفة ومتنافسة في آن واحد في الوصول إلى المواد الأولية الاستراتيجية وإلى الأسواق الموافقة لها.

وإذا شهدت العولمة الثانية مصير العولمة الأولى نفسه – والذي يتمثل في تراجع هائل للتبادلات يرتبط بإقامة الحواجز الحمائية وبالاضطرابات النقدية على أثر انهيار النظام المالي الدولي– ، فسوف يتمثل الخطر في اعتماد البلدان الصاعدة مسلكًا مماثلاً لمسلك اليابانيين في ثلاثينيات القرن العشرين.

خاتمة

الإمبراطورية واقع قديم في التاريخ. ويرى فيلسوف التاريخ أرنولد ج. توينبي، الذي لَقيَ عملهُ نجاحًا عظيمًا في الأعوام الأولى للحرب الباردة، أن الدولة العالمية هي المرحلة النهائية لحضارةٍ دخلت في سيرورة الانحلال. وقد سمح له تشريحه المقارَن للحضارات بتمييز هذه الحالة في خمس عشرة على الأقل من حالات الحضارات العشرين التي أحصاها. على أن النموذج الإغريقي - الروماني كان مرجعه الرئيسي، قالب تفسيره. وكانت فتوحات الإسكندر والممالك الهيللينستية والإمبراطورية الرومانية سوابق الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وكان التهلين والتغريب ظاهرتين من طبيعة واحدة.

ويرى توينبي أن الإمبراطوريات تجلب النظام والتناسق والتسامح والسلم. فهي تُكثر من طرق الاتصال والمؤسسات المشتركة. ويجمع بينها نوع من العجز الروحي يحفز ظهور الديانات الجديدة. وعندما تنهار الإمبراطوريات بحكم تناقضاتها الداخلية تخلفها الديانات العالمية مستعيرة منها عددًا معينًا من السمات المؤسسية. على أن مستقبل الغرب لا يندرج بالضرورة في هذه الأمثلة السابقة. وبالإمكان أن ينشأ مجتمع عالمي قائم على الحرية الفردية وبالأخص على العدالة الاجتماعية. وفي مستهل خمسينيات القرن العشرين، يتساءل توينبي عن أرجحيات ظهور مسكونة جديدة تحيا في سلام.

والمثل الروماني يطارد الأميركيين. فواشنطون لها كابيتول وسيناتورات. والثقافة الأميركية مشبعة بالإحالات الرومانية التي تُعَدُّ بشكل سافر إحالات إمبراطورية بأكثر من أن تكون إحالات جمهورية (خلافًا للوضع في القرن الثامن عشر). وغداة الحرب العالمية الثانية، كان الأوروبيون الغربيون يعتبرون أنفسهم إغريقًا مُعلِّمين لسادتهم الجدد. وقد نظر البريطانيون، خصوصًا، إلى أنفسهم في هذا الوضع إلى حد بعيد. وفي عام ١٩٢٧، كان بول ڤاليري قد تنبأ: «إن أوروبا

تطمح على نحو مرئي إلى أن تحكمها مفوضية أميركية»[1]. أمّا مالرو فقد اعتبر ديجول آخر الإغريق المحاربين للفتح الروماني.

وقد حاول عملٌ صدر مؤخرًا عقد مقارنة بين روما الإمبراطورية والولايات المتحدة المعاصرة[2]. وبعض أمثلة هذه المقارنة كاشفة. فهناك قرابة بين المعسكرات الدائمة للفيالق الرومانية، المتكررة في كل مكان وفق نموذج واحد في فضاء عالم البحر المتوسط، والقواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في العالم. وقوة النظامين تستند بالدرجة الأولى إلى اللوجستيك. وواشنطون وروما تعملان بجماعات ضغطٍ لصالح هذا الزبون الخارجي أو ذاك. والمجتمع الاستهلاكي ودولة الرعاية الاجتماعية تتمثل سوابقهما في التوزيعات المجانية للقمح وألعاب السيرك. وأسلوب الحياة الأميركي والثقافة الإغريقية – الرومانية على حدٍّ سواء لهما قوة جاذبية جبارة ويستثيران رد الفعل نفسه المتمثل في الرفض الأخروي. والأدب الألفي اليهودي – المسيحي للأزمنة الأولى وأدب الإسلام السياسي اليوم يستخدمان إحالات متشابهة بشكل يدعو إلى العجب، فهما يتغذيان من الاستياءات العميقة ومن الهذيانات التعويضية الوبيلة. أمّا المسألة الترابية فهي أكثر تعقيدًا. والنظام المعاصر أقرب إلى نظام السنوات المائة والخمسين الأخيرة للجمهورية مما إلى الإمبراطورية. وبالمقابل، فإن أزمة التجنيد الحالي للجيش الأميركي، والذي يؤدي إلى تهوين معايير الاختيار وإلى اعتماد على المهاجرين الذين يُوعَدون بالحصول على الجنسية، إنما تُذَكِّرُ بـ«بربرة» الجيش الروماني في أواخر زمن الإمبراطورية.

وبعبارة أخرى، فلابد أنه يفتقر إلى عصر الأنطونيوسات ...(×).

---

(1) Paul Valéry, «Grandeur et décadence de l'Europe», in *Regards sur le monde actuel, op. cit.*, p.930.

(2) Cullen Murphy, *Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America*, Hougton Mifflin Company, 2007.

(×) الأباطرة الرومان الذين خلفوا الفلاڤيوسات من عام ٩٦ إلى عام ١٩٢: نيرڤا وتراچان وهادريان وأنطونيوس الورع وماركوس أوريليوس وكومودوس. – م.

وهذه المقارنات ليست أسبابًا. فالاقتصاد الروماني، شأن جميع الاقتصادات القديمة، قد ظل زراعيًا منذ البداية إلى النهاية وكان معاديًا للتجديد التكنولوجي. إلا أنه صحيح أن مسألة التهلين – الرومنة قد جرى تشبيهها، من رينان إلى اليوم، بمسألة التغريب. فهيرود الأكبر هو النموذج الأوليّ للسلطات المتثاقفة المرتبطة بالإمبراطوريات الأجنبية، والمتحمسون اليهود المتطرفون القدماء هم المبشرون بالإسلاميين السياسيين في أيامنا. وقراءة حرب اليهود لفلافيوس يوسيفوس تدفعنا دفعًا لا يمكن مقاومته إلى التفكير في فلسطين المعاصرة.

وكانت إمبراطوريات الماضي المترامية الأطراف اقتصادات – عالم مستقلة نسبيًا، حتى وإن كانت قد بدأت، عبر طريق الحرير، في التجارة فيما بينها. وظلت الأرض الزراعية هي المورد الرئيسي. وفيما عدا اللغز اليهودي – المسيحي الأصلي، ألا وهو رفضُ التثاقف الإمبراطوري بالعنف الألفي، فلم توجد مقاومة رئيسية من الناحية الثقافية. والحال أن الفتح قد سهله غياب مقاومة من النوع القومي. فلم تكن اللغات والسلطات متواشجة بالضرورة.

وقد حدث التغير الرئيسي بالفعل في القرن السادس عشر عندما ظهرت الإمبراطورية الأولى التي لم تغرب عنها الشمس بالكامل قط، وهي أول إمبراطورية تهيمن على ثلاث أو أربع قارات، هي إمبراطورية العولمة الإيبيرية. فندخل عندئذ في دينامية اعتماد متبادل متزايد بين الاقتصادات كما ندخل في دينامية تهجين للثقافات عبر سيرورات السيطرة، وكان ثمن ذلك هو القضاء الرهيب على الكثير من «الشعوب البدائية» وبشاعاتٍ كالعبودية. وعندئذ فإن الإمبراطورية ومن ثم الإمبريالية قد حفزا المنطق المزدوج، منطق العولمة والشوملة. وقد منحتهما الثورة الصناعية زخمًا جبارًا.

وكما يبين ذلك تاريخ أوروبا الاستعمارية، فإن الدول العظمى السائدة تُشَومِلُ خصوصياتها، التي يجري تفسيرها على أنها أدوات للسيطرة كما على أنها وسائل للقوة التي يجب نشرها. لكن أوروبا، وهي تريد شوملة العالم، إنما تتشومل في حياتها اليومية كما في ثقافتها بدمجها عناصر قادمة من بقية العالم. وعندئذ فإن العولمة / الشوملة إنما تتحرر من آبائها المؤسسين.

والتحديات الجديدة، كالاحترار المناخي، تتطلب تعزيزًا لوجوه التعاون الدولي. ومكافحة الاحتباس الحراري لا يمكن أن تكون إلاَّ عالمية. وفي الأمد المتوسط، فإنها سوف تعيد طرح مسألة النقل، ومن ثم التبادل الحر، كما سوف تعيد طرح مسألة المساواة في الظروف الاقتصادية. وهناك خطر ظهور دول مارقة جديدة، ترفض أشكال الانضباط الجماعي، وسوف تقترح دول بوليسية أن تقوم هي بالتدخل باسم مصالح الجميع ...

ويشاء الواقع البشري أن الإمبرياليات كانت محركات شوملةِ البشرية وإن كانت قد انتجت النزعات القومية الجديدة التي تكافحها. والأمر كذلك بالنسبة للنظام السياسي العالمي المتردد بين «نداءات الإمبراطورية» لتحقيق تقدمٍ لهذه القضية أو تلك (منطق التوريط)، واستعادة توازن عالمي، يماثل في القرن الحادي والعشرين النموذجَ الأوروبي القديم.

توجهات ببليوجرافية

Les œuvres de Hobson, Luxemburg et Lénine se trouvent sur la toile.
L'*Oxford History of the British Empire* en cinq volumes (Oxford University Press 1998) est une source irremplaçable d'informations. Il n'existe pas d'équivalent français à l'exception partielle de *L'Histoire de la France coloniale* en deux volumes publiés chez Armand Colin en 1991 à compléter par *L'Histoire de la colonisation française* publiée en 1991 chez Fayard en deux volumes.

Arendt (Hannah), *Les origines du totalitarisme, L'impérialisme*, Paris, Fayard, 1982.

Aron (Raymond), *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy,1962
République impériale, les États-Unis dans le monde, 1945-1972, Paris Calmann-Lévy, 1973.

Badie (Bertrand), *Le diplomate et l'intrus. L'entrée des sociétés dans l'arène internationale*, Paris, Fayard, 2008.

Bairoch (Paul), *Le Tiers-Monde dans l'impasse, Le démarrage économique du XVIII[e] au XX[e] siècle*, Paris, Gallimard, 1992.
Victoires et déboires, Histoire économique et sociale du monde du XVI[e] siècle à nos jours, Paris, Gallimard, 1997.

Bayart (Jean-François), *Le gouvernement du monde. Une critique politique de la globalisation*, Paris, Fayard, 2004.

Beasley (W. G), *Japanese Imperialism 1894-1945*, Oxford University Press, 1988.

Braudel (Fernand), *Civilisation matérielle, économie et capitalisme*, Paris, Armand Colin, 1979.

Burman (Stephen), *The State of the American Empire, How the USA Shapes the World*, University of California Press, 2007.

Burrin (Philippe), *Fascisme, nazisme, autoritarisme*, Paris, Seuil, 2000.

Campbell (James T.) Guterl (Matthew Pratt) et Lee (Robert G.), *Race, Nation and Empire in American History*, The University of North Carolina Press, 2007.

Carrière d'Encausse (Hélène) et Schram (Stuart), *Le marxisme et l'Asie, 1853-1964*, Paris, Armand Colin, 1965
Carrière d'Encausse (Hélène), *L'Empire d'Eurasie, Une histoire de l'Empire russe de 1552 à nos jours*, Paris, Fayard, 2005.

Conklin (Alice L.) et Fletcher (Ian Cristopher), *European Imperialism 1830-1930*, Houghton Mifflin Company, 1999.

Cooper (Frederick), *Colonialism in Question, Theory, Knowledge, History*, University of California Press, 2005.

Davies (Mike), *Génocides tropicaux, Catastrophes naturelles et famines coloniales. Aux origines du sous-développement*, Paris, La Découverte/Poche, 2006.

Ferguson (Nial), *Empire, How Britain Made the Modern World*, Londres Penguin, 2004.
Colossus, The Rise and Fall of the American Empire, Londres Penguin, 2005

Ferro (Marc) éditeur, *Le Livre noir du colonialisme*, Paris, Robert Laffont, 2003.

Glendon (Mary Ann), *A World Made New, Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights*, New York, Random House, 2001.

Grazia (Victoria de) *Irresistible Empire, America's Advance through 20th Century Europe*, The Belknap Press of Havard University Press, 2005.

Guillaume (Pierre) *Le monde colonial XIXe-XXe siècle*, Paris Armand Colin, 1994.

Headrick (Daniel R.), *The Tools of Empire, Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century*, Oxford University Press, 1981.
The Tentacles of Progress, Technology transfer in the Age of Imperialism 1850-1940, Oxford University Press, 1988.

Heilbrunn (Jacob), *They Knew They Were Right, the Rise of the Neocons*, New York, Doubleday, 2008.

Hoopes (Townsend) et Brinkler (Douglas), *FDR and the Creation of the UN*, Yale University Press, 1997.

Julien (Claude), *L'Empire américain*, Paris, Grasset, 1968.

James (Lawrence), *Raj, the Making and Unmaking of British India*, Londres, Abacus, 1998.

Kagan (Robert), *Dangerous Nation: America's Foreign Policy from Its Earliest Days to the Dawn of the Twentieth Century*, Vintage Books USA, 2007.

Lawson (Gary) et Seidman (Guy), *The Constitution of Empire, Territorial Expansion and American Legal History*, Yale University Press, 2004.

Louis (William Roger), *Imperialism at Bay: The United States and the Decolonization of the British Empire, 1941-1945*, Oxford University Press, 1978.
Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization, I. B Tauris & Co. 2007.

Maier (Charles S.), *Among Empires, American Ascendancy and its Predecessors*, Havard University Press, 2006.

Mann (James), *Rise of the Vulcans, The History of Bush's War Cabinet*, Viking Penguin, 2004

Marseille (Jacques), *Empire colonial et capitalisme français*, Paris, Albin Michel, 1984.

Moris (Jan), *Heaven's Command, an Imperial Progress*, Londres, Faber & Faber, 1998.
Pax Britannica, The Climax of an Empire, Londres, Faber & Faber, 1998.
Farewell the Trumpets, An Imperial Retreat, Londres, Faber & Faber, 1998.

Morsink (Johannes), *The Universal Declaration of Human Rights, Origins, Drafting & Intent*, University of Pennsylvania Press, 1999.

Murphy (Cullen), *Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America*, Hougton Mifflin Company, 2007.

Pakenham (Thomas), *The Scramble for Africa*, Londres, Abacus, 1991.

Porter (Bernard), *Empire and Superempire, Britain, America and the World*, Yale University Press, 2006.

Prados (John), *Safe for Democracy, The Secret Wars of the CIA*, Ivan R. Dee, Chicago, 2006.

Salamé (Ghassan), *Appels d'empire, Ingérences et résistances à l'âge de la mondialisation*, Paris, Fayard, 1996.

Schlesinger (Stephen C.) *Act of Creation, The Founding of the United Nations*, Colorado, Westview Press, 2003.

Schumpeter (Joseph), *Impérialisme et classes sociales*, Paris, Champ, Flammarion, 1984.

Semmel (Bernard), *The Rise of Free Trade Imperialism, Classical Political Economy the Empire of Free Trade and Imperialism*, Cambridge University Press, 1970.

Simpson (A. W. Brian), *Human Rights and the End of Empire, Britain and the Genesis of the European Convention*, Oxford University Press, 2001.

Talbott (Strobe), *The Great Experiment, The Story of Ancient Empires, Modern States, and the Quest for a Global Nation*, New York, Simon & Schuster, 2008.

Valéry (Paul), *Regards sur le monde actuel*, Œuvres, Gallimard Bibliothèque de la Pléiade, Paris, 1960, T. II

Veyne (Paul), *L'Empire gréco-romain*, Paris, Seuil, 2005

Wesseling (Henri), *Le partage de l'Afrique*, Paris, Denoël, 1996.

Westad (Odd Arne), *The Global Cold War*, Cambridge University Press, 2005

Zwick (Jim), *Confronting Imperialism, Essays on Mark Twain and the anti-Imperialist League*, Infinity Publishing.Com, 2007.

للمترجم

تأليف:

ـ **تروبادور الصمت**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤.

ـ **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ـ **مبدأ الأمل**، دار حور، القاهرة، ١٩٩٦.

ترجمة:

ـ ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ـ چورچ حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ـ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان.

ـ ك. پ. كاڤافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ـ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ـ تزڤيتان تودوروڤ، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

ـ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ـــ إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تـــاريخ مضـــاد**، دار النيـــل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

ـــ توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.
ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.

ـــ هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشـــر، القاهرة، ١٩٩٥.

ـــ توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتـــراك والبوســـنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

ـــ چورچ حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.
ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

ـــ تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القـــاهرة، ١٩٩٦.
ط٢، ٢٠٠٥.

ـــ زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصـــر العربيـــة، القاهرة، ١٩٩٧.

ـــ چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: فـــوص**، سينا للنشر، القـــاهرة، ١٩٩٧.

ـــ هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

ـــ هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصـــر العربيـــة، القاهرة، ١٩٩٨.

ـــ چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

ـــ عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ فرنان بروديل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافـــة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ فرنان بروديل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافـــة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

ـ صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـ أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.

ـ نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).

ـ شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.

ـ ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـ ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـ هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٨-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ ايف ميشو (إشراف) جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

ـ ايف ميشو (إشراف) جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

ـ ميكائيل لووي وأوليڤييه روا وموريس باربييه: حول الدين والعلمانية، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ تيموثي ميتشل: دراستان حول التراث والحداثة، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ـ هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ـ هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

ـ هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

ـ جلبير الأشقر: العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّات العربيةُ - الإسرائيليةُ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز

الإشراف الفـــنى: حســـن كـــامل



هل يمكن الحديث عن "إمبراطورية أمريكية"؟ وهل يجب على بريطانيا العظمى وفرنسا الندم على ماضيهما الاستعماري؟ وهل يحيا فلسطينيو الأرض المحتلة تحت نير "استعمار جديد"؟ إن المسألة الإمبراطورية لا تكف عن إثارة قلق الضمير السياسي الغربي. لكنها تظل واحدةً من مسائل الكتابة التأريخية الحديثة الأقل وضوحًا. وقد صدرت صياغاتها النظرية الأكثر إحكامًا عن خصوم الإمبريالية. والحال أن انتقاداتهم غالبًا ما أخطأت الهدف. ويبين تأريخ مواز، غير مألوف، للقوى العظمى الإمبراطورية ولإداناتها منذ القرن التاسع عشر تفاوتًا متصلًا بين الحقائق الواقعية والأفكار. وفي سياق استكشاف هذا التراث الطويل للفتوحات وأشكال السيطرة، ولأشكال الرفض والاستقلال، يضطلع هنري لورنس بتوضيح هذا التاريخ المزدوج - تاريخ الإمبراطورية وتاريخ أعدائها - الذي أسهم إسهامًا كبيرًا في صوغ العالم الذي نحيا فيه.

هنري لورنس، مؤرخ، أستاذ بالكوليج دو فرانس. وهو صاحب عديد من المؤلفات، بينها مسألة فلسطين (ثلاثة مجلدات في ستة كتب)، الحائز على جائزة رفاعة الطهطاوي للترجمة (2010).



تنفيذ غلاف الطبعة العربية: نسرين كشك